

جامعة مؤتة

كلية الدراسات العليا

موقف الولايات المتحدة الامريكية وروسيا اتجاه الثورة السورية للفترة 2010- 2016

إعداد الطالب

حماد محمد الخزاعلة

إشراف

الأستاذ الدكتور صداح الحباشنه

رسالة مقدمة إلى كلية الدراسات العليا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة

الدكتوراه في العلوم السياسية/ قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2017



MUTAH UNIVERSITY
College of Graduate Studies

جامعة مؤتة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٤)

قرار إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب حماد محمد الخزاعلة الموسومة بـ:

موقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا اتجاه الثورة السورية للفترة ٢٠١١/٢٠١٦

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في العلوم سياسية.

القسم: علوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. صداح الحباشنه		15/2/2017	مشرفاً ورئيسا
أ.د. فوزي احمد تيم		15/2/2017	عضواً
د. رضوان محمود المجالي		15/2/2017	عضواً
د. مدثر جميل أيو كركي		15/2/2017	عضواً

عميد كلية الدراسات العليا

د.محمد عبدالرحيم المجاسنه

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
sedgs@mutah.edu.jo dgs@mutah.edu.jo e-mail:
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي: ٦١٧١٠
تلفون: ٩٩-٠٣/٢٣٧٢٣٨٠
فرعي 5328-5330
فاكس 375694 ٠٣/٢
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر

بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

الإهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك.

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار.. أرجو من الله أن يرحمك ويدخلك فسيح جنانه وستبقى كلماتك نجوماً أهتدي بها اليوم وفي الغد..

والدي العزيز

الشكر والتقدير

فالشكر لله أولاً، سابغ النعم ودافع النقم والحمد لله أولاً وآخراً الذي منّ عليّ بإتمام هذه الدراسة، ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري العميق وامتناني وتقديري لأستاذي الفاضل النائب الأستاذ الدكتور صداح الحباشنة، الذي تفضل بقبول الإشراف على هذه الدراسة، وواكبها منذ أن كانت فكرة حتى اكتملت على ما هي عليه، وما أبداه من آراء قيمة وتوجيهات سديدة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

كما أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة كل من الأستاذ الدكتور فوزي تيم والدكتور مدثر أبو كركي والدكتور رضوان المجالي الذين زادوني فخراً بمناقشه هذه الرسالة وتحملوا عناء قراءتها ولما أبدوه من ملاحظات قيمة تثري هذه الرسالة.

والشكر موصول إلى رئاسة جامعة مؤتة بكافة كوادرها التعليمية والإدارية التي هيئت لي كافة الظروف والمعلومات المختلفة لإتمام هذه الدراسة. والشكر لكل من ساهم في إنجاح هذه الرسالة.

لكل هؤلاء خالص شكري وتقديري وامتناني

والله ولي التوقيف

حماد محمد الخزاعلة

فهرس المحتويات

الملخص

موقف الولايات المتحدة الامريكية وروسيا اتجاه الثورة السورية للفترة 2010-2016

حماد محمد الخزاعله

جامعة مؤتة 2017

هدفت الدراسة إلى التعرف على محددات العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا منذ العام 2010-2016، تجاه الثورة السورية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج التاريخي من خلال تتبع نشأة وتطور العلاقة التاريخية للعلاقة الامريكية الروسية في فترات زمنية مختلفة وقد توصلت الدراسة الى النتائج التالية : برزت خلافات وتناقضات في المواقف الروسية الامريكية تجاه الثورة السورية ونتج ذلك لتصادم الاهداف الاستراتيجية والمصالح بين الطرفين وقد ظهر هذا التنافس جلياً من خلال موقف كل منهما الداعم لاحد اطراف النزاع السوري وأن رؤية روسيا للازمة السورية والموقف الامريكي كتهديد لمصالحها الاستراتيجية ، فهي تدرك ان لاسقاط حليفها النظام السوري ووجود بديل له سيعيد رسم الخارطة السياسية لسوريا بما يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ، ويؤدي الى اخراج روسيا، لذلك سارعت لتقديم كل اشكال الدعم للنظام السوري لدرجه استخدامها لحق النقض الفيتو أربع مرات من مجلس الامن وذلك لرغبة روسيا في عدم التراجع عن دعم النظام السوري للمكانه الجيواستراتيجية التي تحظى بها سوريا في قلب الشرق الاوسط .

ان التنافس الحاصل بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية هو في حقيقته امتداد لتنافس اشمل حول منطقة الشرق الاوسط ككل وذلك لتمتع سوريا بمكانه على العديد من الصعد ليس الجيوبولتيكية فقط بل على الصعيد الاقتصادي، وهذا يجعلها محل الاهمية الكبرى لشركات الطاقة الروسية والامريكية , وهذه الاحداث جعلت من امكانية إيجاد الحل رهن بمدى التوافق والتقارب بين المصالح الروسية الامريكية لان كل منهما على درايه بأن انتصار احد اطراف النزاع السوري يؤدي الى حسم المنافسة على مستوى الشرق الاوسط كاملاً .

Abstract
The Position of United State of America And Russia Towards the Serian Revelution in the Period 2010/2016

Hammad Alkhazaleh

Mutah University 2017

The study aimed relation determinates between United States of America and Russia since the year 2010-2016, towards the Syrian revolution.

This study depended on the descriptive analytical method, in addition to using the historical method through following-up the evolution and the development of the historical relationship of the American-Russian relationship at different periods of time taking in to account to the study period, the study reached the following results:

disputes and contradictions had emerged in the Russian regime, disputes and contradictions had emerged in the Russian and the American positions towards the Syrian revolution, that resulted in clash in the strategic goals and interests between the two parties, this competition clearly appeared through the position of each country (Russia's America) supporting one party of the Syrian conflict.
Russian's perspective about the Syrian crisis, and this American position as a threat to its strategic interests, it perceive that the fall of its alliance the Syrian regime and the presence of an alternative to it will re-drow the political map of Syria to serve the interest of American, and leads to exit Russia, therefore.

Russia quickly provided all sorts of support to the Syrian regime to the degree of using the veto right four times from security council to prevent the issuance of resolutions against Bashar Al-Asad's regime because of Russia desire not to withdrew from supporting the Syrian regime because of the strategic position that Syria enjoys in the heart of the Middle East.

The competition taking place between Russia and the United States of America in reality the extension of a more comprehensive competition over the Middle East region as a whole, since Syria enjoys a status at many fields, not only the geo-political but also at the economic field, this makes it with great importance to Russian and American energy companies, these events had made the solution possibility linked to the extent of agreement and approximation of the Russian American internists, since each of them is aware that the victory of one party in the Syrian conflict leads to determine the competition at the middle East level as a whole.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة:

يثير موضوع العلاقات الأمريكية – الروسية الكثير من الجدل خاصة فيما يتعلق بطبيعة هذه العلاقات، هل هي علاقات يغلفها الصراع والتنافس؟ أم أن كلا البلدين يتعاونان فيما بينهما في كثير من المجالات؟ ومهما يكن فإن العلاقات الامريكية الروسية يوجد لها أثر واضح على ميزان القوى في دول العالم وذلك أثناء الحرب الباردة حيث أن ما تلى ذلك من فترة بعد الحرب الباردة لم يكن بهذه الأهمية، خاصة أن الاتحاد السوفيتي خرج مثقلاً بالأعباء والالتزامات الاقتصادية الكبيرة مما جعله في موقف ضعيف أمام الولايات المتحدة الأمريكية خاصة في عقد التسعينات من القرن الماضي، وهذا كان له أثر واضح على طبيعة العلاقة التي كانت تحكم التقارب والتباعد بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا كما أن ذلك انعكس على العلاقات الروسية الاتحادية الإقليمية والدولية خصوصاً من الأحداث التي دارت في منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت تقبع بشكل كبير للنفوذ الأمريكي (حميد، 2001: 1).

ويرى الباحث أن مرحلة انتهاء الحرب الباردة قد أدت إلى إجراء تغييرات عديدة على خارطة الدول، وكان لها التأثير الأكبر على السياسات التي تحكم دول كبرى في العالم، إذ انفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في العالم، واصبح لها دور كبير في توجيه السياسة للدول بما يتناغم ويتناسب مع المصالح الخاصة لها.

ويرى الباحث أنه بالرغم من التصورات عن العلاقات الأمريكية الروسية بأنه يوجد تنافس بين الدولتين خاصة في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن واقع الحال يظهر أن هناك تعاون واضح بين الدولتين وخير مثال على ذلك التعاون الأمريكي الروسي في موضوع الأزمة السورية، كما أن روسيا أخذت تشهد انتعاشاً اقتصادياً نتيجة

عوامل داخلية وخارجية في ظل حكم الرئيس بوتين الذي عزز من مكانة روسيا وقوتها على الصعيد الدولي مما جعلها تستعيد المكانة التي كانت تحظى بها بين دول العالم كافة، وقد عمق ذلك من الوجود الروسي في منطقة الشرق الأوسط.

ومع ازدياد التغلغل الروسي في منطقة الشرق الأوسط فإن ذلك كان دافعاً ومحركاً للولايات المتحدة الأمريكية من أجل الدخول في تنافس جديد مع روسيا للسيطرة على مناطق نفوذ في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يؤكد أن الدولتين عادتا مجدداً للتنافس لتحقيق المصالح تجاه العديد من القضايا في منطقة الشرق الأوسط، وبعيداً عن أي اعتبارات أيديولوجية أخرى. ولعل خير مثال على ذلك التنفاس والصراع بينهما مع بدء الأزمة السورية في العام 2011، حيث أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وقفت كل منهما إلى جانب أحد أطراف الصراع وقدمت له الدعم داخلياً وخارجياً، بحيث يستطيع تحقيق الانتصار داخل سوريا (بوزيدي، 2014: 3).

ولعل من أكثر الأزمات التي ساهمت في حدوث التباعد بين الولايات المتحدة وروسيا الأزمة الأوكرانية، هذه الأزمة التي أججت الصراع والتنافس بين الطرفين، وبعد فترة فإن ملامح هذا التباعد قد قل بسبب تعاون روسيا في موضوع الاتفاق النووي الإيراني– الغربي، ولكن السؤال المطروح هنا هل أدى هذا التعاون إلى إحداث انفراج في العلاقات الروسية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط؟. كما كان الموقف الأمريكي تجاه الأزمة الأوكرانية متأزماً خاصة بعد محاولة روسيا أن تضم منطقة القرم، إذ عدت الولايات المتحدة ذلك تحدياً سافراً للنظام الدولي الذي أصبحت تسيطر عليه وفق نظام الأحادية القطبية، ويقابل ذلك تحدي من قبل روسيا التي تريد أن تحقق مصالحها الذاتية بما يتناسب مع سياستها الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط وفي إطار السعي لدمج الجمهوريات التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق في اتحاد أورو–آسيوي أو تحالف– سياسي – أمني، يكون متركزاً في موسكو بالاشتراك مع الصين تلك القوة التي انتقدت دعوات الولايات المتحدة الأمريكية لفرض الجزاءات على روسيا في العام 2014.

2.1 أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من أهمية المعلومات التي سيتم الحصول عليها من مصادرها والتي تتعلق بالعلاقات الروسية الأمريكية، وكذلك أحداث الثورة السورية وموقف كلتا الدولتين من الثورة السورية.

كما أن إجراء دراسة حول اوجه موقف كل من الولايات المتحدة وروسيا تجاة الثورة السورية للفترة 2010- 2016 تكتسب أهميتها من الجوانب الآتية:

1- تناول هذه الدراسة العلاقات الامريكية الروسية وتطورها من الحرب الباردة الى صراع النفوذ والقوه.

2- تستعرض هذه الدراسة محددات العلاقات الروسية الامريكية على العديد من الصعد, ومن اهمها المحدد الايدلوجي(السياسي), والمحدد الجغرافي ,والمحدد السكاني (الديموغرافي) , والمحدد الاقتصادي والتباعد والتقارب بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا للفترة 2010-2016.

3- تبرز أهمية الدراسة في بيان وضع العلاقات القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والذي يشهد توتراً بين الطرفين .

كما تبرز أهمية الدراسة من الناحية العملية من إمكانية استفادة الجهات التالية منها:

1. الباحثون من خلال جعل هذه الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة.
2. المهتمون بالسياسة الخارجية للتعرف على طبيعة السياسة الخارجية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

3.1 أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة بشكل عام لبيان موقف كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه الثورة السورية للفترة 2010-2016.

كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الاتية:

1- تناول الحديث عن الحرب الباردة وطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا أثناء وبعد الحرب الباردة.

2- تعرّف تداعيات الصفقه النوويه للولايات المتحدة الامريكية وروسيا وتوضيح موقف الولايات المتحدة وفاعلية الدور الروسي.

3 - تعرف نقاط الاختلاف والاتفاق بين التوجهات الامريكية والروسية تجاه العديد من القضايا ذات العلاقة.

4- بيان أثر تداعيات الثورة السورية على العلاقات الأمريكية الروسية.

4.1 اسئلة الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للإجابة عن السؤال الرئيسي التالي: ما موقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا تجاة الثورة السورية للفترة مابين 2010- 2016؟

كما تسعى الدراسة الى الاجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة وروسيا أثناء وبعد الحرب الباردة؟

2- ما تداعيات الصفقه النوويه للولايات المتحدة الامريكية وروسيا وما موقف الولايات المتحدة وفاعلية الدور الروسي؟.

4 - ما نقاط الاختلاف والاتفاق بين التوجهات الامريكية والروسية تجاه العديد من القضايا ذات العلاقة؟.

5- ما أثر تداعيات الثورة السورية على العلاقات الأمريكية الروسية؟

6- ما مستوى الحالة التي وصلت إليها العلاقات الروسية الأمريكية أثناء الثورة السورية؟

5.1 منهج الدراسة

اعتمدت في هذه الدراسة على المناهج التالية :

تم استخدام المنهج التاريخي والمنهج المقارن لبيان موقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا تجاه الثورة السورية للفترة 2010- 2016 من حيث التباعد والتقارب.

1. المنهج التاريخي: ان المنهج التاريخي يؤمن بفكرة التطور, اذ ان الظاهرة تتولد من ظاهرة اخرى وهو ما يذهب بالنتيجة الى ان التلقائية لم يعرفها الوجود الانساني, اذ ان ادخال عامل الزمن في مجمل مقومات التحليل يجعل من عامل الزمن متغيرا اصيلا يحدد الظاهرة ويحدد مدلولها , ومختلف مظاهر التعبير عنها , بما يخدم في استخدام تلك الوقائع في الاستدلال او المتابعة الزمنية , في تفسير الظاهرة السياسية , ذلك ان التاريخ هو تتبع الوقائع او الاحداث او الافكار او النظم , فهو ضروري في أي تحليل سياسي , وسيساعد هذا المنهج في تتبع شكل العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وموقف كلا منهما تجاه الثورة السورية للفترة ما بين 2010- 2016.

2. المنهج المقارن : يركز هذا المنهج على بيان توجهات كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه العديد من القضايا ذات العلاقة في دول العالم، وبخاصة من خلال البحث في موقف الولايات المتحدة الامريكية وروسيا تجاه الثورة السورية للفترة ما بين 2010- 2016 .

6.1 مصطلحات الدراسة

الثـــورة : هـــي تحـــرك الجمـــاهير بشـــكل حاشـــد احتجاجـــآ علـــى الاوضـــاع الاجتماعيـــة والسياســـية والاقتصـــادية الســـيئة التـــي كانـــت الشـــعوب العربيـــة تعـــاني منهـــا وتتســـم هـــذه الثـــورات بانهـــا تســـعى لاحـــداث تحـــولات جذريـــة لحيـــاة الشـــعوب , وبعـــض هـــذه الثـــورات تحقـــق اهـــدافها وبعضـــها يفشـــل واخـــرى يـــتم حرفهـــا عـــن مسارها (نجيم , 2011).

الثورة السورية: الثورة السورية هي عبارة عن أحداث بدأت شرارتها في مدينة درعا، حيث قام الأمن باعتقال خمسة عشر طفلا على إثر كتابتهم شعارات الحرية على جدار مدرستهم بتاريخ 26 شباط 2011 م. وفي خضم ذلك كانت هناك دعوة للتظاهر على الفيس بوك في صفحة لم يكن أحد يعرف من يقف وراءها، استجاب لها مجموعة من الناشطين يوم الثلاثاء 15 آذار عام 2011 في مظاهرة ضمت شخصيات من مناطق مختلفة مثل حمص ودرعا ودمشق. وكانت هذه الاحتجاجات ضد الاستبداد والقمع والفساد وكبت الحريات على إثر اعتقال أطفال درعا والإهانة التي تعرض لها أهاليهم بحسب المعارضة السورية، بينما يرى مؤيدو النظام أنها مؤامرة لتدمير الممانعة العربية ونشر الفوضى في سوريا لمصلحة إسرائيل بالدرجة الأولى (جاسور،2011، ص20).

الأزمة السورية: يمكن وصفها بأنها أزمة سياسية عميقة، تسبب فيها الإحباط الذي أصاب قطاعات واسعة من الشعب السوري، تتطلع إلى الإصلاح السياسي، واحترام حقوق الإنسان. نجم هذا الإحباط عن غياب "الحل السياسي"، والقمع المفرط الذي تقوم به الحكومة السورية لقوى المعارضة، وهو ما أدى إلى تحول الانتفاضة الشعبية السلمية التي بدأت منذ أكثر من عامين إلى مواجهة عسكرية عنيفة بين الحكومة من جهة، وبين جماعات المعارضة المسلحة، من جهة أخرى ، والتي تضم منشقين عن الجيش السوري، وعددا متزايدا من المدنيين المسلحين يطلقون علي أنفسهم اسم "الجيش السوري الحر"، ومجموعات من المقاتلين العرب، معظمهم ينتمي إلى التيار

الإسلامي، بعد فتوى بعض شيوخه بأن الجهاد ضد نظام بشار الأسد فريضة (اللباد،2015، ص23).

الولايات المتحدة الأمريكية: هي جمهورية دستورية فيدرالية تقع في قارة أمريكا الشّمالية، تضم (50) ولاية ومنطقة العاصمة الاتحادية، تقع معظم البلاد في وسط أمريكا الشمالية حيث تقع (48) ولاية وواشطن العاصمة بين المحيط الهادي والمحيط الأطلسي، وتحدها كندا شمالاً والمكسيك جنوباً، وتقع ولاية ألاسكا في الشمال الغربي من القارة وتحدها كندا شرقاً وروسيا غرباً، أما ولاية هاواي فهي عبارة عن أرخبيل يقع في منتصف المحيط الهادي كما تضم الدولة العديد من الأراضي والجزر في الكاريبي والمحيط الهادي.

روسيا: هي دولة تقع في شمال أوراسيا ذات حكم جمهوري لنظام شبه رئاسي، تضم 83 كياناً اتحادياً، لروسيا حدود مشتركة مع كل من النرويج وفلندا وأستونيا ونتافيا ولتوانيا وبولندا، وروسيا البيضاء وأوكرانيا وجورجيا وأذربيجان وكساختسان وجمهورية الصين ومنغوليا وكوريا الشمالية، كما أن لها حدوداً بحرية مع اليابان والولايات المتحدة الأمريكية، وهي أكبر بلد في العالم من حيث المساحة، إذ تبلغ مساحتها ثمن مساحة العالم.

7.1 حدود الدراسة:

الحدود المكانية: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا.

الحدود الزمانية: تتناول هذه الدراسة الأحداث في الفترة من العام 2010-2016

الحدود الموضوعية: موقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا تجاه الثورة السورية 2010-2016.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 الإطار النظري

لم يكن من المتصور قبل بداية العقد الثالث من هذا القرن أن يستخدم المجتمع الدولي القوة ضد دولة من الدول عقاباً لها على فعل ارتكبته، حيث كانت الدول قبل عصر التنظيم الدولي الذي بدأ بعهد عصبة الأمم في نهاية العقد الثاني من القرن السابق لا تسأل عما تفعل، فلم يكن هناك قبل هذا التاريخ نظام قانوني في المجتمع الدولي من شأنه أن توقع بمقتضاه عقوبات ضد دولة من الدول نظراً لما ارتكبته من أفعال غير مشروعة (بوزيدي، 2014، ص30).

وتتجسد الشرعية دائماً في أحكام القانون سواء أكان هذا القانون داخلي أم دولي، فعلى المستوى الداخلي نجد أن الشرعية تتجسد فيما تقضي به أحكام القانون الداخلي بفرض أحكام القانون الداخلي. وعلى المستوى الدولي تتجسد الشرعية في أحكام القانون الدولي أياً كان مصدره، فالدولة التي تخالف أحكام ميثاق الأمم المتحدة تعد منتهكة بذلك للشرعية الدولية سواء ما تعلق منها بأهداف المنظمة الدولية أو المبادئ التي تسير عليها المنظمة أو غير ذلك من الأحكام (حميد، 2001، ص12).

2.2 نظرية القوة او الواقعيه :

لا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة وإلى فترات زمنية بعيدة ، وذلك للقناعات الراسخة والتي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين والتي تؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها والتي كانت تحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب ، ولكن وفي العصور الحديثة فقد كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الايطالي مكيافيللي صاحب كتاب الأمير والذي بين فيه بأن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم

حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب توماس هوبز والذي يعتبر من المؤيدين للفلسفة الواقعية وبشدة ، كما اتضح ذلك في كتابه اللوفتيان والذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول (الغزالي ، 2003).

قدم هانس مورجانثو والذي يُعتبر من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصوراً شاملا لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، حيث يعتبر السياسة الدولية بمثابة صراع على القوة وهي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم ، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على عقول ومكامن القوة لدى من تمارس ضدهم ، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية ، كالحصول على مصادر المواد الأولية ، أو السيطرة على الطرق البحرية ، أو إجراء تغييرات إقليمية فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين، وينظر مورجانثو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول ، وعليه فإن فكرة المصالح القومية لا تفترض وجود عالم مسالم ، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي ، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث أن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه (الغزالي ،2003).

أما فريدريك شومان أحد دعاة المنهج الواقعي في تحليل العلاقات الدولية ، فيقول إن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة قوية وذات سيادة وتملك المقومات الأساسية للقوة ولا تعترف بوجود سلطة أعلى منها بين الوحدات الدولية ، حيث تعمل هذه الدول على تامين مصالحها القومية بوسائل القتال وضعضعة الأمن والاستقرار للدول الأخرى ، حيث يأتي هدف الحفاظ على الذات كهدف نهائي وأعلى لا يخضع لأي تحفظ ولا لأي مساومة (الغزاوي ، 2005).

ويُعد ارنولد ولفرز من الدعاة البارزين للاتجاه الواقعي ، حيث يقول إن القوة لا تكتسب كهدف نهائي في حد ذاتها ، وإنما هي مجرد أداة لتحقيق أهداف أبعد منها، ويقول أنه دون ربط القوة بالأهداف يصعب الحكم على ما إذا كانت الحصيلة

المحققة لدى الدول من إمكانات القوة القومية تقترب من مستوى تلك الأهداف الخارجية التي يتم اختيارها ، أم أنها تتجاوز ذلك لتصبح نوعاً من الإفراط في استخدام القوة الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد للأهداف (الغزاوي ،2005) .

1.2.2 المبادئ الفلسفية النظرية للمنهج الواقعي:

أولا: مبدأ الردع أو القوة :-

حيث أن مصطلح القوة هو من أكثر المصطلحات التي تستخدم في العلوم السياسية وذلك لقناعة معظم المهتمين والمفكرين بأهمية دور القوة في رسم كيفية العلاقات الدولية بين الوحدات الدولية ، ويعتبر عامل القوة عامل غير ثابت في المعايير الدولية ، وعلية فإن العلاقات بين الدول تتبع معيار القوة فهي غير ثابتة ودائما في تغير مستمر ، فكثيرا ما يكون صديق اليوم عدو الغد وكذلك العكس ، وفي هذا الصدد يقول شوارزنجر " في غياب مجتمع دولي شامل فإن الجماعات داخل النظام الدولي يتوقع منها أن تتصرف على أساس ما تستطيع تحقيقه بالقوة المادية بدل ما يجب أن تعمله من الناحية الأخلاقية ، والقوة ليست نوع من الشهوة المدمرة" ، حيث أكد كثير من المهتمين في رسم أسس العلاقات الدولية وذلك بالتأكيد على دور الدبلوماسية التي تمنع كثير من الصراعات التي قد تحصل بين الدول ، والتي في الغالب تكون نتيجة الإفراط من قبل بعض الدول في إيجاد أسباب القوة الدافعة إلى إثراء الصراع والصدام والحروب بين الأمم(فارس،2003).

ثانيا: مبدأ المصلحة القومية:-

يرتبط مفهوم القوة بالمصلحة الوطنية ارتباطاً وثيقاً ، حيث يعتبر كثير من المهتمين أن المصلحة الوطنية على أنها نفسها القوة ، وتحليلهم لذلك هو أن الدول في كثير من الأحيان تخضع للقوة وتجعلها السبيل لتحقيق أهدافها ومصالحها ،

وعليه فإن توفر عوامل القوة لدى كل دولة هو بمثابة مطلب أساسي وهدف تسعى له كل دولة لان الواقع يفترض أن العلاقة طردية بين تحقيق المصالح القومية للدول ومقدار ما تملكه من قوة ، وفي هذا المجال يقول المتحمس الأول للنظرية الواقعية (هانز مورجانثو) " إن القائد السياسي يفكر ويتصرف طبقاً للمصلحة التي هي القوة ، والتاريخ يثبت ذلك" (الغزالي،2003) .

2.2.2 دواعي استخدام هذه النظرية على المشهد السوري :-

ذهب البعض إلى تسمية ما يحدث في سوريا منذ أعوام وحتى الآن" بالانتفاضة السورية" كما أن أطلق عليها البعض " الثورة الشعبية السورية" وآخرون من كتاب ومحللين ومفكرين أطلقوا عليها " امتداد الربيع العربي" في الواقع ما يحدث في سوريا الآن ليس بمعزل عن ما حدث بالعديد من الدول العربية من ثورات مناهضة للأنظمة الحاكمة ورافضة لسياسات التسلط والاحتكار .فمثل هذه السياسات من شأنها أن تنتهك حقوق الإنسان وتتعدى على الحريات سواء على المستوى الفردي أو الجماعي (الغزالي، 2003).

هذا التظاهر الشعبي الذي بدأ سلميا وانتهى بصدام مسلح ضد النظام السوري الحاكم في الواقع انه يهدف إلى إسقاط النظام برمته وليس فقط لنيل بعض الحقوق السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو حتى للمشاركة في السلطة التي يستأثر بها " الحزب البعثى الحاكم" الذي ينخرط من القائمة العلوية في الأساس بزعامة "بشار الأسد" خلفا عن والده "حافظ الأسد" الرئيس السابق للجمهورية السورية. كما تسعى لذلك الهدف الجبهة المعارضة بقيادة الجماعة السنية (الغزاوي، 2005).

من الواضح أن السلطة السورية لا تريد أن تلعب اللعبة السياسية اى تأخذ وتعطى وتتفاوض وإنما تنتهج بمنهج الصرامة وعدم الاكتراث وتكتفي بوعود عن إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية بعيدة حتى الآن كل البعد عن ارض الواقع (فارس، 2003).

جدير بالذكر أن المعارضة السورية بدأت تفقد تعاطف الكثير بسبب ما يحيط بها من غموض وأهداف سياسية متمثلة فقط في إسقاط النظام أو بإجراء إصلاحات سياسية فورية على ارض الواقع فى ظل غياب الحزب البعثى الحاكم ، في الوقت الذي مازالت فيه السلطة السورية تمارس انتهاكات لحقوق الإنسان بشكل ممنهج من خلال آلة القتل وحملات الاعتقال والتعذيب ورغم كل المبادرات الدبلوماسية العربية والدولية التي باءت بالفشل مثلها في ذلك مثل العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية التي فرضت على السلطة الحاكمة في سوريا من قبل الجامعة العربية والدول الغربية والاتحاد الاوربى (الخزرجي، 2005).

ويرى الباحث أن ما هو في حاجة إلى تفسير الآن طبقا لنظريات العلاقات الدولية هو سبب أحجام الدول العظمى والقوى السياسية الكبرى حتى الآن عن التدخل الدولى الانسانى لوقف الانتهاكات المتزايدة في سوريا ووقف آلة القتل والتعذيب ، رغم أن هذه الدول قد تدخلت في ظروف متشابهة في دول أخرى تعرض مواطنيها محل التدخل لانتهاكات إنسانية ، لكن اكتفت هذه الدول والمنظمات بإرسال بعثات مراقبة ولجان تقصى حقائق سواء على المستوى الاقليمى (جامعة الدول العربية) أو على المستوى الدولى (منظمة الأمم المتحدة).

3.2 نظرية إتخاذ القرارات :

ظهرت نظرية اتخاذ القرارات لتبين كيفية تفاعل النظم القومية مع العوامل التي تؤثر عليها وتنعكس عليها من النظام الدولي، والبحث في الكيفية التي يعبر بها التفاعل مع الواقع الدولي من خلال اتخاذ قرارات خارجية تبين اتجاهات الدول تجاه قضية ما وتدافع بها عن المصالح تجاه الأطراف الدولية الأخرى، وعليه فإن هذه النظرية إنما ترتبط بشكل وثيق مع نظرية النظم، وإن كانت نظرية النظم هي اشمل نطاقاً وأعقد في العناصر والمتغيرات التي تشملها (كامل، 1985: 19).

ويرى الباحث أن هذه النظرية ما هي إلا نظرية محكومة بأساس إطار فكري، وهي أداة تفسر لنا العوامل والمتغيرات الرئيسية التي تساعد في عملية صنع السياسة الخارجية لدولة ما بشكل عام أو في موقف دولي محدد.

وفي تأكيد هذا المعنى يقول ريتشارد سنايدر انه يفضل النظر الى عملية اتخاذ القرارات في السياسة الدولية كفكرة او كمفهوم أكثر منه كنموذج او كنظرية ، وهو لا يعتبرها أكثر من أداه تساعد في تجديد العوامل والمتغيرات التي تتفاعل هذه العملية على أساسها أي موقف من مواقف السياسة الخارجية ، وفي رأية ان هذا الإتجاه في التحليل لم يصل بعد الى المستوى الموثوق به من القدرة على التنبؤ بشأن ما يحتمل ان يكون عليه علاقة التأثير المتبادل بين كل تلك العوامل والمتغيرات تحت مختلف الظروف والمواقف الدولية (مقلد، 1982).

1.3.2 نظرية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية

السياسة الخارجية هي مجموعة الأعمال التي يقوم بها جهاز متخصص لدولة ما لتسيير علاقاتها مع دول أخرى أو أطراف دولية أخرى , ويقصرها البعض على العلاقات السياسية بين الدول, نستنتج من ذلك أن السياسة الخارجية لدولة ما، هي جزء من السياسة العامة لهذه الدولة أو الشكل الذي تسير به الدولة علاقاتها مع دول أخرى ، إن أية سياسة خارجية حينما تخرج وراء حدود الدولة فإنها تلتقي بغيرها من السياسات الخارجية للدول الأخرى وهي تسعى للبحث عن إنجاز أهدافها وقيمها وأن التفاعل الناجم عن ذلك يطلق عليه بالسياسة الدولية ، أي التفاعل السياسي الدولي الذي ينطوي في آن واحد على نمط من الصراع والتعاون (المشاقبة، 2002) .

وفي الواقع أن أساس السياسة الخارجية يكمن في مهمة الدولة لتعظيم قيمها ومصالحها وبما أن السياسة الخارجية تتحرك نحو المسرح الدولي فإنها ستلتقي بغيرها من السياسات الخارجية وأن السياسة الدولية هي ممارسة للاختلافات الموجودة في قيم المجتمع الدولي ، ومن هنا يمكن أن نستنتج أن السياسة الدولية تشمل التفاعلات السياسية الدولية، غير أن التفاعلات التي تجري على المسرح

الـدولي هـي ليسـت سياسـية فقـط , وإنمـا هنـاك أيضـاً تفـاعلات تشـمل الجوانـب الاقتصادية والعسكرية والتجارية والثقافية، وغيرها من أنواع التفاعلات الأخرى التي تكون في مجملها ظاهرة العلاقات الدولية، فبالإضافة إلى تداولها للعلاقات السياسية بين المجتمعات المستقلة، فإن العلاقات الدولية تدرس اتحادات التجارة الدولية , الصليب الأحمر الدولي, التجارة الدولية , النقل والاتصالات، تنمية القيم والمعتقدات الدولية (الهزايمة، 1999) .

2.3.2 الاسباب التي دفعت الى استخدام النظرية في المشهد السوري:

إن الوقوف على مستجدات الأوضـاع في سوريا، وتحديد مآلاتها، يستوجب الإحاطة بكامل عناصر المشهد السوري، وما يكتنفه من تداخلات إقليمية ودولية. وقد يكون ذلك من الصعوبة بمكان في ظل واقع متحرك ومتغير. وأيضاً لأن كثيراً من الباحثين درجوا على دراسة وبحث قضايا الواقع في وضعها السكوني، انطلاقاً من ثوابت نظرية وإيديولوجية ناجزة. فكانت تتجلى نتائج تلك الدراسات غالباً في سياق تتم فيه إعادة إنتاج وتوضيب تلك القضايا بأشكال وأنماط تتوافق مع ثوابتهم الإيديولوجية. وكـان ذلـك مـن أهـم الأسـباب التـي أعاقـت عمليـة الإنتـاج المعرفـي والفكري الراديكالي. ولا نقصد بذلك أن نتخلى عن مفاهيمنا النظرية، بقدر ما نعني أنها بحاجة إلى مرجعات نقدية. انطلاقاً من ذلك نرى أن ضبط وتحديد عوامل ومستويات الأزمة السورية، وتحديد مآلاتها يستوجب تحليلاً منهجياً مفتوح على مجمل التحولات وأسبابها الموضوعية والذاتية انطلاقاً من العام وصولاً إلى الخاص (العابدي، 2012).

إن تموضـع الأزمـة السـورية والتحـولات التـي تكتنفهـا ينـدرج فـي سـياق أزمـة بنيوية عامة ومركبة تعاني منها شعوب ودول المنطقة العربية. وهذا يدلل على أنها ستخضع في المستقبل إلى تحولات بنيوية سيكون لها كبير الأثر في مستقبل شعوب المنطقـة وأنظمتهـا السياسـية. وبـات واضـحاً أن التحـولات التـي تمـر أو سـتمر بهـا شعوب المنطقة تتعدّى في أسبابها عوامل الأزمة السياسية والاقتصادية العميقة التي

تتراكم مفاعيلها منذ عقود. وإن كان ذلك من الأسباب الأساسية التي دفعت إلى ما تشهده دول «الربيع العربي»، فإن تحديد مآلاتها يتجاوز عتبة الأهداف التي يطالب بها المواطن العربي. وذلك نظراً إلى تفاقم أزمة الرأسمالية البنيوية التي تساهم في تعقيد المشهد السوري (العبده، 2011).

ومن الملاحظ أن العالم يقف على عتبة إعادة إنتاج نظام عالمي جديد يتجاوز حدود العوامل الذاتية لكل دولة. فازدياد كتلة رأس المال المتراكم، وشمولية تأثيره وتسارع حركته تجعله يتحوّل بشكل مستمر إلى أشكال وآليات عمل تُعبّر عن أوضاعه المتغيرة. وإذا كان ذلك يساهم في تجاوز بعض الإشكاليات والتناقضات، فإنه من جانب آخر يؤدي إلى تعميق أزمة رأس المال البنيوية، ذلك نتيجة تراكم فائض رأس مال مالي لا يتم توظيفه في الإنتاج الصناعي. وكان ذلك من الأسباب التي ساهمت في تجاوز وتحطيم الأطر والحدود القومية إلى أشكال وآليات عابرة للحدود والجنسية. وتلازم ذلك مع آليات اشتغال سياسية وعسكرية لتذليل العقبات التي تقف أمام حركة رأس المال. لكنّ ميل رأس المال للقطع مع قاعدته الإنتاجية، وتحوّله إلى أشكال مالية ساهم في تعميق أزمته البنيوية، وبالتالي أزمة الرأسمالية العالمية (العابدين، 2011).

وكان ذلك من الأسباب التي دفعت الدول الرأسمالية الكبرى إلى البحث عن مخارج جديدة لأزمتها. ويتجلى ذلك من خلال اشتغالها على إعادة فرض سيطرتها على مصادر الثروة خارج حدودها. ويتقاطع ذلك مع تناقضاتها البينية على إعادة تقاسم الثروات العالمية، وتتمظهر تلك الميول من خلال التناقض والصراع داخل منظومة رأس المال العالمية ومع القوى الاقتصادية الناهضة التي تعمل على صياغة تحالفات دولية جديدة. تلك الأسباب وغيرها جعلتنا نربط منذ البداية بين الربيع العربي بغض النظر عن أهدافه وحوامله السياسية والاجتماعية، وبين التحولات التي يكتنفها المشهد العالمي. ودفعنا أيضاً إلى تأكيد أن تحولات ومآلات الربيع العربي، لن تقف عند حدود دولة بعينها. وسيكون ذلك مرتبطاً بإعادة توضيب المنطقة لفرض شروط هيمنة رأسمالية جديدة تُخرج رأس المال العالمي من أزمته الراهنة، وتُحافظ

على التراكم والاحتكار لصالح حفنة من المستثمرين والتجار والشركات العابرة للحدود والجنسية. إن قيادة الدول الرأسمالية الكبرى لتلك التحولات يؤكد أنها مجرد أداة للدفاع عن حرية رأس المال أياً تكن الأشكال التي يتجلى بها. وكان تحقيق ذلك يفترض من وجهة نظر حكومات تلك الدول بناء تحالفات جديدة وإعادة إنتاج القديم منها بأشكال جديدة. ومعلوم أن ذلك يتم في سياق صراع مباشر وغير مباشر. وهذا يجعلنا نؤكد أن تحديد أهداف ومآلات الصراع الذي يتهدد دول عربية وإقليمية، لا يرتبط فقط بحراك شعوب عربية تسعى إلى الديمقراطية والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية. فذلك يتم توظيفه وإعادة إنتاجه في إطار التحولات العالمية الكبرى. وهذا يدلل مرة أخرى على أن صراع المصالح بين تلك الدول يتمحور حول مواجهة أي تحوّل ديمقراطي والاشتغال على إعادة رسم الخرائط السياسية والاقتصادية (الطويل، 2011).

وفي المقابل، فإن منطق التطور التاريخي يؤكد أن إرادة الشعوب الطامحة إلى تجاوز التخلف والاحتكار والهيمنة، تُشكّل المدخل الأساس لمواجهة تلك التحولات. هذا في لحظة ما زالت فيها حكومات كثيرة ترى أن الحفاظ على عروشها يقتضي مشاركتها بأشكال مباشر وغير مباشرة في الصراع ضد شعوبها وشعوب عربية أخرى. ويبدو ذلك واضحاً من خلال ازدياد وتيرة التعاون والتنسيق بين تركيا وقطر والسعودية والأردن وإسرائيل من جانب، وبين تلك الأطراف والمجموعات الجهادية من جانب آخر. وذلك لتحقيق هدفين: الأول فرض حلول سياسية تتناسب مع ميولها السياسية في سوريا والعراق واليمن وليبيا. الثاني: فرض معادلة عربية وإقليمية جديدة لا يكون فيها للروس والإيرانيين دور مهيمن في المنطقة. ومن الواضح أن تلك التحوّلات تتم بإشراف ورعاية أميركية وغربية (عزمي، 2014).

إن التحولات السياسية والعسكرية المحمولة على قوى إسلامية سلفية وهابية تكفيرية مدعومة من قبل دول عربية وإقليمية تثير مخاوف السوريين الطامحين إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي علماني يضمن المشاركة السياسية والعدالة الاجتماعية، وأيضاً الرافضين لسيطرة القوى الإسلامية. وتزداد مخاوف السوريين نتيجة: تفاقم

مظاهر التداخل والتناقض في وطنهم، وتنامي ظاهرة التطرف الديني، وعجز أطراف الصراع عن بلورة مشروع سياسي ديمقراطي وطني جامع. ويتزامن ذلك مع عجز المعارضة عن تشكيل رؤية سياسية مشتركة، وتطوير آليات عمل سياسي مشترك. ولا تقف أزمتها عند تلك الحدود، لكن تتجاوزها إلى مزيد من الارتهان والتبعية. وكان لذلك دور كبير في زيادة عزلة المعارضة وتفككها إضافة إلى فقدانها للمصداقية والفاعلية، وتفاقم مظاهر التشكيك بأهدافها وولاءاتها. وفي اللحظة التي نتكلم فيها عن صراع مشاريع دولية وإقليمية على أراضٍ عربية، فإن تفاقم الكارثة الإنسانية يقضُّ مضاجع السوريين من دون استثناء. فعداد الموت لا يتوقف، وضحايا القتال الدموي يتحولون إلى مجرد أرقام في سجلات. هذا في لحظة لا تفارق فيها عيون السوريين نساء ورجالاً دموع الحزن واللوعة على فراق أحبّة لم يبق منهم سوى الذكرى، وبقايا أحلام وآمال كانوا زرعوها قبل رحيلهم الأخير (ربيع، 2013).

وإضافة إلى معاناة الهجرة والنزوح التي يعاني منها أكثر من نصف السوريين، فإن الموت يتربص بمن يضطر إلى الهجرة. أما في ما يتعلق بالمستوى الاقتصادي فإن حوالى 90% باتوا عاجزين عن تأمين أدنى متطلبات حياتهم اليومية. ويتزامن ذلك مع دمار البنى التحتية والمشاريع الإنمائية ومصادر الثروة الطبيعية والزراعية والصناعية والسياحية. وكلما استطال الصراع تزداد الفجوة بين معدّل الدخل وقيمة الليرة السورية من جهة، وبين معدلات التضخم والأسعار. إضافة إلى ذلك فإن تجار الحروب وزعماءها يقبضون بالأنياب والنواجذ على رقاب السوريين مستخدمين أشكال النهب والاحتكار كافة، فحوّلوا حياة السوريين إلى جحيم لا يطاق. فلم تبق أسرة لم تتأثر علاقات أفرادها من تداعيات الصراع. ويجب ألا ننسى ارتفاع حالات الخطف والاغتصاب والزواج القسري وتجارة الأعضاء البشرية. هذا في وقت تنتشر فيه لغة القتل والعنف كالنار في الهشيم. ولم يعد أي من السوريين بمنأى عن تداعيات ذلك، فالمناطق التي لم تخرج عن سيطرة النظام يطفو على سطحها أشخاص ومجموعات يتسترون بالولاء والوطنية لتبرير ما يمارسونه من انتهاكات وارتكابات. وممارسات هؤلاء لا تقل خطورة على حياة المواطن ومستقبل الوطن عن ممارسات أقرانهم في المناطق التي خرجت عن سيطرة الحكومة. وتنعكس

تداعيات تلك الممارسات بأشكال سلبية على الروابط الاجتماعية والوطنية. ويتقاطع ذلك مع: نكوص السوريين إلى انتماءات قبل وطنية لتأمين بعض من الأمن والاستقرار وتجاهل أطراف الصراع أهمية الربط بين منظومة حقوق المواطنة ومفهوم الوطنية. ومعلوم أن التمسك بالانتماء الوطني يُشكّل المدخل الرئيس لمواجهة نزعات ما قبل وطنية، ويحافظ على كيانية الدولة ووحدة المجتمع. ولضمان ذلك يجب تكثيف الجهود من أجل التوافق على مخرج سياسي ينهي الصراع ويضمن وحدة سورية أرضاً وشعباً (سلامة، 2011).

4.2 الدراسات السابقة:

دراسة قام بها (Carison, 2003) بعنوان: Action or Isolation "Americans Ponder U.S. Role" وفي هذه الدراسة قام الباحث باستقصاء لآراء الأمريكيين نحو رغبتهم في قيام الولايات المتحدة الأمريكية بدور فاعل في محاولة حل المشكلات العالمية وعلى رأسها الحرب ضد العراق و التخلص من النظام الحاكم , وخلص الباحث إلى أن نسبة كبيرة من عينة الدراسة لا يؤيدون سياسة الرئيس الأمريكي بوش.

دراسة، (محي الدين، 2006) بعنوان (سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير) شملت هذه الدراسة الفترة ما بين عام2000 م إلى عام 2006م بما فيها من أحداث اعتبارا من تحرير الجنوب اللبناني وتأثيره على العلاقة اللبنانية مع سورية، مرورا بأحداث11 أيلول 2001م والتأثير الناتج عنها في المنطقة العربية من ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب، وغزو أفغانستان، ثم احتلال العراق وتداعياته على المنطقة، ثم اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، والانسحاب السوري من لبنان، والدور السوري في تصديه للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير وإستراتيجية سوريا في تحرير العراق والجولان والجنوب اللبناني وفلسطين، وكان من أبرز نتائج الدراسة أن الأحداث التي حدثت في الجنوب اللبناني كان لها تأثير كبير

على طبيعة العلاقة اللبنانية السورية، كما كان لسوريا دور كبير في التصدي للمشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير.

دراسة (يوسف 2010) بعنوان (العلاقات الروسية الإيرانية بعد انتهاء الحرب الباردة) والتي عرضت التطور التاريخي للتفاعلات بين البلدين بما هي جزء من الخلفية السياسية للعلاقات الروسية – الإيرانية، وبيان دور العامل الجغرافي كمحدد أساسي للسياسة الخارجية لكلا البلدين روسيا وإيران والبحث في فرص التعاون والتنسيق والعوامل التي تدفع البلدين إلى التقارب في علاقاتهما، وانعكاس ذلك اقليمياً ودولياً , وقد توصلت الدراسة إلى أن المصلحة القومية هي المحرك الأساسي للسياسات الخارجية للدول وتغيير التحالفات الإقليمية والدولية بتغير هذه المصالح، كما أن السياسة الأمريكية عاملاً محرضاً لقيام تحالفات إقليمية ودولية ومحاولة الاستفادة من أي تغير دولي طارئ لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب تنتهي فيه الهيمنة الأمريكية التي تكرست بوجهها السلبي , كما أن الموقع الجيواستراتيجي لكلا الدولتين شكل عاملاً حاسماً في عملية التفاوض في العلاقات فيما بينهما إضافة للمصالح الاقتصادية والعسكرية.

دراسة بوزيدي (2014) بعنوان: (التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية 2010–2014) والتي سعت إلى معالجة موضوع التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة الشرق الأوسط من خلال اتخاذ سوريا كنموذج لهذا التنافس، وسعت الدراسة لبحث أهم المجالات التي يمكن أن يدور حولها التنافس بين القوتين في منطقة الشرق الأوسط وقد حددت في ثلاث مجالات رئيسية بداية في المجال الجيوبولوتيكي في منطقة الشرق الأوسط، ثم تعرضت الدراسة للتنافس الأمريكي الروسي في مجال الطاقة بمنطقة الشرق الأوسط، ثم انتقلت الدراسة إلى مجال ثالث من مجالات التنافس ألا وهو مجال التسلح في منطقة الشرق الأوسط , حيث أن التسلح في منطقة الشرق الأوسط يلعب دور مهم في تفسير السلوكات الأمريكية الروسية المتعارضة، لسعي

كل منهما لبيع صفقات كبيرة من السلاح , كما تطرقت الدراسة للأزمة السورية وبيان طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والتصادم بينهما لتحقيق المصالح , وقد أثبتت الدراسة أن ما يحدث في سوريا من تنافس محتدم بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ما هو إلا امتداد لتنافسهما الأشمل حول منطقة الشرق الأوسط نظراً لما تتمتع به سوريا من مكانة مهمة في المنطقة.

دراسة (حجازين , 2015) بعنوان (سوريا في مواجهة الاعصار الامريكي)
ففي هذه الدراسة تطرق الباحث الى التصعيد المفاجئ للهجة التصريحات الامريكية ضد سوريا , خصوصا بعد النصر العسكري الامريكي في العراق واسقاط النظام , هذا التصعيد دفع الى تكهن بعض المراقبين بان تكون سوريا الهدف الثاني بعد العراق وتتبع الباحث التطور في العلاقات السورية الامريكية من التفاهم الضمني الى المواجهة والتوتر الذي ساد العلاقات وتحديدا بعد احداث 11 ايلول , وصولا الى سعيها الى زج اسم سوريا ضمن اللائحة الامريكية للارهاب تارة من خلال الملف الفلسطيني ومن خلال مدخل العراق، وقد توصلت الدراسة إلى أن المشهد السوري مشهد معقد ويحتاج لبذل العديد من الجهود في سبيل إيجاد الحل.

دراسة (علوي , 2016) والمعنونه **(روسيا وامريكيا في سوريا والعراق صفقة غير معلنة)** والتي بينت ان روسيا لن تتنازل عن سياسات ثلاث:

الاولى : الدفاع عن استمرارية بشار الاسد رئيسا لسوريا , رغم الاقرار – من حيث المبدا– بضرورة اصلاح النظام السياسي السوري وقد كان ذلك واضحا في الموقف الروسي منذ مؤتمر جنيف -1 وحتى الان .

اما الثانية : فتتمثل في ضرورة المشاركة الروسية وبفاعلية في ضرب الارهاب لان استمراره او تصاعدة ونموه وزيادة خطورتة يمكن ان يؤدي الى امتداد خطر الارهاب الى اسيا الوسطى , والى الجوار الروسي , او – هذا هو الاخطر – الى الداخل الروسي , من خلال تصعيد الارهاب مجددا في منطقة الشيشان .

اما السياسة الثالثة والاخيرة : والمهمة متتمثل في استهداف تطوير , ولاضعاف, القوة العسكرية الروسية الموجوده في اللاذقية وطرطوس , او في المناطق المتواصله مع

حلب وحماه وحمص وغيرها من المواقع المهمه للوجود الروسي داخل سوريا , ويلفت النظر ان احد خطوط السياسة الروسية يتمثل في العمل بشكل منظم على زيادة الوجود العسكري الروسي داخل سوريا مقارنة بما كان علية الوضع في العقود والسنوات السابقة على الثورة .

وقد توصلت الدراسة إلى أن روسيا لها مطامع كثيرة في سوريا والتي تتنافس عليها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

دراسة (يونس,2016) والتي بعنوان **(رؤى غربية لسيناريوهات التدخل العسكري الروسي في سوريا)** بينت هذه الدراسة المبادرة الروسية للتسوية في سوريا حيث كشفت عدة مصادر في 11تشرين الثاني 2015 عن وثيقة روسية تحتوي على مبادرة لتسوية الصراع في سوريا, تتضمن التوصل لهدنة عسكرية في سوريا, وتحديد الاهداف التي يتم قصفها من جانب روسيا , والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها بحيث تقترب على التنظيمات الارهابية, واطلاق المعتقلين, وتبادل الاسرى, وعلى توافق الحكومة والمعارضة السورية على اصلاح دستوري مدته 18 شهرا, تعقبه انتخابات رئاسية مبكرة تؤدي لتولي رئيس منتخب مهام الاشراف على الجيش, والاجهزة الامنية والسياسية, في اطار عملية للانتقال السياسي تتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية سورية , كما تضمنت المبادرة الروسية نصوصا حول صياغة خطة لدمج الفصائل السورية المسلحة في الجيش السوري, واصدار عفو عام عن المعارضة بكل طوائفها داخل وخارج سوريا بالتوازي مع نشر قوات لحفظ السلام .

دراسة (منصور,2016) والتي بعنوان (المخاوف الروسية والموقف الامريكي من تمدد داعش في القوقاز) اوضحت هذه الدراسة تصريح نائب وزير الخارجية الروسي, ميخائيل بوجدانوف في مقابلة مع مجلةRUSSIAN VIEW نشرت في9 تشرين الثاني 2015 , بان التعاون بين موسكو وواشنطن والرياض في محاربة تنظيم داعش ممكن بعدما اتخذت تهديداته ابعادا عالمية, وذلك على الرغم من اختلاف المواقف بينها بشان حل الازمة السورية.

5.2 ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقه انها تطرقت الى موقف كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا اتجاة الثورة السورية للفترة 2010-2016, مبينة تاريخ العلاقات بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية من القرن18-21, والعلاقات الامريكية الروسية من الحرب الباردة الى صراع النفوذ والقوة, والعلاقات الامريكية الروسية بين التباعد والتقارب والمحددات لهذه العلاقة, جميع هذه العناوين مجتمعة في دراسة واحده , بينما الدراسات السابقة تطرقت الى كل عنوان من هذه العناوين على حده , ولم تكن بالمعنى الشمولي لها مجتمعة, وكانت عباره عن تقارير او دراسات بسيطة سيما وان الموضوع حدث جاري لغاية الان, ولايوجد دراسات تطرقت له بالمعنى الصحيح الا في المؤتمرات او الصحف او التقارير الميدانية لوسائل الاعلام المختلفه-على حد علم الباحث-الامر الذي يساهم في بيان هذه العناوين ومن ثم الوقوف على نقاط الضعف فيه لتلافيها وابرازها لمن يريد من الباحثين .

6.2 أسلوب الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهج من مناهج البحث العلمي:

المنهج الوصفي التحليلي : يعرف المنهج الوصفي بانه طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول الى اغراض محددة لوضعية او مشكلة انسانية او اجتماعية, ويعتمد هذا المنهج على وصف الظاهرة وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا كميا او نوعيا , فالتعبير النوعي او الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها, اما التعبير الكمي او الرقمي فيوصفها رقميا ويوضح مقدار هذه الظاهرة اوحجمها اودرجة ارتباطها مع الظواهر الاخرى , في هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض موقف الولايات المتحدة الامريكية وروسيا اتجاة الثورة السورية للفترة 2010-2016, وايضا بالرجوع الى الدراسات السابقة مع اجراء ما يلزم من التحليل والمقارنات كلما امكن لتغطية الجانب النظري للدراسة ، كما تم توظيف المنهج التاريخي وهو المنهج الذي يقوم على استعراض الأحداث التاريخية

والتـي تبـين موقـف كـل مـن الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وروسـيا تجـاه الثـورة السـورية للفترة 2016/2010، بدءاً من الحديث عن الحرب الباردة بين الدولتين الأعظم ثم تنـاول القطبيـة الاحاديـة وتفرد الولايات المتحدة الأميركيـة في قيادة العالم بعد تنحـي الـدور الروسـي ومـن ثـم اسـتعراض تطـورات العلاقـات بـين الـدولتين بـين التقـارب والتباعد وصـولاً إلـى بيـان طبيعـة العلاقـات الروسـية الأمريكيـة تجـاه الثـورة السـورية والمواقف التي صدرت عن الدولتين حيال هذه الأزمة.

الفصل الثالث

لمحه موجزه عن حقيقة العلاقات الأمريكية الروسية

يعتقد البعض أن سرعة استعادة روسيا لنفسها، اقتصادياً ودولياً، ومحافظتها على جزء مهم من ترسانتها النووية الاستراتيجية، أسهم في تعزيز دورها، وعودتها الى الساحة العالمية، من باب الدول الكبرى، التي تمتلك موارد وقدرات وامكانات تؤهلها لتكون لاعباً جيوستراتيجياً فاعلاً ومؤثراً في العلاقات الدولية ضمن المنظومة العالمية، الحالية، من دون الوصول الى حدّ المواجهة مع الولايات المتحدة أو أية قوة كبرى أخرى، إنما مع المحافظة على مصالحها في المدى الجيوسياسي الذي ترتبط فيه هذه المصالح، والدفاع عنها بالقوة إذا لزم الأمر في حال تعرضت للخطر، وهذا ما جعلها تعيد تقييم استراتيجيتها السياسية والعسكرية، لتتواءم مع عالم اليوم، حيث المنافسة، وصراع مصالح الدول الكبرى يهيمنان على العالم (يونس، 2016، ص9).

وقد مرت العلاقات الروسيه – الامريكيه بمراحل عده غلب عليها طابع الصراع والتنافس اكثر من التعاون الذي لم يرتقي واذا كانت العلاقات الامريكيه – السوفيتيه قد ارتقت حتى وقتنا الحاضر الى مستوى الشراكه الاستراتيجيه بين الطرفين فان المده التي تلتها لم تكن بذات الاهميه سيما وان لروسيا اثرها على ميزان القوى الدولي في مده الحرب البارده خاصه في النصف خرجت مثقله باعباء والتزامات اقتصاديه كبيره جعلتها في موقف الضعيف التابع للولايات المتحده وهذا الواقع انعكس على طبيعه العلاقات الامريكيه الروسية انذاك والاول من عقد التسعينات من القرن الماضي خاصه من احداث الشرق الذي اصبح منعكسا على موقف و علاقات روسيا الاتحاديه الاقليميه والدوليه –لهيمنه النفوذ الامريكي بشكل كبير (علوي، 2016، ص59).

أما بالنسبة لطبيعة العلاقات بين الولايات المتحدة وروسيا فقد بدأت عندما جرى أول اتصال روسي – أمريكي على ارفع مستوى حين التقى القيصر بطرس الأكبر مع وليام بين مؤسس المستوطنة البريطانية بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1698 والذي يعتبر في الواقع أحد مؤسسي الدولة التي أصبحت

فيما بعد الولايات المتحدة الأمريكية , وناقش الارستقراطي البريطاني مع القيصر الروسي فكرة نظام الدولة العادل وفي الواقع ساعدت روسيا على ان تكسب الولايات المتحدة الاستقلال حين رفضت تقديم المعونة العسكرية إلى بريطانيا من اجل اخماد الانتفاضة التي اندلعت في عام 1775 في 13 مستعمرة بريطانية في الولايات المتحدة الأمريكية واعلنت روسيا حيادها لاحقا (بوزيدي، 2014، ص39) .

وفي أثناء الحرب العالمية الاولى التي بدأت في عام1914 دعمت الولايات المتحدة بلدان انتانتا – تكتل البلدان الذي ضم روسيا أيضا , وبعد قيام ثورة عام 1917 في روسيا رفضت الدولة الأمريكية الشمالية الاعتراف بحكومة البلاشفة التي استولت على السلطة وقدمت الدعم إلى الجيش الأبيض الذي حارب السلطة الجديدة بتزويده بالمال والمواد الغذائية , وفي اعوام 1918– 1920 شاركت القوات الأمريكية سوية مع قوات بريطانيا وفرنسا واليابان في التدخل العسكري في شرق وشمال روسيا (جاسور، 2011، ص39).

وقد تمثل التعاون بين البلدين في التعاون الاقتصادي الذي بدأ منذ العام 1920 وادى إلى إقامة علاقات دبلوماسية بين تلك الدولتين وتم تأسيس شركات روسية في الولايات المتحدة الأمريكية وشركات أمريكية في روسيا، كما تم عقد العديد من الصفقات ومن ذلك ما قام به رجل الاعمال الأمريكي ارمان هامر بتوريد القمح إلى الاتحاد السوفيتي مقابل الفرو والكافيار الأسود والنقائش الفنية والمجوهرات, وفي عام 1926 جرى بمبادرة منه بناء معمل لصنع الأقلام الرصاص في الاتحاد السوفيتي, وفي الفترة اللاحقة جرى في الاتحاد السوفيتي بمشاركته شخصيا بناء مصنع لأنتاج الامونيا (عام 1979) وكذلك مد خط انابيب نقل الامونيا" تولياتي– اوديسا" (منصور، 2016، ص49).

أما بالنسبة للتعاون العسكري بين الدولتين؛ فتمثل في الحلف ضد النازية بقيادة هتلر، حيث دعمت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي، عندما غزت ألمانيا الاتحاد السوفيتي في العام 1941، وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم العديد من المساعدات للاتحاد السوفيتي من معدات ومواد

غذائية ونفط، وهذا انطبق أيضاً على بريطانيا التي ساهمت بشكل كبير في تمويل الاتحاد السوفيتي بالكثير من المواد والتجهيزات، بالرغم من تعرض سفن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للمخاطر بسبب قصفها من الغواصات الألمانية، وكان عدد القوافل المرسلة كبيراً جداً، حيث أظهر ذلك مدى عمق العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وكان معظم ما حصل عليه الاتحاد السوفيتي من حمولات من السفن من خلال برنامج "لبند–ليز" (علوي، 2016، ص99).

وفي 11 حزيران عام 1942 وقعت بواشنطن الاتفاقية السوفيتية –الأمريكية حول المبادئ المعتمدة لدى المساعدة المتبادلة في أثناء الحرب ضد العدوان, وقد أصر الاتحاد السوفيتي على افتتاح "الجبهة الثانية" اي دخول القوات الانجلو– أمريكية في الحرب ضد ألمانيا في أوروبا الغربية، وتم الاتفاق في أثناء المفاوضات بين الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة على ان يتم افتتاحها في أوروبا في عام 1942, اما في الواقع فان حلفاء الاتحاد السوفيتي قاموا بتأجيل العمليات القتالية في أوروبا إلى أقصى أجل ممكن في البداية في عام 1943 ومن ثم في عام 1944, وتم الاتفاق النهائي على افتتاح الجبهة الثانية في أيار عام 1944 في مؤتمر طهران الذي عقد في عام 1943 وشارك فيه زعماء الاتحاد السوفيتي وبريطانيا والولايات المتحدة , ان الجبهة الثانية افتتحت فقط في 6 حزيران عام 1944 حين جرى انزال القوات الانجلو–بريطانية في نورماندي بشمال فرنسا والقوات الأمريكية في جنوب فرنسا في 15 آب، واستمرت الاتصالات على ارفع مستوى بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة في مؤتمر مالطا(4 – 11 شباط عام 1945) ومؤتمر بوتسدام (17 تموز – 2 آب عام 1945)، حيث ثبتت أسس النظام العالمي بعد الحرب.(يونس، 2016، ص40).

ولمزيد من التوضيح سيتم التناول في هذا الفصل ، العلاقة الروسية الأمريكية في ظل الحرب الباردة ، تطور العلاقات الروسية الأمريكية .

1.3 العلاقة الروسية الأمريكية في ظل الحرب الباردة

من الملاحظ أن الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي أصبحت هي القوة الوحيدة المهيمنة في العالم، وبدأ نظام دولي جديد يطلق عليه نظام "أحادية القطبية"، وفي الحقيقة أن الولايات المتحدة بدأت تهتم بالعديد من الدول ومنها دول البلقان التي تعد مناطق غنية بالثروات الطبيعية والمعدنية، كما أن هناك العديد من القضايا التي شكلت هاجساً أمنياً للسياسات الداخلية والخارجية للولايات المتحدة، فالهدف الأساسي لهذه السياسة هو السيطرة والهيمنة على المنطقة والتجارة، الأمر الذي دفعها للتدخل العسكري المباشر في المنطقة من خلال حلف شمال الأطلسي وذلك لتحقيق مصالحها مدعية أنها تهدف إلى تحقيق الاستقرار السياسي في منطقة كوسوفو من جميع النواحي السياسية والاقتصادية والحضارية والاجتماعية والإقليمية والدولية (نعمة: 1987، ص201).

منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين، تبلور نظام دولي جديد، كانت أبرز مؤشراته: انتهاء الكتلة السوفيتية المتمثلة في حلف وارسو، و انتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها، وتبدل طبيعة علاقات القوى العظمى وتوازناتها، إذ انتهى الصراع الإيديولوجي وسباق التسلح بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والتحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى، وتغير الخريطة السياسية لبعض الدول، حيث تفكك الاتحاد السوفيتي إلى خمس عشرة دولة، ويوغسلافيا إلى خمس دول، وانشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، وتوحدت ألمانيا... ومن ثم أثرت هذه المتغيرات في العقيدة الاستراتيجية وهيكل القوة وتقاسم الأعباء في الحلف، حتى يمكنه مواجهة التهديدات الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة (جاد , 1998، ص145).

كل تلك الأسباب دفعت حلف شمال الأطلسي بالتوسع نحو الشرق, بِدأً بالانتشار العلني في أثناء انعقاد قمة لندن لدول حلف شمال الأطلسي في (تموز 1990)، إذ ترتب على ذلك تأسيس مجلس التعاون لشمال الأطلسي عقب قمة روما للحلف، التي عقدت في (تشرين الثاني 1991)، ونظراً إلى الصعوبات التي لقيها تأسيس مجلس التعاون للحلف، فقد تم في قمة حلف شمال الأطلسي ببروكسل

(1994) الموافقة على الدعوة الأمريكية، والإعلان عن برنامج "الشراكة من أجل السلام" الذي أكد ضرورة تعميق التعاون الوظيفي بين حلف شمال الأطلسي والدول الأعضاء، وكذلك تم طرح فكرة انضمام دول وسط أوروبا وشرقها إلى الحلف على المديين المتوسط والبعيد (فتحي: 1997، ص78) .

إلا أن فكرة التوسيع كانت محور اهتمام استراتيجي للحلف منذ أن بدأت بوادر انحلال الاتحاد السوفيتي وكتلته العسكرية والسياسية، وظلَّ زعماء دول الحلف خلال النصف الثاني من الثمانينيات يؤكدون لغورباتشوف أن الحلف لن يمتد نحو بلدان أوروبا الشرقية والوسطى بعد انسحاب القوات السوفيتية منها، وإعادة توحيد ألمانيا، وكان نائب وزير الخارجية الأمريكي "ستروب تالبوت" أول من صاغ عام (1995) بصراحة مبررات توسيع الحلف وأهدافه على النحو الآتي (الشحف: 2005، ص133 وما بعدها):

1- الدفاع الجماعي يبقى حاجة ملحة للأمن الأوروبي والأطلسي، وكذلك لتبرير الوجود الأمريكي في أوروبا(الشحف: 2005، ص133 وما بعدها) .
2- آفاق الانضمام إلى الحلف تشكل بالنسبة إلى شعوب أوروبا الشرقية والوسطى وجمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق خطوة تخدم عملية توطيد المؤسسات الديمقراطية والليبرالية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان (الشحف: 2005، ص133 وما بعدها) .
3- العضوية في حلف شمال الأطلسي يمكن أن تعزز رغبة هذه الشعوب في تسوية النزاعات فيما بينها بالطرق السلمية (الشحف: 2005، ص133 وما بعدها).

ظهر في الآونة الأخيرة مصطلح النظام الدولي الجديد، ليعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة والتي بشر بها البعض على أنها "نهاية التاريخ"، بينما يراها الأكثرية مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها بالعديد من الدورات والنظم، وستأتي وتنتهي كغيرها ليحل محلها نظام دولي جديد ومرحلة لاحقة من مراحل العلاقات بين الدول(الشحف: 2005، ص133 وما بعدها) .

2.3 تطور العلاقات الروسية الأمريكية

يتميز النظام العالمي الجديد بالعديد من الخصائص أهمها(مقلد: 1994، ص152):

1- القطبية الأحادية: فالسمة الأساسية هي هيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي من الناحية السياسية والعسكرية، وانفرادها بقيادة العالم والتصرف بصورة فردية دون حاجة للحلفاء بدلاً من القطبية الثنائية السابقة (مقلد: 1994، ص152).

فعلى **المستوى السياسي**، قامت الولايات المتحدة الأمريكية بدور المنظم للمجتمع الدولي، وراود الكثيرون في العالم الأمل بانتهاء الحرب والاتجاه بخطوات ثابتة نحو السلام العالمي، ومنذ أحداث11 ايلول ظهرت نوعية جديدة من الاستقطاب وحلت ثنائية جديدة تتمثل في مواجهة بين الولايات المتحدة وقوى الإرهاب ودول وصفتها أميركا "بالدول المارقة" والتي تشكل ملاذاً للإرهاب, وفي هذا الصدد كشف التحرك الفردي للولايات المتحدة تجاه الحرب على أفغانستان واحتلال العراق عن عجز أوروبا في أن تشكل قوة سياسية تتبوأ مكاناً يليق بقوتها إلى درجة وصفها بأنها عملاق اقتصادي لكنها ليست سوى قزم سياسي (مقلد: 1994، ص152) .

وعلى **المستوى العسكري**، استندت الولايات المتحدة في فرض زعامتها على العالم، إلى قوتها العسكرية والنووية الكبيرة ، مما أدى إلى انفرادها بالقرارات العسكرية دون الالتزام بالشرعية الدولية ، بحكم قوتها الاقتصادية والعلمية والعسكرية في مجال الاستخبارات والتجسس الالكتروني والمراقبة بواسطة الأقمار الاصطناعية، ومنظومتها الحربية المتطورة تكنولوجياً من السفن و الغواصات والطائرات والمدافع والصواريخ الحاملة للرؤوس النووية العابرة للقارات ، كما يتسم النظام الدولي الجديد بحل الأحلاف العسكرية الاشتراكية السابقة كحلف وارسو، وإقامة القواعد العسكرية الأمريكية في مناطق مختلفة من العالم وخاصة في الشرق الأوسط- كالكويت والسعودية وقطر - والضغط على الدول المنتجة للسلاح وخاصة النووي كإيران وكوريا الشمالية و الباكستان (مقلد: 1994، ص152) .

وعلى **المستوى الثقافي** فإن هيمنة العولمة الثقافية الغربية والأمريكية تحديداً، وتسخيرها لآليات إعلامية وفنية ولغوية لفرض نفوذها وتهديد وجود الهويات الثقافية المحلية على الصعيد العالمي ويطلق عليها البعض "ثقافة الكاوبوي" (مقلد: 1994، ص152) .

أما على **المستوى الاقتصادي** فيمكن القول أن النظام الحالي هو نظام متعدد الأقطاب تبرز فيه قوى اقتصادية كبرى سواء في أوروبا أو في دول شرق آسيا ، خاصة مع تصاعد حدة الأزمة المالية العالمية التي أظهرت هشاشة الاقتصاد الأمريكي (مقلد: 1994، ص152) .

2- تعدد الفاعلين الدوليين: بتعدد وتوزع مصادر السلطة على مستوى العالم نتيجة تصاعد قوة الشركات المتعددة الجنسية، والمنظمات عبر القومية، والمنظمات غير الحكومية، التي أصبحت تشكل تحدياً لسيادة الدولة وسلطتها , كما يمكن القول إن النظام الدولي قد عرف فاعلاً جديداً كعنصر من عناصر المجتمع الدولي يتمثل في عولمة الإرهاب، فقد خرج الإرهاب من رحم العولمة الأمريكية ليمثل نوعاً من العولمة المضادة، وهو فاعل ليس قطرياً ولا إقليمياً ولا يمر عبر مؤسسات الدول وله مقوماته الذاتية واستقلاليته وكثير من الجماهير المتعاطفة معه ، وهناك أيضاً تزايد دور منظمات ولجان حقوق الإنسان والدفاع عن البيئة (اشتي: 1998، ص27).

3- تعدد الدول: يتسم النظام الدولي الجديد بزيادة عدد الدول الداخلة فيه، فبعد أن كانت الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة (51) دولة أصبح اليوم عدد الدول الأعضاء (193) دولة تشمل جميع القارات، ومن ثم سقط مفهوم الإجماع حول الأولويات الدولية ، ويطلق البعض على هذه المرحلة مرحلة الاستقطاب ، حيث يرى بعض المحللين أن السنوات القادمة وتحديداً خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين ستعيد إلى الواجهة عدد من المتنافسين العالميين "المتنمرين الصغار" كالهند واليابان إلى الساحة الدولية، وعودة بعض القوى الكبرى كالصين وروسيا إلى رقعة الشطرنج الدولية. كذلك كدول متحدية ومنافسه للولايات المتحدة الأميركية ، وهو ما سيحول النظام إلى نظام تعددي أكثر من ميوله إلى نظام ثنائي القطب ،

ولكن سيكون أقرب إلى التعددية القطبية الفضفاضة منه إلى المُحكمة ، حيث سيبدو نظام التعددية القطبية فيه على شكل تحالفات بدلاً من تكتلات (اشتي: 1998، ص27) .

4- وجود السلاح النووي وسيادة مبدأ توازن الرعب النووي: كانت استراتيجية الولايات المتحدة العسكرية تتبنى سياسة الردع والاحتواء مع الاتحاد السوفيتي والدول المعادية الأخرى، وتقوم هذه السياسة على إقناع العدو بضرورة الابتعاد عن تهديد الأمن والمصالح الأميركية خوفاً من اللجوء إلى الأسلحة النووية والتدمير الشامل، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي اتجهت السياسة الأمنية الأميركية نحو تقليل تدخل الولايات المتحدة عسكرياً في الخارج وظهر هناك نوع من التوافق الدولي نحو تجنب الحرب والعمل على تسوية المنازعات بالطرق السلمية (ربيع: 1993، ص139).

إلا أنه بعد أحداث 11 ايلول 2001 تحولت هذه الاستراتيجية نحو إعطاء أولوية للحرب على "الإرهاب" وتبني سياسة "الضربات الوقائية" ، وفي الوقت نفسه احتفظت السياسة الأميركية لنفسها بحق استخدام الأسلحة النووية بشكل محدود ضد الدول التي تعتبرها الولايات المتحدة "دول مارقة" ترعى الإرهاب وتهدد السلم العالمي بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل مثل العراق وإيران وكوريا الشمالية، وقد قادت هذه السياسة إلى وجود مفهوم جديد للأمن (إشتي: 1998، ص29) .

أما على صعيد **الأسلحة الاستراتيجية**، فإن التوجه الدولي العام هو ضبط مثل هذه الأسلحة، خصوصاً وأن اتفاقية (ستارت2) بين الولايات المتحدة وروسيا في العام (1993) قضت بتخفيض الترسانتين النوويتين بنسبة عالية , وهناك تعاون روسي – أميركي لضبط الأسلحة النووية الموجودة في أوكرانيا وروسيا البيضاء وكازاخستان , إلا أن التفجيرات النووية المتلاحقة في الهند وباكستان، وامتلاك إسرائيل لمئات الرؤوس النووية، واندفاع ايران لامتلاك السلاح النووي من العلامات البارزة على انتشار السلاح النووي وبقاء المخاطر المهدّدة للإنسانية (إشتي: 1998، ص29) .

وفي نفس الوقت عقد المؤتمر الاستعراضي لعام (2005) للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بنيويورك في الفترة من (2 ايار إلى 27 ايار لعام 2005) لضبط المخزون النووي، وتقنيات استعمالاته الحربية، والغرض المباشر من هذا المؤتمر هو طبعاً ضبط المخزون النووي في دول الاتحاد السوفيتي السابق لمنع تسربه إلى الشبكات المعادية، وفي الوقت نفسه التضييق على الدولتين غير الخاضعتين لهذه المنظومة (إيران وكوريا الشمالية) لمنع تسريبهما التقنية والمواد لأطراف ما (إشتي: 1998، ص29) .

5- **اختفاء دور القانون الدولي وازدواجية المعايير:** ثمة مشاهد عن تجاهل القانون الدولي العام، أو عن التناقض في تطبيق قواعده في غير منطقة من العالم، سواء بالنسبة لحقوق الإنسان، أو حفظ السلام، أو حماية البيئة الطبيعية من التلوث والتدمير... ، حيث أن ازدواجية المعايير وتجاوزات عديدة لمفهوم حقوق الإنسان، فحصار العراق على مدى سبع سنوات، ثم احتلاله عام (2003) من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا سبّب أضراراً بالغة في أوساط الشعب العراقي من وفيات الأطفال إلى التهديد البيولوجي لحياة الملايين من المدنيين , هذا رغم احتجاجات الصليب الأحمر الدولي ومنظمة الصحة العالمية على الإبادة الجماعية المنافية للقانون الدولي، كما سبّب حظر التجارة الأميركية المفروض على كوبا زيادة معدل الوفيات، وانتشار الأمراض التي تحملها المياه، وفي فلسطين تستمر انتهاكات القواعد الدولية يومياً من خلال الأوضاع المأساوية للأسرى والمعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية (إشتي: 1998، ص29).

6- **تراجع سيادة الدول:** في الوقت نفسه تدهورت سلطة الدولة القومية، ومن ثم سيادة الدولة،وتضاءل دور المنظمات الدولية في تسوية الصراعات وحل المشكلات الدولية، ليحل محلها دور الولايات المتحدة الأمريكية قائدة العالم، ويعود تراجع مكانة الدولة في علاقاتها الدولية لعوامل أهمها (مقلد: 1991، ص110):

- بروز فاعلين أقوياء في شبكة التفاعلات الدولية: الشركات المتعددة الجنسية، المنظمات الإقليمية والدولية، المنظمات غير الحكومية، رجال الأعمال، الأسواق التجارية..الخ (مقلد: 1991، ص110) .
- التحول في سلوك المنظمات الدولية، فقد كانت المنظمات الدولية في السابق عبارة عن مؤسسات تابعة للدولة القومية، أما الآن فقد غدا للمنظمات الدولية وجود متميز ومستقل عن إرادات الدول المنشئة لها , وليس أدل على ذلك من إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1991م الذي أيد التدخل الإنساني من دون طلب أو حتى موافقة الدولة المعنية كما حدث من استخدام القوة لمصلحة "السكان المدنيين" في الصومال (مقلد: 1991، ص110) .
- التحول الكبير الذي طرأ على مفهوم السيادة للدولة القومية، حيث أنهت الاختراقات الثقافية والإعلامية الوظيفة الاتصالية للدولة، مما جعل من نظرية سيادة الدولة نظرية خالية من المضمون , وليست عملية التشابك الاقتصادي الدولي التي جعلت من سيطرة الدول على أعمالها أمراً غير واقعي،إلا إحدى تجليات انتهاء السيادة بمفهومها السابق (مقلد: 1991، ص110) .

7- استمرار عدم التوازن في القوى: يُلاحظ أن مجلس الأمن الدولي لا يزال يعكس موازين القوى السائدة منذ مؤتمر مالطا عقب الحرب العالمية الثانية، وبعد إنتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينات من القرن الماضي، فما زالت الدول تستخدم "حق الفيتو" إلا أن بروز النفوذ الأميركي في قرارات هذا المجلس، أبرز انعكاساً لموازين القوى الجديدة بعد انهيار الإتحاد السوفيتي. فمثلاً القرارات المتعلقة بالغزو العراقي للكويت جاءت من دون اعتراض أية دولة من الدول الدائمة العضوية خاصة بعد غياب "الفيتو السوفييتي" (مقلد: 1991، ص110) .

8- تغير مفهوم القوة وظهور المنظمات الإقليمية: في السابق كانت القوة العسكرية تتمتع بمزايا لا مثيل لها في تحقيق الفائدة السياسية والاقتصادية للدولة, لكن تحولات العصر وتطوراته قد جعلت الأداة الاقتصادية في سلم أدوات السياسة الخارجية

وأصبحت القوة الاقتصادية المقياس الفعلي لقوة الدولة، وقد ترتب على هذا الأمر ما يأتي (ربيع: 1993، ص140):

أ- أصبحت هناك دول تمتلك قدرات عسكرية فائقة، ومع ذلك فإن أمنها مهدد مثل روسيا.

ب- أصبحت هناك دول لا تمتلك قدرات عسكرية جبارة ومثالها اليابان، ومع ذلك فإن أمنها غير مهدد.

ج- تغيرت طبيعة التحالفات من تحالفات عسكرية إلى تحالفات ذات طبيعة اقتصادية ومثالها: النافتا، الاتحاد الأوروبي، آسيان، وابيك...الخ (ربيع: 1993، ص140) .

9- الميل نحو التكتلات الدولية الكبيرة: من أبرز ملامح النظام الدولي الجديد هو اتجاهه نحو التعامل «الكتلي» أي إلى الكتل والمجموعات الكبرى، إذ لم تعد الدولة مرتكزاً أساسياً في رسم تصورات المستقبل مهما كان من حجم لهذه الدولة على المستوى السياسي أو العسكري أو الاقتصادي أو السكاني، ولذا فإن أنظمة الدول المستقلة لن تجد لها مكاناً بارزاً إلاّ من خلال تكتلات كبرى بدت ملامحها من المجموعة الأوروبية التي تشكل أقوى قوة اقتصادية، إلاّ أن هذه التكتلات لا تتوقف عند نقطة المصالح الاقتصادية بل تَمُدُ نظرها إلى أفقٍ بعيد أرحب وأشمل للتحول بعد ذلك إلى كتل سياسية كبرى , ولعل نموذج الوحدة الأوروبية واضح في هذا الأمر فالحقبة الحالية هي حقبة التكتلات أو المجموعات السياسية الكبرى والذي تحتفظ فيه الدول القطرية بشخصيتها القانونية ومكانتها وسيادتها، إلاّ أنها تدور في فلكٍ أوسع وهو الكتلة التي تنتمي إليها (اشتي: 1998، ص32).

10- الثورة التكنولوجية: من السمات المميزة لهذه المرحلة، الثورة الهائلة في وسائل الاتصال ونقل المعلومات وسرعة تداولها عبر الدول، والتي انعكست بشكل كبير على سرعة التواصل وفي معدل التغير, فإذا كانت البشرية قد احتاجت ما يقرب من (1800) عام حتى تبدأ الثورة الصناعية الأولى، واحتاجت كذلك إلى (مائة عام) تقريباً حتى تدخل الثورة الصناعية الثانية، فقد احتاجت إلى ما لا يزيد على (ربع

قرن) لتدخل الثورة الصناعية التكنولوجية الثالثة الآن عبر التطور الكبير في مجالات الفضاء والمعلومات، والعقول الالكترونية، والهندسة الفضائية (ربيع: 1993، ص142) .

11- خاصية اللاتجانس: فالنظام السياسي الدولي يشكل نظاماً غير متجانس، حيث تتجلى مظاهر عدم التجانس في (ربيع: 1993، ص142):

- حالة التباين الشديد بين وحدات النظام الدولي من حيث الحجم والقوة رغم تمتعها نظرياً بالسيادة والمساواة أمام القانون.
- العلاقة غير المتوازنة بين دول الشمال ودول الجنوب، فعلى صعيد التجارة الدولية تستحوذ الدول الصناعية على النصيب الأعظم من النشاط التجاري العالمي في حين لا يمثل نصيب الدول النامية إلا قدراً ضئيلاً.
- وتظهر حالة انعدام التجانس في ازدياد الهوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، مما خلق حالة من التبعية التكنولوجية نتيجة سيطرة الشمال على أدوات الثورة العلمية والتكنولوجية (ربيع: 1993، ص142) .

12- تصاعد التوترات والصراعات: فقد تزايدت التهديدات الإرهابية على الصعيد العالمي للمصالح الغربية والأمريكية تحديدا، كما تزايدت التحديات البيئية التي تواجه العالم: كالاحتباس الحراري والتصحر والتغيرات المناخية والأعاصير والفيضانات والتلوث، مع تزايد الحروب الأهلية والإقليمية لأسباب دينية أو عرقية أو اقتصادية مثل باكستان، الصومال، رواندا بروندي، رواندا وحاليا العراق وأفغانستان... ثم تنامي الهجرة القسرية بسبب الحروب والفقر والكوارث الطبيعية...وتزايد التوتر السياسي في الشرق الأوسط واندلاع انتفاضات وثورات شعبية في بعض بلدانه أدت إلى انهيار أنظمة سياسية وظهور أخرى جديدة، والقوقاز والبلقان وإفريقيا الوسطى والغربية آخرها انقلابات عسكرية في مالي وغينيا بيساو, كما تزايدت حملات الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة فقد شنت حملة عسكرية لإخراج العراق من الكويت سنة (1991) أعقبها حصار اقتصادي ساحق إلى غاية سنة 2003، لتعود الولايات المتحدة وحلفائها إلى احتلال العراق دون موافقة الأمم

المتحدة.. وفي سنة 1999 أقحمت حلف شمال الأطلسي في حملتها العسكرية على يوغوسلافيا، (كشك: 2007، ص121).

وعليه يمكن تتبع تطور العلاقات بعدة مراحل (بوساحية، 2001، ص12):

المرحلة الاولى : "مرحلة التفوق الامريكي" وقد استمرت هذه المرحلة من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينات , وفيها كانت الولايات المتحدة الامريكية صاحبة القوة والسيطرة , ويعود ذلك لتفوقها في الجوانب الاقتصادية وامتلاكها القنبلة الذرية . اما الاتحاد السوفيتي فكان يسعى وراء الثورة الصناعية الثانية وتطوير الاسلحه التي تساعده على الوقوف في وجه الولايات المتحدة الامريكية ، وتميزت هذه المرحلة بالتوتر وعدم الثقة المتبادلة بين الكتلتين , فبدورها سعت الولايات المتحدة الامريكية لاتباع سياسة الاحتواء , لتتدرج بعد ذلك الى استراتيجية الانتقام الشامل وذلك سعيا لوقف النزعة التوسعية السوفيتية , فحاولت تطويقه من خلال سياسة العزل فظهرت احلاف شمال الاطلسي , وجنوب شرق اسيا , وحلف بغداد والذي سمي المعاهدة المركزية فيما بعد , وقد انهمكت كلا القوتين في تطوير ترسانتهما النووية ومحاولة التنويع في اساليب الردع للطرف الاخر في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي ينشأ اكبر قوة برية ضاربة في العالم وهذا بدوره اذكى جذوره الصراع ما بين الطرفين (بوساحية، 2001، ص12) .

المرحلة الثانية : "مرحلة التوازن الاستراتيجي " وامتدت من منتصف الخمسينات الى السبعينيات وقد كان الوصول الى هذه المرحلة بامتلاك الاتحاد السوفيتي للصواريخ عابرة القارات والتي من شانها تحقيق توازن الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية وقد ظهر مفهوم الردع النووي خلال هذه الحقبة حيث عرف الجنيرال الفرنسي " اندريه بوفر " الردع النووي بانه عدم تمكين أي قوة معادية من اتخاذ القرار باستخدام القوة العسكرية او بمعنى اخر جعل العدو يتصرف في الموقف سواء على اساس الفعل او رد الفعل بدافع من شعوره في وجود تهديد قوي له (مقلد , 1982) .

وخلال هذه الحقبة منيت الولايات المتحدة الامريكية بهزيمة مشينة في حرب فيتنام بدعم من السوفيت والصين , وقد كان الاتحاد السوفيتي يحقق معنى القوة العظمى الحقيقي فهو يمثل اكبر دولة في المساحة وثالث دولة في عدد السكان اضافة لامتلاكه السلاح النووي والموارد الطبيعية والبترول ما رافق ذلك من نمو اقتصادي وامتلاكه الى اكبر جماعة علمية بذلك الوقت , كما ظهر خلال هذه المرحلة ما يسمى بالتعامل النووي التقريبي حيث تحولت الاستراتيجية الامريكية من اعتناق مبدا الانتقام الشامل الى الحرب المحدودة والتي من الممكن ان تستخدم فيها الاسلحة النووية والتكتيكية الصغيرة واما السوفيتت فبدا التحول لديهم من فكرة حتمية الصراع الشيوعي الراسمالي الى التعايش السلمي الذي روج له الرئيس خروشوف . (سلطان , 2009)

المرحلة الثالثة : " مرحلة الانفراج ومن بعده الوفاق " وامتدت هذه المرحلة من منتصف السبيعينيات الى منتصف الثمانينات . وتميزت هذه الحقبة بحل المشاكل ما بين الكتلتين عن طريف التفاوض والحد من انتشار الاسلحة النووية وقد اعتبرت بداية التعاون التكنولوجي والاقتصادي ما بين المعسكرين واصبح المفهوم توازن الردع النووي يحل مكان توازن الرعب النووي ، وقد ظهرت مجموعة من المتغيرات التي قادت الى الوفاق بين البلدين فالاسلحة النووية لم تعد تضيف فرص جديدة بالشعور بالامن والحماية واصبحت هنالك ضرورة لتقييد هذه الاسلحة وتقييد الانتاج في سباق التسلح بدل من تركه مفتوحا فقد جرت عدة مباحثات للحد من الاسلحة الاستراتيجية بين البلدين وقد وقع الطرفين في ايار عام 1972 معاهدة الحد من الاسلحة الاستراتيجية موسكو (سلطان , 2009) .

إن الثورة التكنولوجية لعبت خلال هذه الحقبة بشكل مباشر دور كبير في خلق فجوة متزايدة ما بين البلدين فالنظام الراسمالي بدا يقف من جديد عقب مجموعة من الانتكاسات التي تعرضت لها بسبب حركات التحرر الوطني في العالم انذلك وقد شهدت هذه الفترة ارتباط الدول النفطية في الخليج العربي بشكل مباشر بالعالم الراسمالي في الوقت الذي كان فيه الاتحاد السوفيتي يعاني ظهور ما اسماه

الصينيون بالامبريالية الاشتراكية وتجسدت هذه المعاناة في حروب كمبوديا وفيتنام وكذلك الحرب في افغانستان , وما رافق ذلك من تفاقم للاوضاع السياسية , والتوترات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث الاشتراكية مثل : كوبا وافغانستان وكمبوديا وفيتنام واثيوبيا ولاوس (سلطان, 2009) .

ونتيجة لذلك ساد الركود الاقتصادي والجمود العلمي في الاتحاد السوفيتي وبدات التحولات العالمية مع وصول ريجان الى الحكم واتباعه لسياسة جديدة ضد الاتحاد السوفيتي فقد وصفه بعالم الشر واعلن عليه الحرب تحت مسمى مبادرة الدفاع الاستراتيجي . ومن جهتها كانت الولايات المتحدة تشعر بفقدانها السيطرة على بعض الامور في المنطقة فالثورة في ايران واحتلال افغانستان من قبل السوفيت ساهمت في ترجيح كفة السوفيت في برهة من الزمن مما دعى الى ان تقوم الولايات المتحده في اتباع بعض الاجراءات ومنها عدم التصديق على اتفاقية سولت عام 1979م وكذلك وضع بعض القيود على العلاقات الاقتصادية ومقاطعة الالعاب الاولومبية في موسكو عام 1985م مع سعيها في ايجاد قواعد عسكرية لها في المنطقة والسعي لتوسيع انتشار حلف شمال الاطلسي نحو الشرق باتجاه مناطق نفوذ السوفييت (سلطان, 2009) .

المرحلة الرابعة:مرحلة التفوق الامريكي وتقهقر السوفييت

بدات هذه المرحلة بوصول غورباتشوف الى الحكم في منتصف الثمانينات والذي بدا بدوره يدرك الحجم الحقيقي للاتحاد السوفيتي وما هو واقع الصراع ما بين النظام الاشتراكي والنظام الراسمالي وبدا الاتحاد السوفييتي بقيادته يبتدع ويتخلى عن قيمه وايمانه المطلق بالمنظومة الاشتراكية ويرجع ذلك لاسباب كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي كحرب النجوم والحرب الباردة وقد كان هذا التخلي سعيا وراء القروض والمساعدات وغورباتشوف كان يرسم في مخيلته صورة جديدة لطريق دخوله الى الغرب ودخوله كذلك الى الوحدة الاوروبية تحت شعار البيت الاوروبي الموحد

خصوصا بعد توحيد المانيا وهذا بدوره سيعطيه دورا قياديا جديدا في العالم ولكن ادارتي ريجان ومن بعده بوش وقفتا في وجه تحقيق هذا الحلم وقد كان غورباتشوف وبعد اسابيع من استلامه الحكم يعلن بكل صراحة:"ان مخرجات التنافس التاريخي بين النظاميين العالميين الاشتراكي والراسمالي لا يمكن ان تتحدد بالوسائل العسكرية بل ان معدل التقدم العلمي والتكنولوجي والمنافسة الاقتصادية والدولية يقرران معا نتائج مثل هذا الصراع التاريخي بدرجة حاسمة".(يونس، 2016، ص14)

العلاقات الروسية الامريكية في عهد يلسين

كانت روسيا في عهد يلستين في اسوا صورة لها في التاريخ الحديث فقد سلم يلستين مقاليد الحكم في البلاد لمجموعة من العصابات التي سطت على الاموال العامة وسلبت الثروات وباعتها للغرب بارخص الاسعار وفي عهده سلمت روسيا للغرب وقدمت تنازلات سياسية وعسكرية كبيرة للولايات المتحدة الامريكية, بهدف تحقيق وعودها باخراج روسيا من ازمتها الاقتصادية , لقد كانت هذه التنازلات احادية الجانب من دون مقابل او ثمن كاف . وهذا بدوره كاد يطيح بمقومات الدولة الروسية ويجعلها تقف في احدى المراحل على حافة الهاوية ومخاطر الافلاس (سليم , 2007) .

وقد ركزت روسيا في هذه الفترة على الاتجاه نحو الغرب واتباع سياسة الحد الادنى من التفاعل مع دول الكومنولث المستقلة عن الاتحاد السوفياتي , سعيا لتحقيق مصالح روسيا الحيوية , وقد ركزت كذلك على القبول والخضوع للمنظور الامريكي للعلاقات الدولية اضافة لتقديم التنازلات من طرف واحد .لقد تجلت اول صور الرضوخ للهيمنة الامريكية لزيارة يلتسين الى الولايات المتحدة الامريكية في شباط عام 1992, وقد اشار يلتسين خلال زيارته الى ان روسيا تسعى لبناء سياسة خارجية غير ايديولوجية وانها ستبذل قصارى جهدها للتعامل مع الغرب لاعادة بناء روسيا , وعرض على الولايات المتحدة الامريكية بناء درع عالميه ضد الصواريخ لتحمي العالم الحر , واكد يلتسين ان روسيا لن تصوب صواريخها النووية صوب المدن والقواعد العسكرية الامريكية ,وقد جسد هذا كله في وثيقة التعامل الامريكي –

الروسي التي وقعت في" كامب ديفيد " في شباط 1992 بين كلا الرئيسن يلتسين وبوش الاب .(سليم , 2007).

ولفشل يلتسين في سنواته الاولى من الحكم ولرضوخه للولايات المتحدة الامريكية , بدا يواجه معارضة داخلية من قبل الحزب الشيوعي والاحزاب القومية , فطالبت هذه الاحزاب باتباع سياسة جديدة تقوم على اعادة هيبة روسيا , واستعادة الهيمنة على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي , والمطالبة كذلك باتباع سياسة مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية والتي تعتبر بوجهة نظرهم عدوهم الاول . وبدورها احزاب الوسط فقد طالبت بان يتم اتباع سياسة تقوم على التوازن , بحيث ان تضع روسيا في الحسبان مصالح مع قوى الشرق , وتقوية علاقاتها مع الدول المستقلة عن الاتحاد السوفيتي , والنظر الى المصالح الروسية في الشرق الاوسط . وكذلك فقد افاقت روسيا على التنافس التركي الايراني في اسيا الوسطى والذي بدوره يهدد المصالح الروسية بشكل مباشر . فما كان من يلتسين الا العمل على بلورة سياسية جديدة تقوم على قناعة مفادها ان الغرب لا يرغب بنهوض روسي وانما السعي لاضعافها وصبغها بصبغة التابع المنقاد ., فكان هذا التوجه الجديد يتطلع صوب القوى الكبرى في الشرق كالصين والهند وتركيا واليابان وايران (سليم , 2007)

وفي عهد وزير الخارجية كوزيريف وتحديدا في العام 1993 بدات روسيا تبلور هذه السياسة الجديدة , والتي قامت على اهمية التكامل مع دول الكومنولث , وحماية الاقليات الروس فيها , وزيادة بيع الاسلحة لايران , وزيارة يلتسين للهند وتوقيع مجموعة ضخمة من الاتفاقيات المتعلقة بالاسلحة والتعاون بين الطرفين الروسي والهندي . (Shevtsova,2007)

العلاقات الروسية الامريكية في عهد بوتين

لقد كان قدوم بوتين الى السلطة في كانون الثاني عام 2000 بمثابة رصاصة الرحمة التي اطلقت على اسوا عقود الضغف التي مرت فيها روسيا في التاريخ الحديث . وقد كان الاعتقاد بان روسيا بوتين لن تكون افضل مما كانت عليه في

حقبة الرئيس بوريس يلتسين , خصوصا بان القرار الاول الذي اتخذه بوتين كان نص على منح الحصانة القضائية للرئيس يلتسين وعائلته ومساعديه, كما ان روسيا في ذلك الوقت كانت تعاني من انهيار اقتصادي كان يضعها على حافة الهاوية , وحربها المشتعلة في الشيشان , اضافة لذلك خطر وتهديدات عودة الشيوعيين للحكم، ومنذ تسلمه مقاليد الحكم كان بوتين يضم مجموعة من المبادئ التي تسعى للنهوض بروسيا مجددا , وقد ركزت هذه المبادئ والتي عرفت بالمبادئ بوتين على تطوير دور روسيا في نظام دولي متعدد الاقطاب لا يخضع لسيطرة قوة واحدة , وكذلك استعادة دور روسيا اسيا والشرق الاوسط , وعدم السماح للغرب وبالاخص الولايات المتحدة الامريكية بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وقد اضافت مبادئ بوتين مجموعة من العناصر الجديدة لسياسة روسيا الاتحادية (منصور، 2016):

اولها : انه اذا استمر توسيع حلف الناتو صوب الشرق , فان روسيا ستسعى الى دعم الترابط بين دول الاتحاد السوفيتي السابق لحماية مناطق دفاعها الاولية .

ثانيها : ان روسيا تعارض نظام القطبية الاتحادية , لكنها ستسعى مع الولايات المتحدة الامريكية في عدة قضايا , مثل الحد من التسلح وحقوق الانسان , واخرها ان روسيا ستعمل على دعم بيئتها الامنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان .(سليم , 2007) .

وقد سعت روسيا في عهد بوتين الى تحسين علاقاتها قدر الامكان , وعملت على تحسين دبلوماسيتها لتفادي العزلة التي فرضت عليها عقب انهيار الاتحاد السوفيتي , وعملت على مواجهة أي محاولة تسعى لتطويق روسيا من قبل الغرب. فعلى المستوى الدولي اتجه بوتين الى استعادة دور روسيا ومكانتها الدولية, ولعب ادوارا نشطة , كالازمة النووية الايرانية , وابقى على التعاون الروسي معها كما رحب بوتين بترتيب العلافات مع الصين , واجرى مناورات مشتركة مع الصين في عام 2005 واتت هذه اول سابقة في تاريخ البلدين . كما عادت روسيا الى تاكيد مكانتها في ما تسميه الجذر القريب وهي جمهوريات الاتحاد السوفيتي القديم : وبدات تناوئ وتحرض ضد الوجود العسكري الامريكي في قوقاز واسيا الوسطى(شلبي , 2008) .

ويرى الباحث أن العلاقات بين واشنطن وموسكو شهدت مراحل عديدة من التوتر تخللتها محاولات لتخفيف الحدة السياسية بينهما، فبعد انتهاء الحرب الأيديولوجية بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، تشكلت مراحل جديدة من الشد والجذب بين القطبين الروسي والأمريكي، تلتها تجارب روسيا الناجحة للصواريخ العابرة للقارات.

ففي عام 2010 وقع رئيسا البلدين معاهدة للتقليص من الأسلحة النووية بنسبة 30% لتشتعل في العام نفسه ما سميت بـ "حرب الجواسيس" ، حيث كشفت أجهزة المخابرات الروسية عن شبكة من عملاء واشنطن وتم ترحيلهم، وردت واشنطن بالقبض على ما قالت إنهم جواسيس روس، وقد قوبل سعي واشنطن للاستئثار بالساحة الدولية، بسياسة روسية رادعة (علوي، 2016، ص40).

وفي سوريا ظهرت حدة العداء بين الطرفين فروسيا تدعم الحكومة السورية وتصر واشنطن ب لا مكان للأسد في مستقبل سوريا، وما الحرب الدائرة هناك وظهور الإرهاب المتنقل إلا دليل على تقاطعات المصالح الدولية واختلافها بما يُعرف بحروب الوكالة بين الدول، كما شكلت إيران أيضًا بملفها النووي خط تماس بين روسيا والغرب. كل ذلك عجل باحتدام المواجهة على مستويات مختلفة، ففرضت واشنطن عقوبات اقتصادية ردت عليها روسيا بخطوات مماثلة. وكان آخر اجتماع بين بوتين وأوباما جرى في حزيران عام 2013، وتدهورت علاقات البلدين بشكل ملحوظ في السنتين الأخيرتين بسبب النزاع في أوكرانيا (منصور، 2016، ص40).

وتوجد نقاط للاتفاق والاختلاف بين التوجهات الأمريكية والروسية أشار لها علوي (2016، ص87) وتتمثل في:

نقاط الاتفاق

يمكن القول إن أهم نقطة اتفاق جمعت الرئيسين الروسي والأمريكي هي التأكيد على رفض العودة إلى الحرب الباردة.

1- سوريا :

الرئيسان اتفقا على إقامة اتصالات بين عسكريي البلدين لتفادي حدوث نزاع بشأن عملية محتملة في سوريا، كما اتفقا على بحث خيارات الحل السياسي للأزمة السورية وتصريحات رئيسي البلدين توافقت على ضرورة مواجهة خطر تنظيم داعش والإرهاب بشكل عام إلا أنهما أبديا وجهات نظر متعارضة بشأن كيفية تحقيق ذلك.

2- منظمة الأمم المتحدة

التقت مواقف بوتين وأوباما حول ضرورة تطوير عمل هذه المنظمة الدولية والتشديد على احترام القوانين والمبادئ الدولية، إلا أن الرئيس الروسي أولى اهتماما أكبر بهذه النقطة حيث نوه بدورها المحوري باعتبارها المنظمة الدولية الوحيدة الشاملة، لافتا إلى ضرورة بذل الجهود كي تتكيف مع متغيرات العصر، ومحذرا من العواقب الوخيمة لمحاولات تقويض مصداقيتها وشرعيتها.

نقاط الاختلاف

1- سوريا

تناقضت مواقف الرئيسين الروسي والأمريكي بشكل خاص حول مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد، وبشأن العمل معه لمواجهة داعش، إضافة إلى الاختلاف حول مسؤوليته عن الوضع في بلاده ، حيث اختلف الرئيسان في رؤيتهما لأسباب ظهور داعش ، وفيما تحدث أوباما عنها كما لو أنها ظهرت فجأة من لا شيء، شدد بوتين على أن التنظيم لم "يسقط من السماء"، بل جرت رعايته كأداة ضد الأنظمة غير المرغوب بها، وأنه تمكن من ملء الفراغ الذي نتج عن الفوضى في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، واستفاد من غزو الولايات المتحدة للعراق عام 2003 بانضمام الآلاف من جنود الجيش العراقي ، و تؤكد روسيا على التسوية السياسية وتعارض تغيير نظام الحكم في سوريا عن طريق التدخل الأجنبي، من جانبها تشدد الولايات المتحدة على ضرورة الانتقال السياسي وتصر على ترك الرئيس السوري بشار الاسد للسلطة وتعمل على عزل القيادة السورية الحالية ، وتقدم الولايات المتحدة السلاح لمختلف فصائل المعارضة وتدربها أما روسيا فتورد السلاح إلى الجيش النظامي وفق عقود رسمية سابقة، وفي أيلول عام 2015 بدأت القوات

الجويـة الروسـية بقصـف مواقـع لـداعش والجماعـات الاسـلامية بطلـب رسـمي مـن الحكومة السورية ، وفي مجال المساعدات الإنسانية قدمت روسيا المساعدات لسكان سـوريا، فمنـذ بدايـة 2013 قامـت الطـائرات الروسـية بنقـل أكثـر مـن 946 طنـا مـن المساعدات إلى سكان سوريا واللاجئين السوريين في لبنان والأردن ، كما أكد البيت الأبيض أن الولايات المتحدة قدمت خلال الفترة الماضية من الأزمة السورية 4.5 مليارات دولار مساعدات لسكان سوريا وأكثر من 4 ملايين دولار للاجئين السوريين فـي الـدول المجـاورة ، لكـن كـل هـذه المسـاعدات لـم تفعـل شـئ للشـعب السـورى ولـم تحميه من دفع حياته ثمنًا لما يحدث فى وطنه من صراعات وتوازيات اقليمية ودولية (منصور، 2016) .

2- **منظمة الأمم المتحدة .**

رأى الـرئيس الأمريكـي أن عمـل المنظمـة الأمميـة لـيس فـي مسـتوى التطلعـات بعد 70 عامًا على ميلادها، فيما أوضح الرئيس بوتين أن مبدأ عمل هذه المنظمة المحورية في حل المشكلات الدولية عبر الحلول الوسط تم تعطيلـه – عن عمد – بهيمنة قطب واحد يؤمن باستثنائيته وانفرادته، مشيًرا إلى التبعات الخطيرة لمثل هذا السـلوك والتـي ظهـرت فـي تـدمير مؤسسـات الدولـة ، ولقـد تفـاجئ الغـرب بالعمليـة العسكرية الروسية في سوريا وذلك بعد أن شطبت الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحـدة، الكـرملين مـن حسـاباتها ، حيـث اعتبـر الغـرب أن روسـيا خسـرت السـجال ولكـن التـاريخ يؤكـد أن الـروس لـم يُهزمـوا ويزدادون قـوة كلمـا زادت الصـعوبات التـي تواجههم ، فأصبحت هناك عشرات الضربات التي توجهها الطائرات الحربية الروسية يوميا ضد مواقع الإرهابيين في سوريا ، والتى أجبرت الغرب على التفكير، هل هذه هـي روسـيا التـي عهدوها أم مـاذا حـدث ؟!.، فـالغرب لـم يـتمكن مـن التصـدي لـزخم القوة الروسية " الصلبة " فلجأ إلى القوة " الناعمة" على اعتبارها القشـة الوحيدة التـي يمكنها أن تحل المشكلة حسب اعتقاده ، ومنذ بدء العملية الجوية الروسية لم تتوقف وسـائل الإعـلام الغربيـة عـن بـث الإشـاعات والأكاذيـب عـن سـقوط الضـحايا بـين

المدنيين وتقدم " التحليلات العميقة" عن تراجع أسعار النفط الخام وتأثير ذلك مع العقوبات على روسيا ، وأشارت وسائل الاعلام الأمريكية إلى أن قمة "العشرين" التي أنهت أعمالها في ايطاليا حققت للرئيس بوتين نصرًا سياسيًا، وقد التقى خلالها بوتين بزعماء أوروبا وآسيا والتقى الرئيس الأمريكي باراك أوباما لأول مرة بعد بداية العمليات الجوية الروسية في سوريا، أي أنه "كسر الجليد" ، غير أنه – من وجهة نظر شخصية – أن العمليات الارهابية التي نُفذت في باريس قد تُجبر الغرب على إعادة النظر في موقفه من سياسة موسكو في المسألة السورية، فإذا كان الغرب ينظر الى روسيا كعدو أو خطرًا يهدده، فها هي موسكو "فجأة أصبحت شريكًا له في خطط القضاء على التهديدات الإرهابية (علوي ،2016، ص87) .

اما رسائل موسكو بانهاء النظام الدولى أحادى القطبية :

نشرت موسكو منظومة صواريخ S-400 – أكبر منظومة صواريخ فى العالم – فى سوريا تحديداً فى قاعدة حميميم الجوية بريف اللاذقية بسوريا مما يبعث بإنذار شديد اللهجة للولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من التدخل فى سوريا، وفى نفس الوقت أرسلت حاملتين صواريخ لجزيرة القرم " مزودين بوسائل للدفاع عن النفس، وصواريخ " كاليبر " الهجومية بعيدة المدى المخصصة لتدمير الأهداف البحرية والبحرية ، اتفقت روسيا مع قبرص على انشاء قاعدة عسكرية روسية على أراضيها لمواجهة الإرهاب مما يعنى نفوذ روسى أكبر على القارة الأوروبية وتطويق للإرهاب وتقيد للتحرك الأمريكى (بوزيدي، 2014، ص11) .

العلاقات الامريكية الروسية عام 2014

لا يزال التنافس قائما بين الولايات المتحدة وروسيا حتى اللحظة الراهنة، وإن تفاوتت حدة التنافس من وقت لآخر, وقد ظهرت ملامح هذا التنافس بصورة جلية فى القضيتين السورية والإيرانية، وتباينت تفسيراتهما للقضية. فمثلاً، رفضت روسيا توجيه ضربة عسكرية أمريكية وإسرائيلية لسوريا وإيران – على الترتيب– بسبب أن كلتا الدولتين تمثل مناطق نفوذ لها، ولعلاقتها الاستراتيجية مع النظم القائمة ، ومن الجدير بالذكر هنا أن روسيا استعادة دورها على المسرح الدولي منذ أزمة أوسيتيا

الجنوبية، ولكن في ظل الإمكانيات المتاحة وفي ظل التغيرات العالمية الجديدة، رغبة منها فى الوصول إلى عالم متعدد الأقطاب، وذلك بعد انفراد الولايات المتحدة بالعالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وفى هذا السياق، تأتى أهمية المقالة التى صدرت عن مركز كارنيجى للسلام الدولى، التي شارك فى كتابتها ديمترى ترينين، وأندروا ويس، بعنوان "التعامل مع الطبيعة الجديدة فى العلاقات الأمريكية- الروسية". وقد سلط الكاتبان الضوء على مجالات التعاون الأمريكى- الروسى المتوقعة، خلال عام 2014، بالتركيز على القضيتين السورية والإيرانية (حجازين، 2015، ص37).

لقد كانت هناك تطلعات وآمال بحدوث تطور كبير فى العلاقات الأمريكية – الروسية خلال عام 2013، حيث كانت كل المؤشرات والدلائل تنذر بذلك فى خطوة جديدة لإعادة العلاقات بين واشنطن وموسكو، خاصة بعد إعادة انتخاب باراك أوباما لفترة ثانية كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وسعى فلاديمير بوتين – الذى حظى بدعم الكرملين له – لوضع بداية جديدة مع نظيره فى البيت الأبيض ، وللتدليل على الصعود والهبوط الذى شهدته العلاقات الأمريكية–الروسية، خلال عام 2013، أنه كان هناك زيارات كثيرة رفيعة المستوى فى ربيع 2013 بين الجانبين، فقد تم توقيع اتفاقية فى ايار الماضي متعلقة بالشأن السورى للعمل معا لحل الأزمة، كما كان هناك اجتماع ذو مستوى عالٍ فى حزيران، على هامش اجتماعات مجموعة الثماني فى أيرلندا الشمالية. ولكن بمجرد قدوم الصيف، بدأت الأمور تنحرف عن مسارها، واختلفت الدولتان فى مؤتمر السلام "جنيف 1" بسبب الانتقال السياسى فى سوريا، كما رفض بوتين تسليم إدوارد سنودن بسبب كشفه أسرار الإدارة الأمريكية، مما أدى لإصدار أوباما قرارا بإلغاء القمة الأمريكية –الروسية، التى كان من المقرر عقدها فى ايلول عام 2013 (منصور، 2016).

وفى نهاية أب 2013، أعلن الرئيس أوباما قراره برغبة الولايات المتحدة فى استخدام القوة العسكرية ضد سوريا، رداً على قيام الأسد بالهجوم بالأسلحة الكيميائية على حى دمشق، وبذلك وصلت العلاقات الأمريكية- الروسية لأدنى مستوى لها منذ خمس سنوات منذ الحرب الروسية- الجورجية عام 2008. وفى خضم عملية الشد

والجذب فى العلاقات، حدث تحول مذهل، خلال لقاء قصير على هامش قمة مجموعة العشرين فى سانت بطرسبرج فى أوائل ايلول 2013، حيث قدم بوتين خطة لأوباما لتخليص سوريا من الأسلحة الكيميائية. وخلال أسبوعين من عقد القمة، أعلنت سوريا موافقتها على خطة بوتين للتخلص من الأسلحة الكيميائية ، وتفاوض كلا البلدين – أى الولايات المتحدة وروسيا– لوضع إطار عمل لجعل سوريا خالية من السلاح الكيميائى. واستناداً لتلك التطورات، ازدادت جهود واشنطن وموسكو لعقد مؤتمر السلام "جنيف 2"، كما دعمت روسيا وصول الولايات المتحدة إلى اتفاق مؤقت مع إيران بشأن برنامجها النووى.وعلى الرغم من التعاون المثمر بين الجانبين، فإن العلاقات لا تزال متباعدة، والجدير بالذكر أن هذا التعاون سيستمر فى المناطق ذات المصالح المشتركة بينهما فقط (بن خليف، 2014، ص99).

ان هناك عدة مناطق تمثل إطارا تعاونيا أو صراعيا بين الولايات المتحدة وروسيا خلال عام 2014. ويمكن تقسيم تلك المناطق لثلاثة مستويات (يونس، 2016، ص89):

أولاً– على مستوى التعاون فى الشئون الداخلية:

أن توسيع نطاق التعاون الأمريكى– الروسى اقتصادياً لا يعتمد على الحكومتين والعلاقات بينهما فقط، بل يمتد ليشمل بيئة الأعمال الروسية، حيث سعى بوتين لإجراء بعض التحسينات، ولكن كل إجراءاته التكنوقراطية لم تؤت ثمارها إلى حد كبير ، وأن روسيا ليست جاهزة للتعاون الاقتصادى مع الشركات الأمريكية، كما يتبين من الاتفاق الأخير بين شركة الطاقة الأمريكية (إكسون موبيل)، والشركة النفطية المملوكة للدولة الروسية (روسنفت)، لكنها ستسعى للحصول على أكبر قدر من الاستفادة ، وفيما يتعلق بمجال الحد من التسلح، تم الاشارة إلى أن هذا المجال لا يزال الدعامة الأساسية للعلاقات بين القوتين العظميين منذ الاتحاد السوفيتى، وربما يؤدى إلى مزيد من التقارب، كما قد يؤثر الوضع فى الداخل الروسى فى وزن العلاقات بسبب سياسة بوتين (ديمقراطية سيادية)، وهى مظهر من مظاهر توطيد السلطة فى الداخل، تعتمد على الحكم المركزى الفردى أو شبه الفردى، وتهدف

للقضاء على أى نفوذ خارجى يمكن أن يؤثر فى السياسة الداخلية الروسية، حيث إن استعادة قوة المؤسسة العسكرية، وتطوير الجيش وتسليحه بأحدث الأسلحة يمثل أيضا أحد المكونات الجوهرية لما يسمى بمشروع بوتين لمواجهة التحديات والأخطار، التي يمكن أن تهدد الأمن القومي الروسي (حجازين، 2015) .

أن الإدارة الأمريكية والكونجرس قد يوسعان من قائمة "ماجنيتسكى" التى تحتوى على قائمة باتهام مسئولين روس بارتكاب انتهاكات ضد حقوق الإنسان، ويواجهون عقوبات فى الولايات المتحدة. وحذرت الخارجية الروسية من أن القانون سيكون له تأثير عكسي على مستقبل التعاون الثنائي بين موسكو وواشنطن. وأضافت أن هذا النهج الذي يمارسه الكونجرس الأمريكي يكشف عن رغبة في الانتقام لتسوية حسابات بسبب مواقف روسيا في الشئون الدولية لصالح الإذعان للقانون الدولي (يونس، 2016، ص89) .

ثانياً- على مستوى الشرق الأوسط:

تمثل القضية السورية أهمية كبيرة لروسيا بسبب علاقاتها بنظام الأسد ونفوذها هناك, أما عن أهميتها للولايات المتحدة، فيتركز الأمر بصورة كبيرة على الأمور الأمنية للحفاظ على أمن إسرائيل واستقرار المنطقة, ويكمن التعاون بينهما فى سوريا، خلال عام 2014، فى ضمان اكتمال نزع السلاح الكيميائى السورى، والالتزام بقرارها، والوصول إلى تسوية سياسية لإنهاء الحرب السورية، بالرغم من أن ذلك صعب التنفيذ إلى حد ما, ويعود ذلك إلى اختلاف وجهات النظر الأمريكية- الروسية، وتشعر روسيا بكثير من الارتياح بسبب اقتراب واشنطن من وجهة النظر الروسية، وذلك بسبب سيطرة العناصر الجهادية على المعارضة، فلا واشنطن ولا موسكو تريدان أن تكون سوريا ساحة لتدريب المتطرفين، الذين سيشكلون بالطبع خطرا كبيرا على كل من روسيا والغرب, إذا كان التعاون الأمريكى- الروسى فعالا، فإن ذلك كاف لوقف الصراع، موضحة تأثير الأوضاع السورية فى القوى الإقليمية، خاصة المملكة العربية السعودية وإيران، حيث سيؤثر الصراع فيهما أكثر من تأثيره

فى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لذلك فكلتاهما تسعى للوصول لأفضل النتائج التى تخدم مصالحهما (علوي، 2016، ص84) .

ثالثاً- على المستوى العالمى:

هناك مجموعة واسعة من القضايا العالمية كانت مجالاً للتعاون بين القوتين الكبريين فى عام 2014، طبقاً لمصالح كل منهما، وتشمل تلك القضايا ما يلى: الحالة المالية العالمية، والأمن الإلكترونى، ومكافحة الإرهاب، وتغيرات المناخ. ومن الجدير بالذكر أن روسيا استضافت أولمبياد 2014، وقمة الثمانى خلال العام ذاته فى سوتشى، فضلاً عن القمة الثنائية التى تم عقدها أوباما مع بوتين (بن خليف، 2014، ص99).

إن تأزم العلاقات بين واشنطن وموسكو فى عام 2014 بصورة خطيرة بعدما ذكر دبلوماسي روسي أن المواد السامة القاتلة التي يتعين إزالتها من سوريا بحلول 31 كانون الاول 2013 ، بموجب محاولة دولية للتخلص من الترسانة الكيميائية السورية، لم تسلم لميناء اللاذقية لشحنها على سفن، كما أنها لم تشهد تطوراً كبيراً. وتشير بعض المصادر إلى أن روسيا ستواجه تحديات مالية بسبب الأداء الضعيف لاقتصادها، ولكن لن يُهدئ ذلك من سياسات روسيا، بينما ستزداد التحديات التى تواجه الولايات المتحدة فى إدارة الشئون العالمية بشكل متزايد، لا سيما فى الشرق الأوسط وآسيا. وبالكاد، يمكن أن نرى روسيا كشريك طبيعى (يونس، 2016، ص40).

كما أن التنافس الجيوسياسى المباشر بينهما سيكون محدودا، حيث لم تحدد إدارة أوباما مصلحة واحدة مع روسيا. فروسيا مشغولة فى بناء الاتحاد الأوراسى، الذى هو مبادرة سياسية واقتصادية مقترحة من شأنها أن تربط ما بين دول ما بعد الاتحاد السوفيتى، وهو أول مشروع للسياسة الخارجية الروسية منذ انهيار الاتحاد السوفيتى فى أوائل التسعينات, ولا تزال هناك بعض القضايا الجيوسياسية، التى يمكن أن تسبب نزاعا بين القوتين العظميين, اضافة الى ذلك المواجهة بين روسيا والاتحاد الأوروبى على أوكرانيا بسبب رفض روسيا انضمام أوكرانيا للاتحاد الأوروبى, أن

التعاون سيأخذ شكلا محددا، ويعتمد هذا النموذج على المساواة فى المشاركة والقيادة فـى التعامـل مـع قضـايا معينـة تتعلـق بمصـالحهما, وفـى حـالات ضـيقة، ربمـا تسـمح للتعـاون بـين واشـنطن وموسـكو حـول العـالم فـى المسـتقبل القريـب، وسـتظل روسـيا مصـرة علـى مسـاواتها بالولايـات المتحـدة، ولـن تقبـل بأقـل مـن ذلـك (علـوي، 2016، ص87).

الفصل الرابع

محددات العلاقة بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا

في السياسة الدولية ثمة ثوابت دولية تعارفت عليها دول العالم مهما اختلفت سياساتها وميولها الأيديولوجية، وقد أقرّ العرف الدولي والقانون الدولي العام ومبادئ الأمم المتحدة هذه التقاليد والأعراف.

السياسة الخارجية في إحدى أهم مظاهرها تنصرف إلى دراسة المظهر الخارجي لحركة الدولة وتحليله . هذا يعني ، أنه لا يشترط أن تأخذ هذه الحركة شكلاً سياسياً فقط ، بل قد تتعدد أبعاد هذه الحركة ومضامينها لتكون ثقافية ، أو اجتماعية ، أو اقتصادية ، أو عسكرية . جملة هذه الأنشطة هي التي تشكل مضمون حركة الدولة وطبيعتها التي تختص بها السياسة الخارجية، والسياسة الخارجية تعالج مشكلات ما وراء الحدود انطلاقاً من موقع الدولة ضمن نطاقها الإقليمي والدولي، وتسعى هذه السياسة لتحقيق أهدافها وغاياتها التي يفرضها النطاق الجغرافي على صانعي القرار بما يتوافق معها ويحقق أهدافها (العلايا، 2009، ص1).

ولمزيد من التوضيح سيتم التناول في هذا الفصل محددات علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بروسيا ، وعلاقة المحددات بطبيعة التنافس الأمريكي الروسي .

1.4 محددات علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بروسيا

من هذا المنطلق فإن هناك محددات تترتب على طبيعة العلاقات بين العديد من الدول وهي كما يلي (منصور، 2016):

1.1.4 المحدد الجغرافي

الولايات المتحدة الأمريكية: هي جمهورية دستورية فيدرالية تقع في قارة أمريكا الشّمالية، وتحتل هذه الولايات المتحدة مساحةً كبيرةً من مساحة القارة،

وتنحصر هذه الدّولة بين المحيط الهادئ من الجهة الغربيّة، والمحيط الأطلسي من الجهة الشّرقية، وأمّا من الجهة الشمالية فتحيط بها كندا، وأمّا من الجهة الجنوبيّة للبلاد فتشترك بحدودها مع دولة المكسيك، وتعدّ الولايات المتحدة ثالث أكبر الدّول مساحةً بعد دولتي الصّين والهند، وسُمّيت الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الاسم نسبةً إلى عدد الولايات التي انضمّت واتّحدت لتكوّن دولةً عظمى، ونذكر بأنّ عدد الولايات المتحدة هو خمسون ولاية، ومعظم هذه الولايات تقع داخل حدود القارة الأمريكيّة ما عدا ولاية آلاسكا، وهي ولاية تقع بالقرب من كندا شرقاً وبالقرب من روسيا من الجهة الغربيّة، وتتميّز بالطّقس البارد الجاف الثّلجي، وأمّا الولاية الأخرى هي ولاية هاواي، وتقع ضمن أرخبيل من الجزر تتوسّط المحيط الهادئ، وجزر تتوسط البحر الكاريبي، ولذلك يشار في العلم الرّسمي للجمهورية بخمسين نجمة نسبة إلى عدد الولايات المتحدة الأمريكية (علوي، 2016، ص17) .

أما بالنسبة لروسيا فتعد اكبر دولة في العالم من حيث المساحة اذ تبلغ مساحتها 17,075,400كم وهي تقريبا تعد روسيا ثاني دولة من حيث المساحة , وتستغرق رحلة بالقطار بين موسكو في الغرب وميناء فلاديفستوك في الشرق سبعة ايام تعد روسيا عبر ثمانية من اقاليم التوقيت . وتقع روسيا بين خطي عرض 41 درجة و82 درجة شمالا , وخطي طول 19 شرقا و169 درجة غربا لروسيا حدود مشتركة مع كل من النرويج وفلندا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا (عن طريق كالينينغرادسكايا اوبلاست) وروسيا البيضاء واوكرانيا وجورجيا واذربيجان وكازاخستان وجمهورية الصين الشعبية ومنغوليا وكوريا الشمالية , كما ان لديها حدودا بحرية مع اليابان في بحر اوخوتسك والولايات المتحدة عن طريق مضيق بيرينغ . وروسيا هي اكبر بلد في العالم من حيث المساحة , حيث تغطي نسبة 8,1 من مساحة الارض الماهولة بالسكان في العالم , كما تضم تسعة مناطق زمنية وتضم طائفة واسعة من البيئات والتضاريس , ولديها اكبر احتياطات في العالم من الغابات والبحيرات التي تحتوي ما يقرب من ربع المياة العذبة في العالم(يونس، 2016، ص89).

2.1.4 المحدد الديمغرافي

الولايات المتحدة الأمريكية يعد سكانها الاصليون هم من الهنود الحمر ، وبعد أن تم اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت موئلاً لكثير من المهاجرين خاصة من أوروبا من مختلف الجنسيات، كما تم إحضار عبيد من أفريقيا للعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، وكانت لدى الهنود الحمر ثقافة مختلفة عن باقي الدول وكان نظام الحكم عندهم نظاماً جمهورياً وكان عدد السكان في الولايات المتحدة الأمريكية حسب الإحصاء في عام 2012 نحو 320,206,555 شخص. كما توجد جنسيات كثيرة في الولايات المتحدة الأمريكية من دول عديدة وهذا جعل هذه الدولة تحتوي على كثير من المجموعات العرقية. واللغة السائدة هي اللغة الإنجليزية وتعد اللغة الرسمية للدولة وتتحدث بها مختلف الجنسيات (حجازين، 2015، ص99).

أما بالنسبة لروسيا فقد بلغ عدد السكان فيها 142,946,800 وفقا لنتائج تعداد عام 2010. ووفقا لتعداد عام 2010، تبلغ نسبة الروس 81٪ من مجموع السكان، في حين أن هناك ستة عرقيات رئيسية تتجاوز أعدادها المليون نسمة، والجنسية الروسية , الروسين , العرقية الرئيسية : روس , اللغة الرسمية : الروسية (منصور، 2016).

3.1.4 المحدد السياسي

يقصد بالنظام السياسي واقع العملية السياسية في الدولة ، أي وظائف الدولة ومؤسساتها العاملة ضمن اطار دستور الدولة ، وتفاعل السلطات التشريعية والقضائية مع بعضها منفصلة او متصلة اومتعاونة وعلاقاتها المتصلة بالمنظمات السياسية في المجتمع كالاحزاب وجماعات المصالح والضغط والرأي العام والبيئة الخارجية ، وبما يؤدي الى تحقيق التكيف والتوازن بين عناصر النظام المختلفة، والى تحقيق بقاء النظام واستمراره (الحمداني، 2003، ص194).

الولايات المتحدة الامريكية قبل التحدث عن دستورها الامريكي ينبغي تحديد معنى الدستور ، اذ يعرف الدستور بأنه القانون الاساسي للدولة الذي يشتمل على مجموعة القواعد الاساسية التي تبين نظام ، الحكم وتنظيم السلطات العامة ، وارتباطها بعضها ببعض، واختصاص كل منها ، وتعزيز ما للافراد من حريات عامة وحقوق قبل الدولة وكل دستور يتضمن مقدمة تحدد الاهداف والمبادئ التي تسير عليها الدولة، وشكل الحكم والعلم والشعار والعاصمة ، وقدسية ارض الوطن وواجب الدفاع عنه، اما المتن فيحتوي على موارد رئيسة توضح صلاحيات السلطات وعلاقاتها مع بعضها ومع الشعب ، وبيان الحقوق والواجبات، كما يتضمن كيفية تعديل الدستور او الغائه ، او اصدار دستور جديد عام 1870 (رتشارد، د.ت، ص5).

بعد نجاح الثورة الامريكية التي قامت بها ثلاث عشرة مستعمرة امريكية ضد بريطانيا عام 1775 ، واعلان الاستقلال في تموز 1776 . دخلت الدول الثلاثة عشر في تحالف كانت الغاية منه تنسيق سياستها الخارجية، وتنظيم شؤونها الحربية ، وقد عُقد لهذه الغاية مؤتمرٌ اطلق عليه (الكونغرس) الذي كان يتكون من ممثلي الدول المتحالفة، وبفضل جهود بعض الزعماء الامريكان، تم في مؤتمر فيلادلفيا المنعقد عام 1787 الاتفاق على قيام الاتحاد الفيدرالي بين الدول الثلاثة عشر ، و أُقر مشروع الدستور الاتحادي ولم يدخل الدستور حيز التنفيذ الا في عام 1789 بعد مصادقة جميع الولايات الداخلة في الاتحاد عليه وبموجب الدستور تحولت الدول الثلاثة عشر الى دولة واحدة هي الولايات المتحدة الامريكية, وهذا الدستور كان ثمرة سلسلة من الحلول الوسطى الصعبة، وبعد مناقشات كثيرة اكتنفتها خلافات ضارية ومريرة حول التصديق على القوانين ، وبعد ان حصل المتشككون في المقترحات الجديدة على وعد بان اول كونغرس (مجلس تشريعي) في الحكومة الجديدة سيقترح " قانون الحقوق " ، اقرت الدول الثلاثة عشر وثيقة الدستور (الجمل، د.ت، ص155).

وكان واضعو الدستور والعاملون على اقراره مؤمنين بمؤسساته وباهدافهم وهي اقامة مجتمع عادل حر يمكن تحقيقه عبر اقامة المؤسسات الملائمة ذات التوازن الصائب بين المؤسسات والذي يتيح وحدة الممارسة الضرورية للسلطة. وفي الوقت نفسه يمنع اساءة استخدامها، فجاء النظام الذي وضعوا تصميمه ممثلاً لمفهومات ماينبغي ان يكون عليه المجتمع الامريكي، وكانوا متفقين على ان تكون للسلطة القدرة على ان تحكم بكفاءة، ويجب ان يكون النظام فيدراليا على نحو ما ، يسمح بوجود الحكومة الوطنية وحكومة الولايات معاً ، واكدت المادة الثانية من دستور الولايات المتحدة بان السلطة التنفيذية تكون متمركزة بيد رئيس الدولة ، ومدة رئاسة الدولة في الولايات المتحدة اربع سنوات (ابو عامر، 2004، ص99).

ومنذ عام 1951 وبموجب التعديل الثاني والعشرين للدستور، اصبح لايجوز لشخص تولي منصب رئاسة الدولة لاكثر من مرتين متتاليتين، كما لايجوز لنائب الرئيس الذي تولى الرئاسة اكثر من سنتين بسبب خلوها دستوريا ان يعاد انتخابه للرئاسة اكثر من مرة واحدة ، ورئيس الدولة هو رئيس الحكومة بالرغم من عدم وجود مجلس وزراء بالمعنى القانوني، واعتبار الوزراء مجرد معاونين له في ميدان السلطة التنفيذية، وللرئيس الحرية الكاملة في اختيار الوزراء، على ان يتم تعيينهم بعد موافقة مجلس الشيوخ، الا ان اقالة الوزراء تتم بارادة الرئيس بمفرده , ولايخضع الوزراء للمساءلة السياسية امام الكونغرس، وانما امام الرئيس وحده (ابو عامر، 2004، ص99).

ولايملك الوزراء صلاحيات فعلية يمارسونها كما هو الحال في النظام البرلماني، فليس لهم سياسة خاصة يملكون فرضها، وانما تنحصر مهماتهم في تنفيذ سياسة الرئيس في الميادين الموكلة اليهم، والرئيس ينفرد وحده باتخاذ القرارات حتى ولو تعارض رأيه مع اراء جميع وزرائه , والرئيس هو المسؤول عن وضع السياسة العامة للبلاد ، ووضع الخطط السنوية اللازمة في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ويتولى مهمة تنفيذ القوانين القديمة ، وتوجيه القوانين الجديدة وتقييمها والحكم عليها، وله ان يصدر انظمة وقواعد وتعليمات تعرف بـ (الاوامر التنفيذية)،

وتكون لهذه الاوامر قوة القانون بالنسبة للوكالات والادارات الفيدرالية ويعاون الرئيس عدد من المستشارين من مختلف الاختصاصات السياسية والاقتصادية والعلمية وغيرها، ومكتب تنفيذي يشتمل على اجهزة عديدة اهمها مكتب الادارة والميزانية OMP ، ومجلس المستشارين الاقتصاديين CEA ، وغيره من المجالس الاستشارية الفنية، بالاضافة الى هيئة موظفي البيت الابيض WHS الذين يعملون تحت إمرة الرئيس مباشرة دون اشتراط موافقة الكونغرس على تعيينهم (سامي، 1997، ص14).

وعلى الرغم من ان الدستور اوجب حصر الوظيفة التشريعية في الكونغرس، الا ان الاتجاه السائد يذهب الى انتخاب الرئيس كقائد للهيئة التشريعية (المشرع الاول) ، ويعتبر هو المسؤول عن النجاح في اقناع الكونغرس في عمل مايريده اومنعه عمله، فهو له سلطة المبادرة وسلطة تقديم المقترحات التي يأتي الكثير منها عن طريق المستشارين المحيطين به والمكاتب التنفيذية واقتراحات الرئيس الواردة الى الكونغرس ينظر بشأنها الاعضاء في كلا الحزبين، ويؤيد بعض الاعضاء الرئيس وبعضهم يخالفونه وغيرهم يصوتون في مصلحته او ضده بدوافع حزبية بحتة او محلية طارئة، وحرصاً من الرئيس على انجاح قراراته وكسب الاكثرية اللازمة لها، يجتهد في كسب صداقات شخصية مع الاعضاء في الكونغرس بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية. ويمكن للرئيس في رسالته السنوية الى الكونغرس ان يقترح أي تشريع يعتبره ضرورياً، واذا رفع الكونغرس جلساته دون درس مقترحات الرئيس، فأن للرئيس السلطة بدعوة الكونغرس الى عقد دورة استثنائية , كما يستطيع الرئيس تقديم طلب الى الكونغرس يتضمن افكاره عن موضوع معين، ويبدأ الحزب بالتحرك للحصول على موافقة الكونغرس، ويعتمد تاثير هذا على ما اذا كان الحزب الذي ينتمي اليه الرئيس يقود الاغلبية في الكونغرس ام لا , ومنح الدستور الرئيس الحق في الاعتراض على كل مشروع يوافق عليه الكونغرس قبل ان يصبح قانوناً ، فاذا وافق عليه اصبح نافذ المفعول، والا اعادهُ الى الكونغرس لاعادة النظر فيه ، وللكونغرس حق اسقاط الاعتراض او جعل القانون نافذ المفعول بالتصويت عليه باغلبية الثلثين ويستطيع الرئيس الرجوع مباشرة الى الرأي العام الامريكي، ودعوته

الى الضغط على اعضاء الكونغرس لتأييد منهاج الرئيس، وقد اعتبر معظم رؤساء الولايات المتحدة هذا السلاح الملاذ الاخير لهم اذا فشلوا في استخدام الوسائل الاخرى (سليم، 1998، ص12).

أما بالنسبة لروسيا ووفقاً للدستور الروسي فان روسيا الاتحادية دولة فيدرالية ذات نظام حكم شبه رئاسي حيث رئيس الجمهورية هو رئيس الدولة ورئيس الوزراء هو رئيس الحكومة وتتمحور روسيا الاتحادية اساسا كدولة ديمقراطية تمثيلية متعددة الاحزاب مع حكومة فيدرالية مكونة من ثلاث سلطات وهي السلطة التشريعية وكذلك السلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، ويتم انتخاب الرئيس بالاقتراع الشعبي المباشر لولاية مدتها ستة سنوات (مؤهل للحصول على فترة رئاسية ثانية فقط , ولايمكن لفترة ثالثة) تتكون وزارات الحكومة من رئيس مجلس الوزراء ومساعديه , ووزراءه وغيرهم من اشخاص معينين الذين يتم تعينهم من قبل الرئيس بناء على توصية من رئيس الوزراء في حين ان تعيين هذا الاخر يتطلب موافقة مجلس الدوما) (يونس، 2016، ص40).

وروسيا لها علاقات واسعه في مختلف ارجاء العالم وهي تعود الى حقبه الاتحاد السوفياتي السابق , ولكون روسيا قطبا دوليا له وزن ومكانه مؤثره على سلم القوى الدوليه فان الولايات المتحده تعمل وبجهد واضح على تقليص هذه العلاقات وعرقلتها والحد منها الى القدر الذي تسمح به وينسجم مع طبيعه واولويات المصالح الامريكيه ومن اهم علاقات روسيا العالمية علاقاتها مع دول منطقة الشرق الاوسط خاصة سوريا وايران , فروسيا تسعى الى اقامه تحالفات مع الدول العربيه والاسلاميه , لضمان ما تبقى من مصالحها ونفوذها في محاوله لاعاده فرز وتشكيل مختلف القوى والتحالفات , الا ان هذا الامر لا يعجب الولايات المتحده الطامحه الى الاستمرار في قيادة العالم لذلك تسعى الولايات المتحده الى اسقاط حلفاء روسيا في منطقه الشرق الاوسط بما فيهم النظام السوري الذي يعتبر حليف مهم لروسيا ولتواجدها في منطقة البحر المتوسط , فالدعم الامريكي للمعارضة السورية يهدف الى اسقاط الحليف الوحيد لروسيا في المنطقة, ما يعني تقلص النفوذ الروسي

وتراجعه الى درجة تضمن من خلالها الولايات المتحدة استمرار نفوذها ومصالحها الحيويه وقواعدها العسكريه في المنطقه (حجازين، 2015، ص14).

وبذلك يمكن القول ان السياسيه الامريكيه تركز على اعاقه اي تقارب روسي محتمل مع الدول الحليفة او غير الحليفه للولايات المتحده اي مع الحلفاء او الخصوم في منطقه الشرق الاوسط والعالم ككل , لان ما تمتلكه روسيا من قدرات عسكريه تقليدية ونووية يخولها الى استعادة ثقلها الاستراتيجي ,والظهور كقوة عظمى تشكل خطرا على الهيمنة الامريكيه في العالم (عبد العظيم , 2005) .

لذلك فانه يجب تحجيم الدور الروسي, وعدم السماح له بالعوده لإستعاده مجد الاتحاد السوفيتي بإنتزاع مناطق نفوذه الحاليه لذا بدات السياسيه الامريكيه بتنفيذ هذه الرؤيه. لانهاء النفوذ الروسي ضمن منطقه الشرق الاوسط عبر اسقاط الانظمه المتحالفه مع روسيا المتمثله في سوريا وايران (حسين , 2013).

تجري المناقشة العامة للقضايا السياسية والعسكرية ليس على ارفع مستوى أو على مستوى الوزراء فقط ، بل وفي محافل نزع السلاح التقليدي ودوائر الرقابة على التصدير والهيئات المختصة التي تشكلت في اطار المعاهدات الثنائية والدولية. ويعار الاهتمام الرئيسي إلى قضايا الاستقرار الاستراتيجي والامن الدولي وبحثت على هامش مناقشة قضايا الدفاع المضاد للصواريخ الاقتراحات الأمريكية حول تدابير تعزيز الثقة والشفافية فيما يخص المنطقة الثالثة التي يخطط لأقامتها في أوروبا والتي لا تتفق عموما مع مصالح روسيا , وتتخذ إدارة اوباما موقفا متزنا أكثر حيال نشر عناصر هذه المنظومة في بولندا وتشيكيا بتركيزها على تقييم نفقات هذا المشروع واختبار قدرة المنظومة على العمل في أثناء الاختبارات الشاملة وواقعية الخطر الصاروخي من جانب إيران وضرورة اجراء مشاورات مع الحلفاء في الناتو وروسيا, وفي أثناء اللقاء بين وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيرته الأمريكية هيلاري كلينتون في لاهاي في 31 آذار عام 2009 سلمت إلى الأمريكيين الصيغة المجددة " للاقتراح الجامع" الذي ينص على تحليل التهديدات الصاروخية في مختلف مناطق العالم وإمكانيات اقامة منظومة متعددة الأطراف

للرقابة على إطلاق الصواريخ بمشاركة روسيا والولايات المتحدة وغيرهما من الدول المعنية (عاشور، 2016، ص34).

ويرى الباحث أن التعاون الروسي الأمريكي يتطور حول القضايا الدولية والإقليمية الآنية , وتتعاون روسيا والولايات المتحدة في المنظمات والمحافل الدولية ولاسيما في هيئة الأمم المتحدة ومجموعة " الثماني" وكذلك على الصعيد الثنائي في مجال مواجهة التحديات الجديدة للامن الدولي مثل انتشار سلاح الدمار الشامل ووسائل ايصاله والإرهاب عبر الحدود وتهريب المخدرات, وتعتبر مجموعة العمل الروسية – الأمريكية في مكافحة الإرهاب من أهم عناصر هذا التعاون.

4.1.4 المحدد الديني

إن الولايات المتحدة الامريكية هي دولة علمانية حيث يمكن ممارسة جميع الأديان مع منع إنشاء أي حكم ديني، وغالبية السكان هناك من المسيحيين، ويوجد عدد من المسلمين وبعض الديانات والطوائف الأخرى .

أما بالنسبة لروسيا، فإن ديانتها الرسمية هي المسيحية الأرثوذكسية، وتوجد ديانات أخرى كالإسلام واليهودية والبوذية وغيرها من الطوائف والديانات (حجازين، 2015، ص44).

5.1.4 المحدد الاقتصادي

تُعدّ الولايات المتحدة الأمريكية أهم قوة اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية في العالم، فهي تملك سياسة خارجية فذَّة تهدف إلى زيادة رقعة مناطق النفوذ التابعة لها، وإضعاف المنافسين من كل صوب. ونهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسات خارجية متعددة تتناسب متطلبات الحدث الدولي، وهذا حتَّم عليهم إنشاء العديد من الأجهزة المتخصصة ولجان تخطيط ومراكز البحوث والدراسات المتعلقة بالعلاقات الدولية والشؤون العسكرية والإستراتيجية (عاشور، 2016، ص83) .

أما بالنسبة لروسيا فقد شهد الاقتصاد فيها تقلبات كثيرة تميزت غالبية هذه الفترات بالعجز، الأمر الذي أثر على سياسة روسيا الخارجية , وتعتمد روسيا بشكل كبير على عائدات النفط التي تقلصت منذ بدء موجة النزول في اسعار النفط منتصف العام 2014 , وفي 2015 شكلت صادرات النفط والغاز حوالي 43% من ايرادات الحكومة الروسية , من ناحية اخرى , ادت العقوبات الاقتصادية التي فرضها على موسكو كل من الاتحاد الاوروبي وواشنطن , على خلفية ضم روسيا للقرم في 2014 , الى الحاق الضرر بالقطاع المالي وقطاعي الطاقة والدفاع في روسيا , لتعمق من تاثير تدني اسعار النفط على اقتصاد موسكو وعلى الرغم من ان روسيا من الدول ذات المديونيات الصغيرة , الا ان العقوبات شكلت حاجزا بين موسكو والاسواق العالمية وجعلت اللجوء الى الاقتراض لدعم اقتصاد البلاد خيارا بالغ الصعوبة(عاشور، 2016، ص83) .

وكان لزيادة الانفاق العسكري اثر بالغ على الاقتصاد الروسي , وبعدما اعلنت موسكو في 2008 تحت قيادة ديميتري ميدفيديف حينذاك تحديث سائر الجهاز العسكري بحلول 2020, المشروع ذو التكلفة العالية والذي يتطلب بناء قواعد جديدة واجراء تدريبات عسكرية واسعة النطاق , فضلا عن تحديث السلاح والعتاد العسكري , كبحت الازمة الاقتصادية من هذا التوسع المفرط في الانفاق العسكري , بل ان الحكومة الروسية اعلنت عن نيتها اقتطاع 5% من الميزانية الدفاعية خلال العام الجاري من ناحية اخرى(يونس، 2016، ص17).

2.4 علاقة المحددات بطبيعة التنافس الأمريكي الروسي

تعتبر الولايات المتحدة واحدة من أكبر الشركاء التجاريين لروسيا. وازداد التبادل السعي الروسي – الأمريكي في ختام عام 2008 بنسبة 35 بالمائة وبلغ 1

ر36 مليار دولار. علما ان حجم الصادرات الروسية إلى الولايات المتحدة ازداد بمبلغ 5 ر7 مليار دولار وبلغ 8 ر26 مليار دولار بينما ازداد الاستيراد منها بمقدار 9 ر1 مليار دولار. وازداد حجم الفائض التجاري بالنسبة إلى روسيا بنسبة 45 بالمائة (4 ر5 مليار دولار) وبلغ 5 ر17 مليار دولار، علما ان الزيادة في الصادرات من روسيا بلغت نسبة 38 بالمائة، اما استيراد السلع من الولايات المتحدة فقد ازداد بنسبة 27 بالمائة. وتشغل روسيا المرتبة الثالثة والعشرين في قائمة الشركاء التجاريين للولايات المتحدة من حيث حجم السلع , وتحتفظ الصادرات الروسية بالتوجه نحو توريد المواد الخام، وتهيمن فيها موارد الطاقة وفي مقدمتها النفط ومشتقاته (17 مليار دولار أو نسبة 4 ر63 بالمائة من الارساليات). وتشكل نسبة كبيرة صادرات المعادن ومصنوعاتها (9 ر3 مليار دولار) ومنتجات الصناعة الكيميائية (8 ر1 مليار دولار) وكذلك المعادن والأحجار الثمينة ومصنوعاتها (6 ر1 مليار دولار) (علوي، 2016، ص27).

وتشكل الاستثمارات الأمريكية في المجالات غير الإنتاجية بروسيا نسبة 25 بالمائة من الاستثمارات الأمريكية المباشرة الموجهة قبل كل شيء إلى القطاع المصرفي ("سيتي بنك" وغيره) وقطاع التأمين ("اي –اي – جي " وغيرها) وكذلك إلى مجال الخدمات المعلوماتية والاستشارية (بن خليف، 2014، ص34).

اما بالنسبة الى الهدف الذي تسعى الولايات المتحده الامريكيه الى تحقيقه من خلال مواقفها تجاه الازمه السوريه متعلق بمساله الصراع على الطاقه خاصه الغاز الطبيعي , فالولايات المتحده تنظر نظره ارتياب وشك الى الخطط الروسيه الراميه لاستعاده موقعها كاحد اقطاب الطاقه في العالم والامريكين يدركون ان روسيا سوف تتمكن في هذه الحاله من تغيير الوضع الجيوسياسي في اوروبا واسيا بما يخدم مصالحها , لذلك تسعى الولايات المتحده جاهده للعمل عل كسر الاحتكار الروسي لسوق الغاز الاوربيه , وإخراج اوروبا من تحت عباءه النفوذ الروسي المتزايد عبر ايجاد بدائل اخرى لمصادر الغار الطبيعي تغطي احتياجات الاوروبين من دون الحاجه الى الغاز الروسي . (شعبي , 2014).

وضمن هذا الهدف تبذل الولايات المتحده ما في وسعها لاعاقه اي قوه تسعى الى تغيير اسس معادله الطاقه في العالم والقائمه على التفوق الامريكي من خلال التوجه نحو السيطره المباشره على منابع الطاقه وطرق امدادها والتحكم باسعارها وفرض الهيمنه على المناطق التي يمكن لثروتها ان تغير طبيعه الادوار الدوليه (العساف , 2003).

بعد الهيمنه الامريكيه على منابع النفط في العراق واغلب دول الخليج , برزت اهميه سوريا بالنسبه للولايات المتحده كحجر اساس في لعبه الصراع على الغاز الطبيعي وذلك لاعتبارين مهمين هما (عاشور، 2016، ص44):

1. ظهور اكتشافات جديده للغاز الطبيعي في حوض البحر الابيض المتوسط تؤكد على انه يحتوي على حوالي 122 تريليون قدم مكعب من الغاز الطبيعي وتركز اغلب هذا الاحتياطي في سوريا , حيث تتحدث دراسات ان اكتشاف حقل "قاره " سيحقق حوالي 400 الف متر مكعب يوميا لسوريا , وهو ما يجعل سوريا في المرتبة الاولى في منطقه المتوسط , هذه الاكتشافات جعلت سوريا محط اطماع جهات خارجيه عديده , ترغب في الهيمنه على امكانيات الطاقه السوريه , وتعد الولايات المتحده الامريكيه من ابرز تلك القوى , وهي تدرك بان بقاء النظام السوري الحالي المتحالف مع روسيا سيحرمها والدول الاوربيه من الحصول على امتيازات في مجال الغاز الطبيعي , لان روسيا هي الشريك الاول لسوريا وهي تحتكر الاستثمار في مجال الغار السوري ولن تسمح بدخول اي دوله منافسه , ولذلك قررت الولايات المتحده الامريكيه وحلفاؤها على ضروره اسقاط النظام السوري , ووضع نظام اخر حليف يفتح الباب امامهم للحصول على استثمارات ضخمة في مجال الغاز الطبيعي , وبالتالي اقصاء شركه " غاز بروم " الروسيه التي تستخوذ على حق التنقيب على الغاز السوري.

2. تعتبر سوريا منطقه مهمه لعبور الغاز من مناطق عدة الى اوروبا , فبعد ان تمكنت الاستراتجيه الروسيه من افشال خط " نابوكو" المدعوم من طرف الولايات المتحده والذي ارادت من خلاله اضعاف الهيمنه الروسيه على سوق الغاز الاوروبيه

, عبر نقل الغاز من اسيا الوسطى وتمريره عبر الاراضي التركيه الى اوروبا , لجات الولايات المتحده الامريكيه الى استراتيجيه مضاده كانت تعتمد على الاستعاضه عن مصادر الغاز المفقوده في وسط اسيا بمصدر اخر جاء من صحاري الجزيره العربيه وتحديداً دوله قطر , ومن هنا ولدت فكره مشروع خط الغاز القطري والذي سيصبح مقررا له ان يخرج من قطر مرورا بالمملكه العربيه السعوديه ثم يتجه غربا الى الاراضي السوريه حيث يلتقي بخط الغاز المصري والاسرائيلي , ثم يتجه شمالا الى تركيا وصولا الى اوروبا في النهايه وبذلك ستتمكن اوروبا من سد حاجاتها الغازيه عبر هذه الخط بدلا من الغاز الروسي (منصور، 2016، ص14) .

هذا المشروع تواجهه عقبه واحده وهي رفض النظام السوري وعدم سماحه بمرور خط انابيب الغاز القطري عبر اراضي سوريا على اعتبار ان هذا الخط سيضر بمصالح حليفه الاستراتيجي روسيا , وما زاد الامر سوءا هو توقيع سوريا اتفاق " الغاز الاسلامي " مع ايران والعراق سنه 2010 , وهذا المشروع تسعى ايران من خلاله بتحويل نقل غازها وغاز القوقاز واسيا الوسطى عن طريق سوريا , وهو ما يشكل تحدي لخط الغاز الامريكي " تابوكو " ومشورع الغاز القطري , وهذا الامر زاد من اصرار الولايات المتحده على ازاحه السوري بمختلف الوسائل (شعبي , 2014) .

الفصل الخامس

حقيقة الموقف الأمريكي والروسي من الأزمة السورية

من الجدير ذكره أن عام 2011 كان بداية الربيع العربي, فبعد ثورتي تونس ومصر اللتان لم يصدر حولهما أي قرار أممي, كان هناك ثورة ليبيا التي رافقها مجلس الأمن بقراراته منذ بدايتها, فكان أن أصدر القرار رقم 1970 تاريخ 26 شباط 2011 الذي يعد أول قرار أممي في " الربيع العربي" تلاه القرار رقم 1973 تاريخ 17 آذار 2011, ويمكن القول أن القرارات الأممية في "الربيع العربي" قد إنحصرت في ثلاثة دول هي ليبيا من ثم اليمن فسوريا, مع غياب واضح لأي جهد أممي لإستصدار أي قرار بحق ماجرى في البحرين التي شهدت أعمال قمع رهيبة وتدخلاً خارجياً عسكرياً معلناً تمثل بدرع الجزيرة!!.(اردوغان، 2012)

و فيما يلي محاولة لتوضيح القرارات الرسمية التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي حول الاوضاع في سوريا بدءاً من عام 2011 ,الذي شهد محاولة فاشلة لإستصدار قرار أممي, وصولاً إلى عام 2015 الذي شهد إصدار قرارين أحدهما تحت الفصل السابع.

1. القرار 2042 صدر القرار 2042 بتاريخ 14 نيسان-2014, وهو يعد أول قرار صادر عن مجلس الأمن بخصوص الأوضاع في سوريا, إذ سبق وأفشلت كل من روسيا والصين مشروعي قرار في 4- تشرين أول-2011 و في 4- شباط -2012 من خلال إستخدامهما حق النقض(الفيتو), ما دفع المجلس إلى إصدار ثلاثة بيانات رئاسية مؤرخة في 3 آب2011 - و في 21 آذار 2012- وفي 5 نيسان 2012، وهي بيانات رئاسية تعبر عن الإتجاه العام داخل مجلس الأمن حيال الأوضاع في سوريا, وطبعاً هي بيانات رئاسية غير ملزمة وإنما يستأنس بها في توضيح رأي الغالبية في المجلس ويمكن الإحالة إليها في ديباجة القرارات اللاحقة (منصور، 2016).

نص القرار 2042 على إرسال بعثة مراقبين عسكريين غير مسلحين, وذلك لمراقبة وقف إطلاق النار على أن لا يتعدى عددهم الثلاثين مراقب , كما جاء في

مضمون القرار أن مجلس الأمن يطلب من السلطات السورية ضمان أمن المراقبين وحرية تحركهم التي يجب أن تكون "كاملة من دون عقبات وفورية"، كما أشار القرار إلى ضرورة أن تكون الإتصالات بين المراقبين سرية , وجاء في القرار أيضاً أن مجلس الأمن يحتفظ لنفسه بحق "إتخاذ أي إجراءات يراها مناسبة" في حال لم يتم تطبيق هذا القرار. كما طالبت الدول الـ 15 ,وهم أعضاء مجلس الأمن بإجماعهم, من الحكومة السورية الإلتزام بوعودها بسحب قواتها من المدن طبقاً لخطة الموفد الدولي والعربي الخاص إلى سوريا كوفي عنان. يذكر أن ممثل المجموعة العربية داخل مجلس الأمن عند صدور القرار كانت دولة المغرب.

القرار 2043 لم يمضي أسبوع على تبني مجلس الأمن للقرار 2042 حتى كانت كواليسه تعد لإستصدار القرار رقم 2043, وهو يعد إستكمالاً عملياتياً للقرار 2042. إذ كان فحوى القرار 2043 (الصادر بتاريخ 14- نيسان -2012) تخويل الأمين العام للأمم المتحدة إرسال 300 مراقب عسكري مبدئياً ,على أن يكونوا غير مسلحين, لمدة 3 أشهر لمراقبة وقف إطلاق النار في سورية والنظر في التزام سائر الأطراف بخطة السلام للمبعوث الدولي- العربي الخاص إلى سوريا كوفي عنان (شعبي، 2014).

وقد طالب القرار سائر الأطراف بالسهر على حماية بعثة المراقبن وتيسير تنقلاتها ودعمها بكل ما يلزمها بالإتفاق مع الحكومة السورية. كما طالب القرار من الأمين العام للأمم المتحدة الرفع إلى مجلس الأمن بحقيقة الوضع كل 15 يوماً. طبعاً, لقد صدر هذا القرار, كما سابقه, بإجماع من أعضاء مجلس الأمن مما بعث على الأمل في حلحلة الوضع الدولي المرتبك نتيجة تنافر المصالح الدولية في سوريا.

2. القرار 2118 صدر القرار 2118 بتاريخ 27- أيلول -2013 على خلفية مجزرة الكيماوي التي وقعت في منطقة الغوطة الشرقية بضواحي العاصمة السورية دمشق يوم 21- 08 -2013. وقد صوت مجلس الأمن بإجماع أعضائه الخمسة عشر عليه بما فيهم المغرب التي تمثل المجموعة العربية

داخل مجلس الأمن. وقد جاء نص القرار نتيجة جهود مضنية قامت بها روسيا كبديل عن توجيه ضربة أميركية لحليفها السوري عقب إتهامه بتنفيذ مجزرة الكيماوي الذي يعُتبر من الخطوط الحمراء الأميركية التي حذر الرئيس الأميركي باراك أوباما أطراف الصراع في سوريا , وعلى وجه التحديد النظام, من تجاوزها (بن عاشور، 2016).

وعلى الرغم من أن قرار مجلس الأمن هذا قد جاء لشرعنة الإتفاق الروسي– الأميركي في 14– أيلول –2013 حول تفكيك منظومة السلاح الكيميائي السوري, بالإضافة لترحيبه بطلب إنضمام سوريا لمنظمة حظر إنتشار الأسلحة الكيميائية, وعلى الرغم من شموليته بحيث راعى أن تقوم منظمات أو جهات أو أحزاب مسلحة بإنتاج او إستخدام السلاح الكيماوي فطالب القرار جميع الدول بمنع حدوث ذلك, إلا أن القرار 2118 لم ينحصر في ذلك. فقد ثبت هذا القرار وللمرة الأولى الدعم الدولي لبيان جنيف (30– 06 –2012) كبرنامج أساسي للحل السياسي في سوريا. فقد تحدث عن دعم مجلس الأمن للحل السياسي للأزمة السورية, وإعتبر أن وثيقة بيان جنيف هي من تشكل المرجعية لهذا الحل وأن على جميع الأطراف العمل على عقد مؤتمر سلام سوري–سوري لتطبيق مضمونه , هذا وقد تم إرفاق النص الكامل لبيان جنيف في وثيقة القرار 2118 كتأكيد على ذلك.

3. القرار 2139 جاء القرار 2139 بعد تدهور الوضع الإنساني نتيجة الحرب في سوريا ومارافقها من عمليات تشريد وقتل ونزوح, وذلك عشية الذكرى الثالثة لإنطلاقة الإنتفاضة الشعبية المطالبة بتغيير النظام الحاكم.

صدر القرار 2139 يوم 22– شباط –2014 وهو قرار ذا صبغة إغاثية بحتة, إذ يطالب القرار جميع الأطراف السورية المتصارعة بتسهيل وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين.

عموماً, فإن القرار 2139 ليس له أي تأثيرات سياسية على الأوضاع في سوريا, وقد جاء تلبية لنداءات إنسانية كثيرة وقد عملت كل من لوكسمبورغ وأستراليا بالإضافة إلى الأردن , وهي الممثل الجديد للمجموعة العربية وقتها, على إعداد

مسودته وصدر بإجماع الأعضاء الخمسة عشر. هذا ويمكن إجمال فحوى القرار بخمسة نقاط أساسية هي (منصور، 2016):

– يطالب جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، بأن تسمح فورا للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها التنفيذيين، بإيصال المساعدات الإنسانية على نحو سريع وآمن ودون عوائق، بما في ذلك عبر خطوط النزاع وعبر الحدود، من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين من خلال أقصر الطرق.

– يحث جميع الأطراف، ولا سيما السلطات السورية، على أن تتخذ كل الخطوات المناسبة لتيسير الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها، وجميع الجهات الإنسانية الفاعلة المشاركة في أنشطة الإغاثة الإنسانية، لتقديم المساعدة الإنسانية بشكل فوري إلى السكان المتضررين في سورية، وذلك بطرق منها القيام على الفور بتيسير وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق إلى السكان المحتاجين للمساعدة في جميع المناطق الخاضعة لسيطرتها، ويشجع على مواصلة التعاون بين الأمم المتحدة، والوكالات المتخصصة التابعة لها، وجميع الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني السورية، من أجل تيسير إمكانية وصول المساعدة وتقديمها في كامل الأراضي السورية.

– يطالب جميع الأطراف باحترام مبدأ الحياد الطبي وتيسير حرية المرور إلى جميع المناطق للأخصائيين الطبيين والمعدات الطبية، ووسائل النقل والإمدادات الطبية، بما في ذلك المواد الجراحية، ويشير إلى أن الجرحى والمرضى يجب، بمقتضى القانون الإنساني الدولي، أن يتلقوا الرعاية الطبية والاهتمام اللذين تقتضيهما حالتهم، إلى أقصى حد ممكن من الناحية العملية، وبأدنى قدر من التأخير، وأن يجري احترام وحماية الأفراد العاملين في المجالين الطبي والإنساني، والمرافق ووسائل النقل المستخدمة للأغراض الطبية والإنسانية، ويعرب عن بالغ القلق في هذا الصدد إزاء رفع اللوازم الطبية من الشحنات الإنسانية.

– يطالب أيضا جميع الأطراف باتخاذ كل الخطوات الملائمة لحماية المدنيين، بمن فيهم أفراد الجماعات العرقية والدينية والطائفية، ويؤكد ، في هذا الصدد، أن السلطات السورية تقع على عاتقها المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها.

– يطالب كذلك جميع الأطراف بوقف الاستخدام العسكري للمرافق الطبية والمدارس وغيرها من المنشآت المدنية، وتجنب إقامة مواقع عسكرية في المناطق المأهولة بالسكان، والكف عن شن الهجمات الموجهة ضد أهداف مدنية.

هذا وجاء القرار على ذكر مناطق سورية بعينها مطالبين بفك الحصار عنها, وهي: حمص القديمة (محاصرة من الجيش السوري) – قريتي نبل والزهراء (محاصرتان من قبل المعارضة الإسلامية المسلحة), بالإضافة إلى معضمية الشام وداريا ومخيم اليرموك والغوطة الشرقية الذين يحاصرهم الجيش السوري (بن عاشور، 2016).

لقد لاقى القرار 2139 ترحيباً دولياً من الدول والمنظمات وكان على رأسها منظمة الأمم المتحدة لشؤون الطفولة–اليونيسف, التي سارعت لإصدار بيان رسمي يرحب بالقرار وبالإنسجام الدولي في إصداره.

من الجدير ذكره أن هذا القرار قد أُلحق به قرار أخر هو القرار رقم 2165, و الذي طالب بإدخال مساعدات إنسانية عبر الحدود الأربعة للجمهورية العربية السورية بغض النظر إن كانت تحت سيطرة الحكومة السورية أم لا. وهو قرار يمكن إجمال الغرض الرئيسي منه في فقرته الثانية وفحواها (علوي، 2016):

– يقرر أن الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة وشركائها المنفذين يؤذن لها باستخدام الطرق عبر خطوط النزاع والمعابر الحدودية باب السلام وباب الهوى واليعربية والرمثا, إضافة إلى المعابر التي تستخدمها بالفعل, من أجل ضمان وصول المساعدات الإنسانية بما في ذلك اللوازم الطبية والجراحية إلى الأشخاص المحتاجين في سائر أنحاء سوريا من خلال أقصر الطرق مع إخطار السلطات السورية بذلك ,

ويؤكد تحقيقاً لهذه الغاية ضرورة استخدام جميع المعابر الحدودية بشكل كفوء لأغراض العمليات الإنسانية للأمم المتحدة.

4. القرار 2170 نتيجة لتمدد تنظيم داعش الإرهابي على مساحات واسعة من سوريا والعراق وإحتلاله لمدينة الموصل , ثاني كبريات مدن العراق, ولمعظم محافظات العراق الغربية وتنكيله بالطائفتين الأزيدية والمسيحية, بالإضافة إلى فتحه الحدود بين المناطق التي يسيطر عليها في كل من سوريا والعراق, بحيث بات يسيطر على المنطقة الجغرافية الممتدة من الموصل في شمال غرب العراق إلى مابعد محافظة الرقة في وسط سوريا, ونتيجة لجرائم الإبادة الدينية والعرقية التي نفذها أثناء توسعه هذا بدءاً من حزيران 2014.. فقد تضافرت جهود مجلس الأمن ليصار يوم 15- آب-2015 إلى إستصدار القرار رقم 2170 الذي وضعت مسودته بريطانيا, وقد تضمن فرض عقوبات ضد كل من يمول أو يزود بالسلاح الجماعات الإرهابية في العراق وسورية ومنها داعش وجبهة النصرة.

يعد القرار 2170 هو أول قرار يتخذه مجلس الأمن حيال الأوضاع في سوريا تحت الفصل السابع من ميثاقه, مايعني إستخدام للقوة العسكرية في تطبيقه. وقد أتت الإحالة إلى الفصل السابع في الصفحة الرابعة من القرار بحيث أصبح تمويل المنظمات الإرهابية كداعش والنصرة وغيرهما, بالإضافة إلى الطلب من جميع الدول وقف تدفق الإرهابيين الأجانب للإنضمام الى داعش والنصرة وغيرهما ومنع تنقل الإرهابيين او تجولهم او عبورهم في أراضيها بالإضافة إلى حث الدول على وقف ومنع تدفق السلاح والأعتدة أو نقلها أو بيعها إلى الجماعات الإرهابية كداعش والنصرة في كل من سوريا والعراق... كل ذلك قد بات عرضةً للمحاسبة الدولية بالقوة (حجازين، 2015).

وكون الموضوع الذي يعالجه هذا القرار يرتبط وثيق الإرتباط بفكرة الإرهاب العالمي, فإنه كان كثير الإحالات في ديباجته كما في متنه للعديد من القرارات الأممية السابقة المتعلقة بالإرهاب وتمويله بحيث كان هناك ثمانية إحالات, بينها

إحالات الى قرارات صدرت بعد إعتداءات 11 أيلول 2001 الإرهابية في الولايات المتحدة الأميركية مما أكسب القرار بعداً قانونياً وإجرائيا واسعاً في دائرة شموله, مع العلم أن جميع القرارت الثمانية التي أحال إليها القرار في مقدمته (وهي قرارات صادرة عن مجلس الأمن بين عامي 1999-2014) بالإضافة إلى القرار المنفرد المذكور في متنه جميعها قرارات أممية تحت الفصل السابع.

هذا وقد أُرفق في القرار 2170 أسماء ستة شخصيات إرهابية تنتمي لكل من داعش والنصرة لتضاف إلى قائمة العقوبات الدولية المتعلقة بتنظيم القاعدة الإرهابي وهم: (عبدالرحمن محمد ظافر الجهاني – حجاج بن فهد العجمي – سعيد عارف – عبدالمحسن عبدالله ابراهيم الشارخ – ابو محمد العدناني – حامد حماد حامد العلي).

كما عمل مجلس الأمن لاحقاً على توسعة ماجاء به هذا القرار من خلال إستصدار قرار جديد حمل الرقم 2178 تاريخ 24- أيلول-2014 و تحت الفصل السابع أيضاً, والذي ترافق صدوره مع بدأ تنفيذ الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها ضربات جوية ضد تنظيم داعش في كل من سوريا والعراق, مما يعني أن أحد أسباب إستصداره, على الرغم من كونه لايختلف كثيراً عن القرار 2170, هو إعطاء شرعية أممية لقوات التحالف في حملتها الجوية ضد داعش (منصور، 2016).

5. القرار 2209 يوم الرابع من شهر شباط 2015, أصدر المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قراراً تحدث فيه عن أن إستخدماً لمادة الكلور قد جرى مراراً وتكراراً على أرض الجمهورية العربية السورية, وذلك على ضوء ثلاثة تقارير بهذا الخصوص كانت قد أنجزتها بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الموفدة إلى سوريا منذ خريف العام 2013.

ملاقاةً لهذا القرار, قام مجلس الأمن بإصدار قراره رقم 2209 بتاريخ 6- آذار – 2015 الذي عبّر فيه عن إستيائه من عدم التطبيق الفعلي لقراراته السابقة بهذا الخصوص أخذاً بعين الإعتبار بعض التباينات التي إحتواها قرار المنظمة.

وعلى العموم, فقد أعاد هذا القرار التأكيد عدة مرات على أهمية تطبيق القرار 2118 , وخلص في فقرته السابعة إلى نتيجة مفادها أنه في حال عدم

الإمتثال مستقبلاً لأحكام القرار 2118 فإن مجلس الأمن سيقوم بفرض إجراءات وفق الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

6. القرار 2235 جاء القرار 2235 أيضاً لمعالجة ملف السلاح الكيماوي في سوريا, وقد صدر هذا القرار بتاريخ 7- آب -2015 . فبعد إتلاف حوالي 1300 طن من الترسانة الكيميائية السورية بإشراف الأمم المتحدة, لوحظ في الأشهر القليلة التي سبقت إصدار القرار إستخدامات كيميائية عدة خلال الحرب. حيث أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية ومقرها لاهاي أن قنابل محملة بغاز الكلور قد استخدمت في الصراع السوري ونقلت عن شهود عيان قولهم بسقوط قنابل محملة بغاز الكلور, وهذا ماتنفيه الحكومة السورية رداً على الإتهامات بحقها, كما تنفي بدورها الجماعات المسلحة المناهضة للنظام السوري مقدرتها على إنتاج أي سلاح كيميائي!! (علوي، 2016).

هذا ويعد القرار 2235 متقدماً عما سبقه من قرارات أممية حول إستخدام السلاح الكيماوي ضمن النزاع الدائر في سوريا. فهذا القرار أشار إلى إعتماد آلية لإنشاء لجنة تحقيق تمهد لمساءلة المسؤولين عن إستخدام الأسلحة الكيميائية. كما طالب القرار الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بالتنسيق مع المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية لتقديم تقرير وتوصيات في غضون عشرين يوماً على إنشاء آلية تحقيق مشتركة, بحيث يتعين على مجلس الأمن الإستجابة لتلك التوصيات خلال خمسة أيام من ورودها من الأمين العام للأمم المتحدة ومدير منظمة حظر الأسلحة الكيماوية.

ووفقاً للقرار, سيتم تشكيل لجنة لمدة سنة واحدة (مع إمكانية التمديد) للتحقيق في الهجمات التي تم إستخدام السلاح الكيماوي فيها, ويكون من سلطات لجنة التحقيق تحديد الأفراد والهيئات والجماعات والحكومات التي يشتبه في تورطهم ومسؤوليتهم — وإرتكابهم أو المشاركة- في استخدام المواد الكيماوية كأسلحة في سوريا بما في ذلك غاز الكلور أو أي مواد كيماوية سامة أخرى ، علماً, أن متن القرار قد ذكر وراعى أن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة

الكيميائية غير مكلفة بالتوصل إلى إستنتاجات بشأن تحديد المسؤولية عن إستخدام السلاح الكيميائي. هذا ومن الجدير ذكره أن القرار 2235 قد صدر بالإجماع عن أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر بعد أن كانت الولايات المتحدة الأميركية قد وضعت مسودته وتقدمت به (حجازين، 2015).

أن البيانات الرئاسية تعبر عن الإتجاه العام داخل مجلس الأمن, وأنها بيانات غير ملزمة وإنما يستأنس بها في توضيح رأي الغالبية في المجلس ويمكن الإحالة إليها في ديباجة القرارات اللاحقة ، ولكن من الهام ها هنا أن نشير إلى البيان الرئاسي الصادر يوم 17- آب – 2015 كونه حمل في طياته زبدة التوجه الحقيقي والفعلي لأعضاء مجلس الأمن حول الملف السوري.

فلقد أتى البيان الرئاسي إياه كتوافق دولي لدعم خطة عمل المبعوث الدولي إلى سوريا ستيفان ديمستورا, فرحب بجهوده السابقة وبمضامين خطته الرامية لتشكيل أربع مجموعات عمل تعمل بالتوازي وهي: السلامة والحماية للجميع- المسائل السياسية والقانونية- المسائل العسكرية والأمنية ومكافحة الإرهاب- إستمرار الخدمات العامة وإعادة الإعمار والتنمية. كما حث البيان جميع الأطراف على الإنخراط في خطة ديمستورا معتبراً أن ماجاء في مؤتمرات المعارضة السورية ,المتناحرة فيما بينها, إن كان في موسكو أو القاهرة أو أستانة أو باريس هي جهود يمكن الإستفادة منها لتدعيم خطة المبعوث الأممي (بن عاشور، 2016).

كما أوضح البيان أن دعم خطة ديمستورا وجهوده يجب أن ينصب في النهاية على إيجاد هيئة حكم إنتقالي تتشارك فيها السلطة والمعارضة مسؤولية حكم البلاد لمرحلة إنتقالية وفقاً لبيان جنيف 30 حزيران2012 و الذي يبني عليه هذا البيان الرئاسي فحواه , كما إنتهز البيان الفرصة للتذكير بغالبية قرارات مجلس الأمن السابقة التي أتينا على ذكرها أعلاه. علماً ان ديباجة هذا البيان الرئاسي كانت مخصصة في جزء منها – إلى جانب دعم جهود ديمستورا- للإعراب عن مخاوف أعضاء مجلس الأمن من تمدد داعش وجبهة النصرة وبقية الجماعات المسلحة

المرتبطة بتنظيم القاعدة والمجازر والإبادات العرقية والدينية التي يقومون بها في سوريا والعراق.

ولمزيد من التوضيح سيتم التناول في هذا الفصل أسباب وعوامل الثورة السورية ، ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول المختلفة من الأزمة السورية .

1.5 اسباب وعوامل الثورة السورية

بعد حكم ديمقراطي تعددي قصير الأمد نسبيًا خلال عهد الجمهورية الأولى استلم حزب البعث السلطة في سوريا بانقلاب عسكري عرف باسم ثورة الثامن من آذار عام 1963, بعد عدة خلافات برزت بعد انقلابه، داخل أجنحة الحزب نفسه، واستمرت طوال فترة 1963–1970، قام انقلاب عسكري آخر عُرف باسم الحركة التصحيحية عام 1970، أوصلت وزير الدفاع، حافظ الأسد إلى السلطة. أسس الأسد نظامًا قويًا معتمدًا على القبضة الأمنيّة داخليًا وسلسلة من التحالفات خارجيًا التي ضمنت له أن يكون أطول حاكم للبلاد منذ زوال العثمانيين، انتخب خلالها أربع ولايات بنسبة رسميّة هي 100% من الأصوات(أنباء موسكو، 2012) .

وكفل دستور 1973 الذي أصدره صلاحيات واسعة له، ونصّت مادته الثامنة على كون حزب البعث هو «الحزب القائد للدولة والمجتمع» ما حوّل عقائده وأفكاره إلى جزء من مؤسسات الدولة والمناهج الدراسيّة واحتكار المناصب العليا وسلسلة من الامتيازات الأخرى؛ مع شبه غياب للحريات السياسيّة أو الاقتصاديّة أو حتى منظمات المجتمع المدني؛ وقطيعة مع تركيا ونظام صدام حسين في العراق. في 1979 انطلقت في البلاد ما عرف باسم «احتجاجات النقابات العمالية» التي تحولت لاحقًا لصدام عسكري امتدّ حتى 1982 ارتكبت في ختامه مجزرة حماه ضمن أحداث 1979 – 1982. (أنباء موسكو، 2012) .

في 10 تموز 2000 غدا بشار الأسد رئيسًا بعد تعديل دستوري ليتمكّن من الترشح، تساهل الحكم الجديد مع النشاطات السياسيّة غير الجبهوية وعرفت تلك المرحلة باسم ربيع دمشق؛ كذلك اتجهت الدولة نحو تحرير الاقتصاد وتنمية المجتمع المدني، غير أن مرحلة الانفتاح السياسي سرعان ما انتهت باعتقال أغلب رموز ربيع دمشق أو هربهم خارج البلاد. في 2001 شهدت السويداء احتجاجات ضد النظام، وفي 2004 شهدت الحسكة والقامشلي تحركات شعبية قوامها الرئيسي أكراد سوريا؛ وتولى الجيش قمع كلا التحركين، بالأسلحة الثقيلة , وخلال مؤتمر حزب البعث لعام 2005 تقرر رفع حالة الطوارئ وإقرار التعددية السياسية، غير أنّ أحدًا من هذه البنود لم يتحقق في العام نفسه. وبعد انسحاب الجيش السوري من لبنان، قام معارضون سوريون بإطلاق «إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي» شهدت الفترة ذاتها، غياب عدد من أركان النظام على مدى العقود السابقة كعبد الحليم خدام، وغازي كنعان، ومصطفى طلاس(أنباء موسكو، 2012).

وجه ناشطون الدعوة إلى «يوم غضب سوري» في 15 شباط عبر صفحة على موقع الفيسبوك، تزامنًا مع حالة احتقان في مدينة درعا جنوب سوريا، بعد اعتقال عدد من الأطفال المتأثرين بالربيع العربي، بكتابة شعارات مناهضة للنظام على جدران المدرسة ، حيث خرجت عدة مظاهرة ضمت العشرات من الجامع الأموي، فضت بالقوة , وتكرر الأمر ذاته في اليوم التالي، مقابل مبنى وزارة الداخلية في ساحة المرجة. في يوم الجمعة 18 شباط ، خرجت مظاهرات صغيرة في مدن دمشق ودرعا وحمص وبانياس، واجهها الأمن في درعا بإطلاق النار، وبالتفريق والاعتقال في المناطق الأخرى. وطوال الأسبوع التالي، كانت درعا وقراها مسرحًا لمظاهرات حاشدة واشتباكات مع الأمن، أوقعت خلال الأسبوع 100–150 قتيل حسب المعارضة (أنباء موسكو، 2012).

دفعت انتفاضة درعا في 25 شباط ، والذي أطلق عليه يوم «جمعة العزة»، إلى توسع المظاهرات كمًا وانتشارًا، فتمددت إلى حماه واللاذقية، وأحياء جديدة في دمشق أشهرها كفرسوسة , أما أكثر منطقة شهدت مواجهات مع الأمن فهي الصنمين

في درعا، حيث وقعت مجزرة الصنمين في محاولة الأمن، منع سكان البلدة من التوجه نحو درعا ، وفي 30 شباط ألقى بشار الأسد خطابه الأول، وتحدث فيه عن إصلاحات يعتزم القيام بها، إلى جانب تشكيل حكومة جديدة بعد استقالة حكومة عطري , ومن الخطوات التي قام بها النظام، كان تجنيس آلاف الأكراد الذين حرموا من الجنسية في محافظة الحكسة، ورفع حالة الطوارئ المعمول بها منذ 1963،وإطلاق سراح المعتقلين على خليفة المظاهرات في 14 نيسان. رغم هذه الخطوات، فلم تختلف طريقة التعامل مع المظاهرات ذاتها، ففي جمعة 22 نيسان سقط 100 قتيل حسب المعارضة؛ وكانت حمص قد شهدت في ساحة الساعة اعتصامًا ضخمًا فرقته قوى الأمن في الليلة ذاتها لما عرف بمجزة الساعة يوم 18 نيسان . وفي 25 نيسان ، دخلت قوات الجيش السوري للمرة الأولى مع حصار درعا، وتزامنًا دوما والمعضمية في ريف دمشق؛ ألحقها في 3 ايار ببانياس ، وفي 9 ايار كان الجيش السوري قد دخل مرحلة جديدة تمثلت بحصار حمص واجتياحها وهي ثالث المدن السوريّة والتي كانت قد شهدت مظاهرات قدرت بمئات الآلاف، تزامنًا كانت مناطق في الريف الحمصي تتعرض لعمليات عسكرية، فحوصرت تل كلخ ، ثم حوصرت الرستن وتلبيسة (الأهرام الرقمي، 2012).

لم تتوقف المظاهرات مع بدء العمل العسكري، في 3 حزيران شهدت ساحة العاصي اعتصامًا ضخمًا وكذلك معرة النعمان، ردّت قوات الأمن بإطلاق النار فيما عرف بمجزة حماه، ردّ عليها سكان المدينة بالإضراب الشامل. كما شهد 4 حزيران دخول الجيش إلى إدلب فحاصر جسر الشغور وتمركز في سهل الغاب وجبل الزاوية؛ كما اقتحمت في 10 حزيران معرة النعمان وعثر على 120 جثة لمجندين سوريين في جسر الشغور في مقبرة جماعية قالت الحكومة أنهم سقطوا على يد العصابات المسلحة، في حين قالت الجهات المعارضة أنهم مجندون همّوا بالانشقاق. كما شهدت أواخر حزيران ، أولى مظاهرات حلب الكبيرة ، والتي كانت هادئة نسبيًا خلال الشهور السابقة فيما سمي «بركان حلب».(الأهرام الرقمي، 2012) .

مع مطلع تموز عاد الجيش السوري لحصار حماه مرة ثانية إثر مظاهراتها الضخمة في الفترة السابقة والتي اشتهرت منها عدد من رموز المعارضة أبرزها إبراهيم القاشوش الذي قتل خلال الاجتياح الثاني. في 10 تموز2011، خرج مئات المتظاهرين في ما عرف «بمظاهرة المثقفين والفنانين» للمطالبة بإيقاف «الحل الأمني»؛ ومع اشتداد المظاهرات من جهة، واشتداد الحل الأمني من جهة ثانية، أرادت المعارضة السياسية السورية أخيرًا إيجاد جسم موحد يمثل الحراك الشعبي، فعقد أولاً مؤتمر الإنقاذ الوطني السوري، وبعد حوالي شهرين من الجدال والمفاوضات، تأسس المجلس الوطني السوري، في 2 تشرين اول ، الذي اعترف به ممثلاً شرعيًا للمعارضة السورية. (الأهرام الرقمي، 2012) .

في 15 تموز سقط في حي القابون 14 قتيلاً إلى جانب آخرين سقطوا في حي برزة وركن الدين، فكان أن خرجت العاصمة بمظاهرات حاشدة لتشييعهم في اليوم التالي ، وعادت العمليات العسكرية في 16 تموز مع دخول الجيش السوري مدينة قطنا بحوالي 20 دبابة. وفي 31 تموز، كان اجتياح حماه الثالث تزامنًا مع اجتياح حمص الثاني، ودير الزور التي سقط في حيي الجورة والحويقة 65 قتيلاً، والبوكمال والحراك والحولة واللاذقية التي شاركت فيها البحرية السورية للمرة الأولى في العمليات العسكرية، وخلفت 30 قتيلاً (بدري عيد، 2012) .

وبشكل عام فإنّ كل منطقة شهدت مظاهرات في البلاد ، كانت قابلة للاجتياح , كان الجيش قد أطلق هذه العملية الواسعة النطاق، مع بداية شهر رمضان لسحق المظاهرات؛ وامتازت تلك الفترة، بارتفاع حدة الدمويّة عن المرحلة التي سبقتها، فيوم 31 تموز سقط 150 قتيلاً 100 منهم في حماه وحدها، ومجمل العملية العسكرية التي استمرت في حماه حتى 7 اب خلفت 300 قتيل(بدري عيد، 2012) .

في 9 أب أعلنت السعودية والكويت والبحرين سحب سفرائها من سوريا، وفي اليوم ذاته أصدرت الجامعة العربية أول بيان لها فيما يخصّ الأحداث، وفي 18 أب أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وكندا

أن الرئيس السوري بشار الأسد قد فقد شرعيَّته بالكامل وباتَ عليه التنحِّي فوراً عن الحكم. وفي 22 أب ، زارت أول بعثة من مجلس حقوق الإنسان البلاد، ونظمت جولات في دمشق وحمص , كما أعلن مجلس حقوق الإنسان في 12 ايلول تشكيل لجنة تحقيق دولية في الانتهاكات ومعظم الأحداث التي شهدتها البلاد؛ غير أنّ الحكومة السورية رفضت السماح بدخول اللجنة ، وفي 4 تشرين اول تحرك مجلس الأمن الدولي، حين قدمت بريطانيا وفرنسا وألمانيا والبرتغال مشروع قرار يدين النظام السوري ويطالبه باحترام حقوق الإنسان والبدء بإصلاحات سياسية، غير أن استخدام روسيا والصين حق النقض أجهض المشروع (بدري عيد، 2012) .

كما تسبب اغتيال مشعل تمو يوم 7 تشرين اول عام2011 مظاهرات حاشدة في المناطق الكردية مثل الحسكة والقامشلي، وقدر عدد المشيعين بنحو 50.000 شخص، كما شهدت المناطق الكردية إضرابًا عامًا، احتجاجًا على تصفية أحد كبار رموز المعارضة السورية الكردية , تزامنًا اقتحمت عدد من السفارات السورية في أوروبا، في بريطانيا وألمانيا والنمسا وسويسرا , شهدت تلك المرحلة، تصفية كبار قادة المعارضة على الأرض، ففي 15 تشرين اول ، وبذات طريقة اغتيال تمو، اغتيل زياد العبيدي وهو من كبار ناشطي دير الزور (بدري عيد، 2012) .

في 16 تشرين اول عقد وزراء الخارجية العرب اجتماعاً طارئاً في القاهرة، توصلوا بعده إلى منح مهلة 15 يوماً للنظام السوري لبدء حوار مع المعارضة يَحل الأزمة المتفاقمة في البلاد، كما شكلت لجنة وزارية هدفها التواصل مع النظام لوقف أعمال العنف في سوريا. وفي 26 تشرين اول دعا المجلس الوطني السوري إلى إضراب عامٍ في مجمل أنحاء سوريا، وذلك تضامناً مع درعا بعد أن كانت قد بدأت إضراباً في بداية الأسبوع، وفي اليوم التالي لاقى الإضراب نجاحاً كبيراً وفق الهيئة العامة للثورة السورية، خصوصاً في محافظتي حمص وحماة، بالإضافة إلى محافظة درعا حيث دخلَ يومه الثامن (بن عاشور، 2016).

في 31 اذار ألقى بشار الأسد خطاباً في أول ظهور علنيٍّ له منذ بدء حركة الاحتجاجات، لكن المظاهرات استمرَّت بالخروج مع ذلك , وتحت الضغط المتزايد

أعلن بشار في 7 نيسان عن منح الجنسية للمواطنين الأكراد في سوريا بعد حرمانهم منها لعقود، وفي 14 نيسان شُكلت حكومة جديدة للبلاد عوضاً عن القديمة التي استقالت الشهر الماضي. ثم أعلن بشار الأسد أخيراً في 21 نيسان عن رفع حالة الطوارئ في البلاد بعد 48 عاماً متصلة من فرضها (أردوغان، 2012).

في 25 نيسان أطلق الجيش السوري عمليَّات عسكريات واسعة في درعا ودوما هي الأولى من نوعها، وأدت إلى مقتل عشرات الأشخاص، تقول المنظمات الحقوقية إن معظمهم من المدنيين جراء حصار وقصف المدينتين والقرى المحيطة بهما. وبعدها بأسبوع فقط بدأ الجيش عمليات أخرى في بانياس، ثمَّ بعدها بأيام في حمص، متسبباً بمقتل المزيد من المدنيين. في 14 ايار بدأ الجيش حملة مشابهة على تل كلخ أدانتها منظمات حقوقية عديدة، واتهمته منظمة العفو الدولية بعد الحملة بشهور بارتكاب ما قد يرقى إلى جرائم ضد الإنسانية في حق أهالي تل كلخ خلال عملياته. وفي 28 ايار بدأت حملة أخرى في مدينتي الرستن وتلبيسة أوقعت حوالي 100 قتيل (علوي، 2016).

في 3 حزيران اعتصم عشرات آلاف المتظاهرين في ساحة العاصي بمدينة حماة وسط سوريا، ففتحت عليهم قوات الأمن النار مخلفة أكثر من 70 قتيلاً، وهوَ ما بات يُعرف بـ"مجزرة جمعة أطفال الحرية" (نسبة إلى شعار تلك الجمعة)، وتلى المجزرة بعد شهر حصار المدينة وإطلاق عمليات أمنية واسعة فيها. وشهدت محافظة إدلب وخصوصاً مدينة جسر الشغور ومنطقة جبل الزاوية عمليات أخرى ابتداءً من 4 حزيران.

في يوم الأحد 31 ايلول (ليلة الأول من رمضان) أطلق الجيش السوري عمليات في مدن عديدة بأنحاء سوريا أبرزها حماة ودير الزور والبوكمال والحراك، ويُعد ذلك اليوم أكثر أيام الاحتجاجات دمويَّة حتى الآن، إذ راحَ ضحيته أكثر من 150 قتيلاً في تلك المدن، أكثر من مئة منهم في حماة وحدها، وتلى العمليات حصار لمدينتي حماة ودير الزور استمرَّ لأسابيع. في 15 اب بدأ الجيش والأمن

عمليات عسكرية في مدينة اللاذقية أدت على مدى أربعة أيام إلى مقتل أكثر من 50 شخصاً. (جاسور، 2011)

في 18 أب حدث تصعيد غير مسبوق في مواقف الدول الغربية من الاحتجاجات، فبعد خمسة شهور من الاكتفاء بإدانة القمع والدعوة إلى الإصلاحات أعلنت فرنسا وبريطانيا وألمانيا والاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة الأمريكية في وقت واحد أن على الرئيس السوري بشار الأسد التنحي على الفور بعد أن فقد شرعيته بالكامل ، وفي أوائل شهر حزيران وبعد تفاقم حالات الانشقاق في الجيش السوري على مدى ثلاثة شهور أعلنَ عن تشكيل أول تنظيم عسكريٍّ يُوحد هؤلاء العسكريين، وهو «لواء الضباط الأحرار» تحت قيادة حسين هرموش، وتلاه بشهرين الإعلان عن تشكيل الجيش السوري الحر بقيادة رياض الأسعد، وأعلن هذان التنظيمان عن عشرات العمليات لهما لشهور بعد ذلك قبل أن يَتحد لواء الضباط الأحرار مع الجيش الحر في أواسط شهر ايلول، لكن مع ذلك فلم يخض الجيش أي معركة حقيقية حتى أواخر ذلك الشهر عند اندلاع معركة الرستن وتلبيسة وبدء اشتباكات عنيفة بينه وبين الجيش السوري النظامي أسفرت عن مقتل العشرات من كلا الطرفين (شافيز، 2012) .

في 17 شباط أغلق سوق الحريقة وتجمهر التجار والسكان في المناطق المحيطة بعد إهانة رجل الأمن لابن أحد التجار، ردد خلالها المتظاهرون لأول مرة «الشعب السوري ما بينذل» كما حضر وزير الداخلية في محاولة تفاهم مع المحتشدين، وفي 22 شباط اعتصم عشرات السوريين أمام السفارة الليبية تضامنًا مع الثورة الليبية، أطلق فيها للمرة الأولى شعار «خاين إللي بيقتل شعبه»، وكان من بين المشاركين شخصيات فكرية أمثال الطيب تيزيني، فضها الأمن السوري بالقوة أيضًا (شافيز، 2012) .

في 16 تشرين الثاني أعلن الجيش السوري الحر عن أوَّل هجوم له على منشأة عسكرية نظامية منذ بدء الاحتجاجات، حيثُ هاجم مقر المخابرات الجوية في بلدة حرستا؛ وتزامنًا مع تصاعد المواجهات العسكرية، وافقت الحكومة السورية في 2

تشرين الثاني على خطة جامعة الدول العربية، التي تنصّ على انسحاب الجيش من المدن والإفراج عن السجناء السياسيين والحوار مع المعارضة. مع عدم الالتزام بالمبادرة، علّقت الجامعة عضوية سوريا في 16 تشرين الثاني، وفرضت عليها عقوبات اقتصادية. قبلت الحكومة السورية في 19 كانون الاول نشر مراقبين تابعين لجامعة الدول العربية في البلاد (نصر الله، 2012).

في 23 كانون الثاني ، قبل أيام من انتهاء تفويض المراقبين العرب في البلاد،طرحت الجامعة العربية بالإجماع مبادرة جديدة لحل الأزمة في سوريا، تقضي بأن تبدأ المعارضة حواراً مع النظام لتُشكل حكومة وطنية، ويُسلم بشار الأسد لاحقاً كامل صلاحياته إلى نائبه بالتعاون مع هذه الحكومة لإنهاء الأزمة. وقد رحَّب المجلس الوطني السوري بالمبادرة، غيرَ أن الحكومة رفضتها(نصر الله، 2012) .

ومع بداية شباط 2011، تصاعدت حدة العمل المسلح، ففي 1 شباط حوصرت الزبداني ومضايا مجددًا وانسحب منها كلا الجيشين باتفاق بينهما في 4 شباط بعد أن وقع نحو مئة قتيل، وكانت حمص قد شهدت في 3 شباط مجزرة الخالدية، نتيجة القصف المتواصل على الحي، متسببة بسقوط 337 قتيلاً و1600 جريح في ليلة واحدة. وتوسَّعت الحملة لاحقاً لتشمل أحياء بابا عمرو والبياضة ومناطق أخرى من المدينة طوال الأسبوعين التاليين، مع متوسط يَبلغ 100 قتيل في معظم الأيام. وبحلول يوم الخميس 9 شباط أفادَ ناشطون أن عدد القتلى منذ 3 شباط الماضي عندَ بدء الحملة العسكرية على حمص قد بلغ 755 قتيلاً، بينهم أكثر من 100 طفل وامرأة (نصر الله، 2012) .

في 4 شباط استخدمت كل من روسيا والصين حق النقض الفيتو للمرة الثانية ضد قرار عربي يدين العنف ويدعم خطة الجامعة العربية لتسوية الأوضاع، غير أنّ تصاعد العمليات العسكرية من جهة، وفشل المبادرات العربيّة والدولية من جهة ثانيّة، لم يوقف المظاهرات، فبعد قتل 5 مواطنين في حي المزة بدمشق، خرج يوم 18 شباط نحو 15-20 ألف متظاهر في تشييعهم رغم هطول الثلوج وانتشار الأمن،

في أكبر مظاهرات شهدتها العاصمة أيضًا فإن الإصلاحات التي أطلقها النظام، استمرت فنظم استفتاء على دستور جديد للبلاد، اعتمد في إثره. (نصر الله، 2012)

بعد 26 يومًا من القتال في حي بابا عمرو في حمص، انسحب الجيش الحر منه ليسيطر عليه الجيش النظامي، وفي 10 اذار شنت القوات السورية هجوماً عنيفاً على محافظة إدلب حيث يتحصن المنشقون عن الجيش السوري. وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان أن الاشتباكات العنيفة التي وقعت قد خلفت عشرات القتلى من الطرفين. وقبيل الذكرى السنويّة الأولى، وقعت في حمص، التي تصاعد بها العمل المسلح، مجزرة كرم الزيتون وحي العدوية التي راح ضحيتها 47 امرأة وطفلاً. بعد استعادة بابا عمرو، حقق الجيش النظامي بعض التقدم في تفتناز، كما كثف من العمليات العسكرية في ريف حلب وريف حماه وريف دمشق (أنباء موسكو، 2012) .

اندلعت معركة غوطة دمشق وبعض ضواحيها منذ 15 تموز، تلتها عملية بركان دمشق وزلزال سوريا، الذي كان من فصوله تفجير استهدف مبنى الأمن القومي السوري وأودى بحياة أركان من النظام أمثال وزير الدفاع داود راجحة. في 22 تموز، بدأ لواء التوحيد معركة مدينة حلب؛ وبينما لم يستطع مقاتلو المعارضة سوى السيطرة على بعض ضواحي دمشق الجنوبية، فإنهم في حلب تمكنوا من الدخول إلى مناطق أوسع حتى حلب القديمة؛ غير أن ضراوة الاشتباكات دفعت إلى نزوح السكان، ودمار هائل، دون أن يتمكن أي من الفريقين من بسط سيطرة نهائية على المنطقة؛ خلافًا للريف، الذي استطاع الجيش الحر بسط نفوذه بشكل مستقر ومتواتر على بعض مدنه (أنباء موسكو، 2012) .

عندما بدأ النظام الحملة العسكرية على المدن بعد اشتعال الأحداث بأيامٍ قليلة، استخدم مختلف الآليات البرية الثقيلة مثل الدبابات والمدرعات وناقلات الجند في مواجهتها، فكان يتَّبع أسلوب محاصرة المدن وإغلاق مداخلها بهذه الآليات، ثم اجتياحها عسكرياً ، وفي المقابل، كان الجيش الحر – بعد الإعلان عنه في مطلع شهر آب – ينصب الكمائن ويدخل في اشتباكاتٍ خفيفةٍ متكرّرة مع القوات

النظامية، ملحقاً بها خسائر كبيرة، ومجبراً إيَّاها على الانسحاب من بعض المناطق أحياناً، كما نجح في التسبّب باستنزاف قوة الجيش النظامي، الذي لم يستطع القضاء على وجود الجيش الحرّ في أي منطقة بالبلاد ، ومن جهةٍ أخرى، كان صمود الجيش الحر قليلاً أمام حملات القوات النظامية الكبيرة، وكان يضطرّ إلى الانسحاب من مواقعه عند حدوث مثل هذه الحملات تجنُّباً لإبادة قواته. شهد شهر كانون الثاني عام 2012 دخول سلاح المدفعية لأوَّل مرة إلى الميدان، حيث أصبح يستخدم في قصف المدن المستهدفة بالحملات، فقد أطلق النظام حملةً واسعةً على الجيش السوري الحر خلال ذلك الشهر للمرَّة الأولى منذ بدء الأحداث، لينتقل الجيش الحر من وضع الهجوم إلى الدّفاع، وقد أدت الحملة إلى تقهقره في الكثير من الجبهات وتحقيق مكاسب للجيش النظامي وكان ذلك رداً على تقدُّم الجيش الحر الكبير السَّابق وسيطرته على الزبداني وغوطة دمشق والرستن ومناطق بإدلب، لكن بالرُّغم من خسارته الكثير من المقاتلين والمناطق في هذه الحملة فإنَّه لم يتعرَّض لهزيمة شاملة. شملت حملة النظام في شهر كانون الثاني ومطلع شباط اجتياح المناطق الخاضعة للجيش الحر في الزبداني والغوطة والرستن ثم حملة بابا عمرو وسائر حمص، إلا أنَّه يبدو أن الجيش الحر كان قد تعافى من آثار هذه الحملات كلّها بحلول مطلع آذار . (أنباء موسكو، 2012)

في شهر نيسان كان أوّل دخولٍ لسلاح الجو إلى المعركة، حيث استعملت المروحيات القتالية في استهداف القرى التي وقعت تحت سيطرة الجيش الحر بمحافظتي حلب وإدلب، وسرعان ما أصبح استعمالها نهجاً روتينياً شائعاً كما هي حال الآليات الحربية الأخرى، وأصبحت أيضاً تستخدم مروحيات النقل من طرازي ميل مي–8 وميل مي–17 لإلقاء البراميل المتفجّرة من الجو على المدن، وربَّما كان غرض هذا التكتيك بالأصل توفير الذخيرة أو استغلال المروحيات بفعالية، إلا إنَّه قد نجح في نشر الرهبة بين المدنيين. وساعدت المروحيات على تجنُّب مشكلة قطع الاتصال بين الوحدات العسكرية البرية التي سبَّبتها غارات المعارضة المستمرَّة على الأرض. لكن على الرُّغم من هذا (الأهرام الرقمي، 2012) .

وفقاً دراسة استراتيجية أعدَّها معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى الأمريكيّ للوضع العسكري في سوريا فإنَّ النظام لم يكن يتَّبع في العمل العسكري منذ بداية الأحداث أي استراتيجيات أو تكتيكاتٍ عسكرية محدَّدة، إنَّما كان يقوم فقط بتدمير عشوائي انتقاميٍّ للمدن والقرى، ولم يستهدف عوضاً عن ذلك أهدافاً استراتيجية أو مواقع عسكرية معينة للثوَّار يمكنها أن تسبّب لهم ضرراً فعلياً وتعطّل تقدمهم(الأهرام الرقمي، 2012) .

في هذا الوقت، بمنتصف سنة 2012 تقريباً، كانت الصّدامات بين الجيشين الحر والنظامي قد بدأت تتطوَّر من اشتباكات خفيفةٍ إلى معارك كبيرة المستوى. وفي خلال شهر أيار كانت هناك 70 نقطة اشتباكٍ في أنحاء البلاد، ارتفعت إلى 80 في الشهر التالي دار فيها 250 اشتباكاً ، وبدأ استعمال الطائرات الحربية للمرة الأولى في شهر آب ، في نفس الوقت الذي بلغ فيه استعمال المروحيات أقصاه، وكان ذلك خلال معركة حلب، ولعلَّ أسباب إدخالها كانت صعوبات صيانة المروحيات القليلة عند النظام (نحو 50 قادرة على العمل) والاستهداف المتزايد للمروحيات من المضادات الأرضية. حيث إنَّ الثوار اكتسبوا أيضاً عدداً كبيراً من مضادات الطَّيران، منها 15 إلى 25 زو–23، و2 إلى 5 مدافع 57 مليمتر، و15 إلى 30 منظومة سام–7، ونجح الجيش الحر باستخدام هذه المعدات بإسقاط نحو عشرين طائرة ومروحية حتى منتصف شهر تشرين الثاني عام 2012 (الأهرام الرقمي، 2012) .

وبحلول مطلع عام 2013 كان لدى الثوار عتادٌ ثقيل من كل الأنواع، يشمل مدافع الهاون وراجمات الصواريخ والعربات المدرعة والدبابات. وأصبحوا يعتمدون على تكتيكات متقدّمة، حيث يقومون بمحاصرة قواعد النظام مثل المطارات والمعسكرات والثكنات ثم يعزلونها ويمنعون اتّصالها بالوحدات النظامية الأخرى، ثم يقصفونها حتى تُستَنزف ويقتحمونها للاستيلاء عليها. إلا أنهم كانوا لا يزالون يواجهون مشاكل مع المواقع العسكرية شديد التَّحصين، خصوصاً عند مشاركة سلاح الجو بالدّفاع عنها (يحيى، 2014).

في المقابل تلقى بشار الأسد دعما من إيران وفنزويلا وحزب الله لما اعتبروه مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة , أما على صعيد الدول العربية فإن قادة عرب ورئيس لبنان اتصلوا بالرئيس مؤكدين دعمهم للاستقرار، وقد أوفدت الإمارات العربية المتحدة وزير خارجيتها إلى دمشق حاملاً رسالة من رئيس الدولة إلى الرئيس الأسد يؤكد فيها دعمه للنظام، فقط في مجلس الأمة الكويتي وقع 25 نائبًا من أصل 50 نائب على عريضة تطالب بطرد السفير وقطع العلاقات مع سوريا، وقد صرّح عمرو موسى أن جامعة الدول العربية تلقت طلبًا لتجميد عضوية سوريا، دون أن يقدم تفاصيل أوفى(جامعة الدول العربية، 2012).

من جانبها قالت منظمة مراقبة حقوق الإنسان (أو هيومان رايتس ووتش) إن النظام السوري قام بسلسلة انتهاكات «ممنهجة» ضد المحتجين المناوئين ما يضعها في خانة الجرائم ضد الإنسانية، وأن على الأمم المتحدة تحميل الحكومة السورية المسؤولية , كما صوّت مجلس حقوق الإنسان على قرار يدين سوريا بانتهاك حقوق الإنسان ويطالب بلجنة تحقيق مستقلة فيها(جامعة الدول العربية، 2012).

بعد ساعات من هجوم نفذه مؤيدون للرئيس السوري بشار الأسد على السفارة الأمريكية في دمشق، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون أن نظام بشار الأسد قد فقد شرعيته ، وأضافت أن الرئيس السوري بشار الأسد ليس شخصاً لا يمكن الاستغناء عنه وأن الولايات المتحدة ليست معنية ببقاء نظامه في السلطة , كما تلقى نظام بشار الأسد إدانات واسعة من دول غربية عديدة إثر إقدام الجيش السوري على اجتياح حماة ودير الزور والبوكمال، وبرز في هذا السياق موقف روسيا التي طالبت الأسد بوقف استعمال العنف ضد المدنيين , كما دعت ألمانيا وإيطاليا مجلس الأمن للانعقاد في جلسة مغلقة للتشاور في شأن الأحداث في حماة، فيما فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات جديدة على النظام السوري , أما أبرز المواقف العربية فأتى من مصر التي أبدت انزعاجا من العنف في سوريا ودعت إلى إيجاد حل سياسي. (جامعة الدول العربية، 2012) .

حسب الرواية الرسميّة ، فإن «عصابات إرهابية مسلحة» تقوم باستهداف المدنيين والجيش في نفس الوقت، وقد اصطلح على تسميتها في بداية الانتفاضة «المندسين»، كما أن هوية هذه العصابات غير معروفة على وجه الدقة، غير أن الجهات الحكومية تجد أنها «سلفية جهادية» وأن الجيش السوري إنما ينشط في المدن والمناطق السورية للقضاء على هذه العصابات، التي اتهمت دول مجاورة وجهات عربية بتمويلها، كما توجه إليها تهمة قتل ألوف من الجنود وعناصر الأمن السوريين , وتقول الحكومة أيضًا إن عمليات تخريب للممتلكات العامة والخاصة قد وقعت على أيدي المتظاهرين، وأن عمليات خطف وتهجير وتنكيل وتمثيل بالجثث واستجلاب خلفيات طائفيّة يرافق التظاهر, تقول الحكومة أيضًا، إن هناك «مؤامرة خارجية» تحدث عنها الرئيس نفسه في أكثر من خطاب خلال الانتفاضة، وذهب أمام بعض زواره للقول بأن المؤامرة هدفها النيل من وحدة سوريا وتقسيمها، كما اتهمت قطر وتركيا بكونهما عنصرين بارزين في المؤامرة الخارجية،التي اتهمت إسرائيل بتقديم سلاح لدعمها عثر عليه في حمص ومناطق أخرى(أخبار سوريا، 2012).

كما تتهم الحكومة ترافق المظاهرات بعمليات شغب وإحراق لعدد من المرافق العامة والمباني الخاصة، وبثت عدة نداءات من قبل الأهالي تطالب بتدخل الجيش لإيقاف مثل هذه العمليات.

الحكومة لم تنف وجود «أخطاء فردية» في التعامل مع المتظاهرين السلميين، ولهذه المناسبة شكل الرئيس لجنة خاصة للتحقيق في حالات قتل فيها مدنيون سلميّون، ولم تقدم اللجنة نتائج تحقيقاتها بعد، وجل ما قامت به منع بعض المسؤوليين الأمنيين من السفر؛ كما لم يعرف بشكل نهائي عدد ضحايا «الأخطاء الفردية» حسب تقديرات اللجنة المشكلة(أخبار سوريا، 2012).

في 24 اذار أصدر الأسد قرارًا بإخلاء جميع الموقوفين على خلفية أحداث درعا وحدها، وفي 26 اذار أفرج عن 260 معتقلاً سياسيًا أغلبهم من الإسلاميين، وفي 6 نيسان تم إطلاق سراح 48 معتقلاً سياسيًا كرديًا اعتقلوا على خلفية أحداث

عيد النيروز عام 2010 , في 14 نيسان قرر الرئيس إطلاق سراح جميع من اعتقلوا على خلفية المظاهرات، واستثنى من ارتكبوا أعمالاً إجرامية؛ أما أول عفو عام شامل أصدرته السلطة كان في 31 ايار وشمل «جميع الموقوفين على خلفية انتمائهم لتيارات سياسية»، وأرفقه بعفو عام آخر في 21 حزيران , في حين اتهمت منظمات حقوقيّة عالميّة مثل منظمة العفو الدولية بعدم تطبيق هذين العفوين، وأن عشرات آلاف المعتقلين لا يزالون يقبعون في السجون رغم العفو (السمري، 2012).

في 29 اذار استقالت حكومة ناجي عطري بعد ثماني سنوات من مكوثه في رئاسة الوزارة ، وفي 3 نيسان تم تعيين عادل سفر وزير الزراعة السابق وعضو حزب البعث رئيسًا للوزراء سيرًا على النمط العام في تشكيل الحكومات بأن تكون حكومات ذات أغلبية بعثية وبرئاسة شخصية من القيادة القطرية، وفي 11 نيسان تشكلت حكومة سفر. (السمري، 2012).

في 31 اذار شكل الرئيس لجنة مستقلة للتحقيق في مقتل المدنيين، غير أنها حتى اذار 2012 لم تقدم نتائج أعمالها, وفي 7 نيسان تمت إقالة محافظ حمص إياد غزال من مهمته وهو أحد مطالب متظاهري المدينة وقد خلفه غسان عبد العال؛ تلا ذلك في 20 نيسان إقالة مدير الأمن السياسي في بانياس على خلفية ما ارتكبته قوات الأمن السورية في قرية البيض، وكان قد سبقهما فيصل كلثوم محافظ درعا بناءً على طلب المتظاهرين فيها ولضلوعه في القمع الأمني للانتفاضة فيها (السمري، 2012).

وتلاه في 2 تموز إقالة محافظ حماه أحمد عبد العزيز بعد مظاهرات ساحة العاصي الحاشدة التي قدر عدد المشاركين فيها بنصف مليون , وفي 24 تموز تم نقل حسين عرنوس محافظ دير الزور إلى محافظة القنيطرة وتعيين سمير عثمان الشيخ محافظًا للدير, وفي 15 اب أعفي محافظ حلب من مهمته وتم تعيين موفق خلوف خلفًا له وبعدها بشهرين في 23 تشرين الاول غدا بدر الشوفي محافظًا لإدلب وحسين مخلوف محافظًا لريف دمشق (بن علوي، 2016).

2.5 مواقف الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والدول المختلفة من الأزمة السورية

جاءت طبيعة الموقف الأمريكي من الأزمة السورية مرتكزة على محوريته في تشبيك العلاقات في منطقة الشرق الأوسط في إطار المصالح العليا للولايات المتحدة في المنطقة ما بعد انتهاء الحرب الباردة , وبداية يمكن القول أن الثورة السورية قطعت الطريق علي تطور العلاقات الأمريكية مع النظام السوري، والتي كانت بصدد التطور الايجابي قبيل الثورة بشهور، هذا التطور الذي جاء في إطار تطوير النظام السوري لإستراتيجية إقليمية نشطة ساهمت في مراجعة الولايات المتحدة لسياستها تجاه سوريا بتحويلها من "التشدد وفرض العزلة" إلي "الحوار والانخراط" علي نحو أعاد لها اعتبارها الإقليمي، بل إن النظام السوري راكم من مصادر القوة وأوراق الضغط ما جعله أكثر قدرة علي مواجهة الضغوط الأمريكية، فعندما وصل الأسد الابن للحكم في سوريا جاء بخبرات محدودة وعبر شرعية داخلية وخارجية متآكلة، وتزامن ذلك مع مرحلة دولية اتسمت بالتشدد تجاه دول المنطقة وصلت حد طرح أفكار علنية لعملية إحلال سياسي كما تم بالفعل في العراق، حيث وضعت الخارجية الأمريكية سوريا بعد أحداث 11 ايلول 2001 على قائمة الدول الراعية للإرهاب وذلك رغم التعاون الذي أبداه النظام السوري مع وكالات الحكومة الأمريكية في مكافحة الإرهاب(المحجوب ، 2011).

لكن كل هذه الضغوط الأمريكية، بالتعاون مع حلفائها الإقليميين من محور الاعتدال، لم تنجح في خضوع النظام السوري للمطالب الأمريكية الرئيسية المتعلقة بالملفات الإقليمية المهمة، وعندما أعادت الولايات المتحدة تقييم سياستها تجاه سوريا منتصف عام 2007 كانت ترى أن التعاون مع دمشق مفيد في دفع مصالح الولايات المتحدة الأمريكية علي عدة جبهات بما في ذلك مستقبل العراق واستقراره، وعلى المدى الطويل خلق دولة قابلة للحياة في لبنان، والمساهمة في تحقيق السلام مع إسرائيل علي كافة الجبهات، وإذا تخلت دمشق عن إيديولوجيتها كان يمكن تحجيم نفوذ إيران في المنطقة وخلخلة توازنها الإقليمي(Bejan, 2009).

بالإضافة إلي الحاجة إلي التعاون بين سوريا ووكالات الحكومة الأمريكية لملاحقة القاعدة وحلفائها، وفي النهاية سيعزز الاشتباك الدبلوماسي والاقتصادي بين سوريا والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي القوى الإصلاحية في سوريا بما في ذلك أعضاء الطبقات المهنية والتجارية ومن ثم تسريع جهود دمجها في الاقتصاد العالمي, لكن تلك الملفات امتلكت فيها سوريا رصيدا كبيرا من المناورة وقدرة فعلية على التأثير، لهذا زاد الارتباط السوري الإيراني وساهمت سوريا بقدر كبير في إرباك الحسابات الأمريكية في المنطقة وكانت حائلا دون تقدم المخططات الأمريكية نحو الشرق الأوسط الجديد، بل شهدت المنطقة تطورات أهمها حرب في لبنان 2006، وأخرى في غزة مطلع 2009، ولم تتمكن إسرائيل والولايات المتحدة من تحقيق إنجاز عسكري أو سياسي حاسم فيهما بل ثبت بما لا يدع مجالا للشك مدى تأثير الدور السوري، وتأكد أيضا فشل الإستراتيجية التي اتبعتها إدارة بوش الابن تجاه سوريا منذ عام 2002(Bejan, 2009).

ترك الموقف الأمريكي بعض المراقبين يتساءلون عن موقف واشنطن الحقيقي من "الأسد" وبدد الآمال حالياً للمعارضة السورية الوليدة وسلط الضوء على أن الثورات العربية ليست متساوية على الأقل في حسابات صنّاع السياسة الأميركيين.

إن البيت الأبيض لم يطالب في واقع الأمر "الأسد" بالتنحي لأنه لا يمتلك وسيلة لتحقيق مثل هذا الطلب. ولا تمتلك واشنطن التي تصارع أزمة مالية لا القوة العسكرية الفائضة للإطاحة بحكومة الأسد بالقوة ولا النفوذ الذي أعطته إياها في مصر سنوات من العلاقات العسكرية أو التحالف الدولي الذي أيد الضربات الجوية على دعائم سلطة "القذّافي"، التأييد الأمريكي الملغوم لثورة شعب سورية وكل تأييد مماثل يصدر عن أي جهة من الجهات تمثّل قوى الهيمنة والعدوان والاغتصاب والاحتلال والحروب والاستغلال مرفوض جملة وتفصيلا(Bejan, 2009).

ولا يوجد "شعب ثائر" في المنطقة العربية، لا سيما سورية الآن، يقبل بالوصول إلى "إرادته" عن طريق أغلال "امتطاء دبابات أمريكية، ولا يوجد شعب من الشعوب العربية والإسلامية، ومنها شعب سورية، إلا وقد بلغ من الوعي السياسي

الواسع النطاق، ما يجعله يدرك أن إجرام الاستبداد الدولي يتلاقى مع إجرام الاستبداد المحلي ولا يتناقضان، ولا يمكن استبدال أحدهما بالآخر أو المفاضلة بينهما أصلا، فالعلاقة بينهما اندماجية لا تنفصم وأن ثورة سورية هي ثورة شعب سورية، ثورة خالصة، نشأة ومسارا وحصيلة، ليست من صنع كلينتون وأوباما، ولا تتأثر بعداء نجاد وخامنئي، ولا تنتصر بدعم أحد من هؤلاء وأمثالهم، ولا يخمدها تأييد أو عداء يصدر عن أحد من هؤلاء أو سواهم. (Bejan, 2009).

إن طهارة ثورة شعب سورية من طهارة دماء شهدائها، وإنّ تأييدها من جانب من يمارسون القتل والإجرام في أفغانستان والعراق وفلسطين وسواها هو ما يستهدف تدنيسها وليس دعمها, ومن العبث هنا الحديث بلغة من يتساءلون ببراءة مزعومة مرفوضة.(Morteza, 2010).

ففي الولايات المتحدة – استبعدت وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون تدخل بلادها عسكريا في سوريا على غرار تدخلها في ليبيا بسبب "أن هناك فرقا بين استخدام الطائرات وإطلاق النار عمدا وتدمير المدن داخل الوطن الواحد، وبين استخدام الشرطة للقوة المفرطة بصورة تتجاوز توقعاتنا جميعا". فيما صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما –في خطاب مخصص للثورات العربية، ألقاه بمقر الخارجية في 20 ايار– 2010 أن "على الرئيس بشار الأسد أن يقود التحول في بلده أو يتنحى جانبا" كما شدد على ضرورة توقف قوات الأمن السورية عن إطلاق النار والاعتقالات العشوائية "وإلا فإن النظام السوري سوف يواجه تحديا داخليا وعزلة دولية". وأضاف "الشعب السوري أعرب عن شجاعته أمام حملة القمع في البلاد". فرض الرئيس الأمريكي باراك أوباما عقوبات قاسية بحق بشار الأسد وستة مسؤولين سوريين آخرين بجانب مسؤولين إيرانيين رفيعي المستوى، تعمل وحدة تابعة لهما على "توفير الدعم المادي" للمخابرات السورية(Morteza, 2010).

وقالت وزارة الخارجية البريطانية في 26 نيسان إنها تعمل مع الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي لتوجيه "رسالة قوية" إلى نظام الرئيس بشار الأسد من أجل وقف القمع الدامي للمتظاهرين.

لقد استخدمت روسيا والصين الفيتو لاعتراض محاولة جامعة الدول العربية نيلَ دعمِ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لخطة العمل التي اقترحها في ما يتعلّق بالانتقال السياسي في سوريا, في غضون ذلك، لا يزال العنف يستمر على الأرض في سوريا، في وقت يزداد الرئيس بشار الأسد تصلّباً.Morteza, 2010).

موقف الصين هذا الحازم بشكلٍ غير معهود يحلّله البعض بأنه على الرغم من أن بيجينغ لزمت الحياد الحذر في ما يتعلّق بالمنطقة، إلا أن موقفها الحالي يعكس انزعاجها المتزايد مما تعتبره سياسةً أميركيةً هدفها سدّ الطريق أمام وصولها إلى مصادر الطاقة في الشرق الأوسط , ولذلك، سيصبح من الأصعب أكثر فأكثر البقاء على الحياد في ظلّ تدهور الوضع في سوريا (Morteza, 2010).

أن موقف الصين من الأزمة السورية واستخدامها لحق النقض (فيتو) في مجلس الأمن الدولي، بداية لبروز لاعب جديد في الشرق الأوسط ، بما يؤكد رغبة بكين في لعب دور دبلوماسي وسياسي عالمي يتناسب مع تنامي قدراتها الاقتصادية والعسكرية, إن الموقف الصيني من الأزمة السورية ، واستخدامها لحق النقض باعتبارها إحدى الدول الخمس دائمة العضوية بمجلس الأمن ، يؤكد بروز لاعب جديد في منطقة الشرق الأوسط هو اللاعب الصيني، هذا الموقف من شأنه أن ينقل بكين من موقف المتفرج على أحداث الشرق الأوسط الساخنة إلي موقف أكثر نشاطا وفاعلية بالقدر الكافي لترجيح كفة على أخرى عند الحاجة، كما حدث في الأزمة السورية(Morteza, 2010).

إن الأضواء تسلطت بشدة على بكين في الأيام الأخيرة بعدما استخدمت الصين، حق الفيتو في الرابع من شباط للاعتراض على مشروع القرار العربي الأوروبي ، الذي يتبني دعوة الجامعة العربية لتنحي الرئيس السوري بشار الأسد عن السلطة , الفيتو الصيني يعد تطورا نوعيا مهما ليس فقط في أسلوب تعامل الصين مع منطقة الشرق الأوسط الغنية بموارد الطاقة الضرورية للمحافظة علي نموها الاقتصادي المتسارع ، وإنما أيضا في نظرة بكين إلي دورها الدبلوماسي والسياسي علي الساحة العالمية.

إن الصين، التي تعد من أقل الأعضاء الدائمين استخداما لحق الفيتو، (استعملته 13 مرة خلال 41 عاما) استخدمت هذا الحق مرتين، مع روسيا، خلال أربعة أشهر فقط لمنع مجلس الأمن من التدخل في الشأن السوري(Morteza 2010).

إن مواقف روسيا والصين مشتركة بصدد الأزمة السورية تتفق في الدعوة إلى الحوار الوطني والمصالحة وكذلك إلى وقف العنف واستخدام القوة في سورية لو أن الدول الأخرى عملت في ذات الاتجاه لأدى ذلك إلى تخفيف المعاناة" إن مواقف روسيا والصين بدت مشتركة بشأن مختلف القضايا الدولية بما فيها الأزمة السورية والوضع في شبه الجزيرة الكورية ، ومنذ بداية الانتفاضة في سوريا، أدانت الصين رسميا المذابح المتكررة في أكثر من منطقة سورية، وأبدت قلقها من ارتفاع أعداد القتلى والجرحى الذي بات كبيرا جدا إلى جانب أزمة اقتصادية واجتماعية متفاقمة، وتدمير مبرمج للتراث الإنساني في هذا البلد(طهران، 2012).

لم تتبن الصين وجهة نظر النظام القائم ولا المعارضة متعددة الاتجاهات والارتباطات العربية والدولية، فأدانت العنف الدموي الذي مارسه الجانبان وأدى إلى تدويل الأزمة، وقطع الطريق على أي مبادرة سياسية لحل داخلي يقوم به السوريون، وتمسكت الصين بموقف ثابت تجاه الأزمة يقوم على وقف العنف فورا، والدخول في حوار سياسي بين السلطة والمعارضة، فالحل السياسي هو الطريق الوحيد الممكن للخروج من أزمة شاملة تهدد منطقة الشرق الأوسط بأكملها. ودعت الدول المعنية بالأزمة إلى دعم جهود الأمم المتحدة لوقف شلال الدم في سوريا، ومنع الانزلاق نحو استخدام الأسلحة الثقيلة في المناطق السكنية، أو التهديد باستخدام أسلحة كيميائية، وأسلحة دمار شامل (بن علوي، 2016).

لكن الوضع الإنساني في سوريا استمر في التدهور إلى أن بلغ مؤخرا مرحلة الخطورة القصوى، بسبب الاشتباكات الدموية المتواصلة التي أدت إلى خسائر بشرية كبيرة، وأضرار مادية جسيمة في البنى التحتية , فتفاقمت الأوضاع المعيشية للشعب السوري، الذي بات موزعا بين منكوب، ومعوق، وجائع، ومهجر، وخائف, وقد

ناشدت الصين الحكومة السورية مرارا لكي تتعاون مع منظمات الإغاثة الدولية، وقدمت مساعدات مستمرة إلى المنظمات المعنية، كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، ووكالات الإغاثة الإنسانية داخل سوريا، لعملها في ظروف صعبة للغاية، ورصدت مبالغ مالية للدول التي تعنى بالنازحين السوريين على أراضيها (طهران، 2012) .

دعت الصين المجتمع الدولي إلى دعم جهود الوساطة التي بذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة، السابق كوفي أنان والأخضر الإبراهيمي، لإنهاء العنف في سوريا، بمشاركة السوريين أنفسهم. وعندما زار الإبراهيمي الصين مؤخرا طالبها بتقديم حلول عملية للأزمة السورية، في حين حذرت جامعة الدول العربية من انهيار قريب لسوريا ما لم تنجح الدول الكبرى في إيجاد حلول سريعة لهذه الأزمة المتفجرة، فاستغلت الخارجية الصينية الدعوة لكي تقدم مبادرة مدروسة من أربع نقاط، لحل الأزمة بصورة سلمية ومتدرجة على مراحل عدة، وبث التلفزيون المركزي الصيني الاقتراح الرباعي الذي عرضه وزير الخارجية، يانغ جيشي، على الإبراهيمي، وتضمن ما يلي: (أخبار سوريا، 2012)

أولا؛ تعمل الأطراف المعنية بالأزمة في سوريا على وقف العنف بصورة تدريجية، والتعاون مع جهود الإبراهيمي، على أن يتم وقف النار على مراحل في منطقة بعد أخرى.

ثانيا؛ ينتدب كل طرف مفوضين عنه يتولون معا، بمساعدة الإبراهيمي ومنظمات المجتمع الدولي المعنية، وضع خارطة طريق للانتقال السياسي في سوريا، عبر مشاورات مكثفة يقوم بها مجلس انتقالي يضم أكبر نسبة ممكنة من الأطراف المتنازعة.

ثالثا؛ يدعم المجتمع الدولي جهود الإبراهيمي لإحراز تقدم حقيقي في تنفيذ بيان مؤتمر جنيف، والخطة السداسية للمبعوث الخاص السابق كوفي أنان، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالأزمة السورية.

رابعا؛ دعوة جميع الأطراف المعنية بالأزمة السورية، إلى اتخاذ خطوات عملية ملموسة على أرض الواقع لتخفيف المعاناة الإنسانية في سوريا .

استندت المبادرة الصينية ببنودها الأربعة، إلى مبادئ فلسفية تعتمدها الصين بصورة جلية في معالجة مشكلاتها الداخلية بين القوميات والأديان المختلفة، وفي علاقاتها الإقليمية لحل قضايا الحدود المشتركة والمتنازع عليها بالطرق السلمية. واستندت أيضا إلى مبادئ الأمم المتحدة، وخبرة المنظمات الدولية في حل النزاعات، والسعي إلى بناء عولمة أكثر إنسانية بعد أن فشلت العولمة الأميركية ذات القطب الواحد، التي بنيت على مقولات ثقافية سطحية، أبرزها: نهاية التاريخ، وصراع الحضارات، والحرب على الإرهاب، وفرض الديمقراطية الغربية على الدول الأخرى، وتغيير الأنظمة السياسية الممانعة بالقوة العسكرية الخارجية (أخبار سوريا، 2012).

وأوضح وزير خارجية الصين في تقديم مبادرته، أن غالبية دول العالم باتت تدرك جيدا أن الخيار العسكري لم يقدم حلا لأي أزمة، وأن التوصل إلى تسوية سياسية يتطلب تعاونا مشتركا بين الأطراف المعنية, وتهدف المبادرة الصينية الجديدة إلى بناء توافق دولي، ودعم جهود الوساطة التي يبذلها الإبراهيمي، ودفع الأطراف السورية إلى وقف إطلاق النار وإنهاء العنف، وإطلاق عملية الحل السياسي بقيادة السوريين أنفسهم دون تدخل خارجي(بدري عيد، 2012) .

شكل الاقتراح نقلة نوعية في موقف الصين من الأزمة السورية، فليس أمام السوريين سوى الحلول الدبلوماسية، لأن استمرار النزاع الدموي يقود حتما إلى دمار سوريا, وقد دخل الجميع في نفق مظلم منذ فترة طويلة، ولا بد من إيجاد مخرج بمساعدة عربية ودولية، عبر خطوات ملموسة لتخفيف معاناة الشعب السوري, ونظرا لمصالح الصين الكبيرة في منطقة الشرق الأوسط، وحاجة اقتصادها إلى النفط العربي لاستمرار تطورها الاقتصادي والاجتماعي، يعمل الصينيون من أجل استقرار المنطقة العربية التي تعتبر بالنسبة إليهم مجالا حيويا للاستثمار المالي والتبادل التجاري، فشكلت دعوة الإبراهيمي حافزا هاما لكي تطلق الصين مبادرة سياسية تعزز موقعها في المنطقة العربية (بدري عيد، 2012) .

تبدو مبادرة الصين لحل الأزمة السورية، أكثر عقلانية من الموقف الروسي المتشدد حيال بقاء الرئيس السوري في سدة الحكم، وتضمنت خطوات عملية تتم على

مراحل، تبدأ بوقف إطلاق النار بصورة تدريجية في المناطق السورية، وتتزامن مع تشكيل مجلس رسمي يتمتع بصلاحيات حكومة انتقالية، لتنفيذ البنود الستة لخطة المبعوث الدولي السابق كوفي أنان، والقرارات الصادرة عن مجلس الأمن، وبيان جنيف لوزراء خارجية مجموعة العمل حول سوريا(بدري عيد، 2012) .

لكن المبادرة الصينية تقاطعت مع المبادرة الروسية حول ضرورة تطبيق بيان جنيف، واعتبار السوريين أصحاب القرار النهائي في تحديد مستقبل بلادهم دون تدخل خارجي, فهل يكتب لها النجاح وسط هذا الاصطفاف الحاد تجاه الأزمة السورية ، وفي الصين قالت جيانغ يو المتحدثة باسم الخارجية الصينية في 12 ايار إن "سوريا دولة مهمة في الشرق الأوسط , نأمل أن تستطيع أن تظل مستقرة وأن يتمكن كل الأطراف من حل كل الخلافات من خلال الحوار السياسي وتجنب إراقة الدماء" وأضافت "نعتقد أيضا أن العالم الخارجي يجب ألا يتدخل في الشؤون الداخلية لسوريا لتفادي إضافة عوامل معقدة , نأمل أن يلعب المجتمع الدولي دورا بناء في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط". أما في روسيا فقد دعا الرئيس الروسي ديمتري ميدفيديف في 28 ايار 2011 نظيره السوري بشار الأسد إلى "الانتقال من الأقوال إلى الأفعال" نحو عملية الإصلاح , لكن أعربت روسيا على لسان وزير خارجيتها سيرغي لافروف رفضها إحالة سوريا لمجلس الأمن ردا على الشروع في طرح قرار بإدانة النظام السوري رسميا "بسبب الهجمات المميتة على المعارضة والمتظاهرين" (بدري عيد، 2012) .

إن التحرك التركي، كلاعب إقليمي خطر أو بوابة عسكرية متقدمة للحلف الأطلسي، أدى إلى بروز ما يشبه تحالف روسي – إيراني – صيني – سوري – عراقي، نظرا للمخاطر المشتركة على هذه الدول إذا ما تطور الموقف الدولي من الأزمة السورية إلى شكل من إشكال التدخل العسكري كما حصل مع الملف ليبيا، واللافت هنا هو بروز دور تركيا كمخفر إقليمي متقدم إزاء هذه الدول مقابل التحسن الكبير في العلاقات الأمريكية – التركية إلى درجة أن التشاور بين رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان والرئيس الأمريكي باراك أوباما بشأن الأزمة السورية بات

يوميا، وعليه يمكن تفسير قول نائب الرئيس الأمريكي جو بايدن أن أنقرة وواشنطن على خط واحد, وحقيقة لم تعد واشنطن تتحدث عن خشيتها من سياسات أنقرة كما كان الأمر خلال السنوات القليلة الماضية، بل ثمة تناغم بين الجانبين قد يترجم المحادثات العلنية والسرية بينهما إلى إجراءات عسكرية مشتركة ضد سورية تحت عناوين إنسانية، من بينها الحديث الذي لا يتوقف عن إقامة منطقة أمنية عازلة بهدف تأمين الحماية وموقع انطلاقة للجيش السوري الحر، وربما القيام بعملية عسكرية محدودة في المنطقة الحدودية لإحداث خلل أمني كبير ينعكس على الداخل السوري على أمل دفع النظام السوري إلى الانهيار (بدري عيد، 2012) .

في الواقع،إذا كان معروفا أن الدول العربية لا وزن حقيقي لها في كل ما يجري (ربما فقط في قضية دفع الفاتورة المالية) ومع التحولات الجارية والتي تبدو أشبه بصدى للسياسة الأمريكية المنكفة على الداخل لأسباب مالية وأخرى انتخابية، فأن مسار الاصطفاف الإقليمي والدولي الجاري بات يتوقف على مسار الأزمة السورية في المرحلة المقبلة وكيفية حلها،على نحو هل سيصعد الغرب من سياسته وصولا إلى الصدام والتدخل العسكري أم انه سيقتنع في لحظة ما بأن تكاليف التسوية أقل من حرب تفتح المنطقة والعالم على المجهول ؟ وهنا تتجه الأنظار إلى روسيا التي استعادت في الأيام الأخيرة الكثير من البريق إلى سياستها الخارجية على وقع الأزمة السورية (أنباء موسكو، 2012) .

مع استخدام روسيا الفيتو للمرة الثانية في مجلس الأمن بشأن الأزمة في سورية لا يبدو أن موسكو ستقف عند هذا الحد، فقد جاءت الزيارة التي قام بها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف برفقة رئيس الاستخبارات الروسية إلى سورية، والتفاهم الذي جرى مع القيادة السورية بشأن كيفية الحل على شكل وضع خريطة للأزمة تقوم على إصلاحات واسعة وسريعة، تبدأ من إعادة تأسيس حزب البعث خلال المؤتمر القطري للحزب، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، ووضع دستور جديد للبلاد، وإطلاق أوسع حوار مع جميع أطياف المعارضة السورية في الداخل والخارج وصولا إلى انتخابات تشريعية ورئاسية حرة , هذه الخريطة الإصلاحية للحل تبدو هي

نتاج مشترك للتنسيق السوري- الروسي تؤكد أن موسكو عازمة على التحرك تجاه الأزمة السورية حتى النهاية على أمل ضمان المرحلة المقبلة لجهة مصالحها والتغيير الذي سيحصل كي لا يؤثر على القضايا الاستراتجية في المنطقة بشكل دراماتيكي (أنباء موسكو، 2012) .

ربما معضلة الروس الأساسية في البحث عن الحل السياسي، تكمن في موقف المجلس الوطني السوري الذي يرفض الحوار مع النظام بأي شكل من الإشكال، ولكن الروس وفي ممارستهم للسياسة وفنونها يدركون أن المجلس ولد في اسطنبول وان حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا له كلمته في هذا المجال،وان تركيا نفسها غير بعيدة في سياساتها عن القرار الغربي، وعليه فان التحدي الأساسي أمام روسيا هنا هو في كيفية دفع المجلس نحو التفاوض والتجاوب مع الحل السياسي حتى لو عبر الأطراف المؤثرة في المجلس وسياساته، حيث من المعروف أن الإخوان المسلمين لهم الكلمة العليا في هذا المجلس (أنباء موسكو، 2012) .

في الواقع، ما ينبغي الانتباه إليه جيدا هنا،هو أن معركة روسيا في سورية ليست معركة بقاء النظام أو رحيله وإنما معركة تحديد الدور المقبل لسورية وعلاقة هذا الدور بإستراتيجية روسيا ومصالحها في الشرق الأوسط وإيران والعالم، وهذا أمر، بغض النظر عن أبعاده ودلالاته، فإنه يساهم في إمكانية إيجاد حل سلمي للأزمة السورية من البوابة الروسية ما لم يحصل تغير داخلي في روسيا يعيد النظر في سياستها الخارجية (أنباء موسكو، 2012).

الثابت أن لروسيا أسبابها واعتباراتها وحساباتها الكثيرة في كيفية النظر إلى ما يجري في سورية، والثابت أيضا أن هذه الحسابات والاعتبارات تتجاوز الأزمة السورية إلى الصراع التاريخي بين روسيا والغرب على العديد من المناطق والقضايا الاستراتيجية كما هو الحال بالنسبة لسورية وذلك لمجموعة من الأبعاد والأسباب،لعل أهمها:(جاسور، 2011) .

1-إن العلاقة الروسية - السورية هي علاقة تاريخية تتجاوز المرحلة الراهنة، فهي تعود بعمقها إلى مرحلة الاتحاد السوفييتي عندما ارتبطت سورية استراتيجيا

بموسكو خلال فترة الحرب الباردة، وما ترتب على ذلك من بناء منظومة أمنية،عسكرية، اقتصادية وسياسية. فمعظم المشاريع التي أنشئت في سورية خلال مرحلة الرئيس حافظ الأسد تعود إلى هذه المرحلة، وما القاعدة الروسية البحرية في ميناء طرطوس وهي الوحيدة الباقية في البحر المتوسط إلا تعبير عن هذا الإرث للعلاقة بين الجانبين:(جاسور، 2011).

2-إن روسيا التي تشكو من تعامل الغرب معها باعتبار أن الأخير لا يتجاهل المصالح الروسية فحسب، بل يسعى إلى محاصرتها، تارة بنشر الدروع الصاروخية في محيطها،وأخرى بتوسيع الحلف الأطلسي شرقا، وثالثة بتحريض الدول التي استقلت عنها ضدها ... روسيا هذه ترى في سورية قيمة استراتيجية عليا لها في هذه المنطقة الجيوسياسية الحساسة من العالم، وهي ترى أن خسارتها لها ستشكل ضربة استراتيجية كبيرة لأمنها القومي والاستراتيجي، وعليه تتمسك بها بكل ما أوتيت من أوراق وقوة :(جاسور، 2011).

3-على المستوى المصالح الآنية والاعتبارات الداخلية، ثمة معادلة مركبة تتبع أولا من أن سورية هي اليوم أهم سوق للأسلحة الروسية،إذ يكفي هنا أن نذكر أن التقارير تتحدث عن أن قيمة الصفقات العسكرية الأخيرة بين الجانبين تجاوزت ستة مليارات دولار. وثانيا : هناك اعتبارات روسية داخلية لها علاقة بطموحات فلاديمير بوتين الرئاسية من بوابة القول للناخب الروسي أن روسيا دولة عظمى وان خير من يحقق هذه العظمة هو بوتين نفسه:(جاسور، 2011).

4-تدرك روسيا أن الأزمة السورية لها علاقة بمنظومة إقليمية متكاملة تمتد من طهران وتصل إلى بيروت مرورا بدمشق وبغداد.. وان المطلوب أمريكيا هو إسقاط هذه المنظومة ووضع نهاية لدول الممانعة وقوى المقاومة في المنطقة التي بقيت تشكل عقبة أساسية في وجه سياساتها تجاه المنطقة وطموحها في محاصرة الصين وتفكيك روسيا. وعليه فان موقف روسيا إلى جانب سورية هو للدفاع عن مصالحها الحيوية وعلاقاتها الحيوية مع إيران والمنظومة الإقليمية المذكورة،والأمر نفسه ينطبق على الصين بطبيعة الحال:(جاسور، 2011).

في الواقع، ما ينبغي التأكيد عليه هنا، هو إن طرح الأمور على هذا النحو لا يعني البقاء في معادلة الصراع وعدم البحث عن حل سياسي للأزمة السورية، فروسيا تدرك أن النظام في سورية دخل مرحلة مصيرية ولم يعد من الممكن إدارة الأمور بالنهج الأمني حتى النهاية خاصة في ظل تصاعد المواقف العربية والغربية على خلفية تأزم الوضع في الداخل السوري، وتدرك روسيا أيضا أن إفشال مشروع القرار العربي – الغربي في مجلس الأمن لا يعني نهاية المطاف، وان واشنطن وغيرها من العواصم الأوروبية والعربية والإقليمية ستواصل جهودها لتغيير النظام في سورية، وبالتالي لا بد من حل سياسي عبر خريطة طريق تقودها هي بنفسها مع الإقرار بصعوبة ذلك نظرا لتعقيدات هذه الأزمة وتداخل الأوراق الإقليمية والدولية، والسؤال هنا ما هي أوراق روسيا للقيام بمثل هذه الوساطة ؟

عند الحديث عن خريطة طريق روسية لحل الأزمة السورية يمكن التوقف عند جملة من العوامل المهمة، لعل أهمها:(جاسور، 2011)

1-انطلاقا من العلاقة المتينة بين روسيا والنظام السوري فان الأخير يثق بالقيادة الروسية، وهذا عامل مهم جدا في إيجاد حل سياسي على شكل خريطة طريق تقدمها روسيا، خريطة تضمن التغيير المطلوب عبر سلسلة إصلاحات سريعة – كما تحدثنا – ضمن برنامج زمني محدد مع صعوبة الإقرار بمثل هذا الحل نظرا لتطور الوضع الميداني على الأرض من جهة،ومن جهة ثانية لحجم الضغط الخليجي والتركي والعربي لإفشال مثل هذا الحل (جاسور، 2011) .

2-إن أطرافا من المعارضة السورية ولا سيما هيئة التنسيق الوطنية وكذلك جبهة الشعبية للتغيير والتحرير وبعض القوى المعارضة الأخرى، تتعامل إيجابيا مع الجهود الروسية والصينية لإيجاد حل سياسي عبر مرحلة انتقالية يحدث فيها التغيير المنشود، ويبدو أن مروحة القوى التي يمكن أن تقبل بمثل هذه الحلول في اتساع، نظراً لفداحة الحل الأمني ولمخاطر التدخل الخارجي، فضلا عن أن الأزمة وضعت البلاد في حالة شلل تام ولاسيما من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والأمنية (جاسور، 2011) .

3.5 موقف الدول الغربية الأخرى من الأزمة السورية

فنزويلا – أعرب الرئيس الفنزويلي الراحل هوغو شافيز عن دعمه لنظيره السوري بشار الأسد، منتقدا "الجنون الإمبريالي" للمجتمع الدولي الذي يسعى للهجوم على سوريا بذريعة الدفاع عن شعبها.

فرنسا – قال رئيس الوزراء إن الوضع في سوريا "غير مقبول". وكانت وزارة الخارجية الفرنسية أكدت في 26 نيسان رغبتها في أن تتخذ الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي "إجراءات قوية" لوقف "استخدام العنف ضد السكان" مضيفة "المسؤولون عن هذه الجرائم يجب أن يحاسبوا على أفعالهم".

سويسرا – فرضت الحكومة السويسرية عقوبات على بشار الأسد وعدد من مسؤوليه الكبار شملت إضافتهم لقائمة الممنوعين من دخول أراضيها وتجميد الأصول المالية.

1.3.5 تركيا وجامعة الدول العربية

– قال وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو خلال اجتماعه مع بشار الأسد بدمشق في 6 نيسان 2011 إن تركيا مستعدة لتقديم يد العون "لضمان رخاء الشعب السوري وتعزيز أمنه واستقراره". وقال رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان في 8 حزيران إن تركيا "لن تغلق الباب" في وجه اللاجئين الفارين من الاضطرابات في سوريا. ثم شددت تركيا من لهجتها في 10 حزيران إذ وصف أردوغان ما يجري في سوريا بأنه "فظائع"، وأتهم النظام السوري بعدم التصرف بشكل إنساني حيال المحتجين المناهضين له، وأكد أنه في حال استمرت ممارسات نظام بشار الأسد فإن تركيا ستجد صعوبة في الدفاع عن سوريا في المحافل الدولية , وفي مساء يوم الأحد

19 حزيران صرَّحَ مستشار الرئيس التركي عبد الله غول بأن أمام بشار الأسد أقل من أسبوع للمُباشرة بالإصلاحات التي يَعد بها قبل خسارة الحصانة أمام التدُّخل الخارجي، بينما أفادت صحيفة تركيَّة كبرى بأنه من المُحتمل دخول الجيش التركي إلى سوريا وإقامة منطقة عازلة هناك في حال تفاقمت الأزمة وتفجَّرت أعداد اللاجئين النازحين إلى تركيا.

2.3.5 التصعيد التركي من جديد

بعد فترة من الهدوء في الموقف التركي إزاء الأزمة السورية عاد القادة الأتراك من جديد إلى نبرة التصعيد والتحرك في المحافل الدولية لجلب المزيد من الضغط وربما التدخل العسكري في سورية وخاصة بعد أن أفشل الفيتو المزدوج لروسيا والصين في مجلس الأمن أي قرار دولي بهذا الخصوص

العنوان الجديد للتحرك التركي هذا،هو الحديث عن مبادرة دولية طرحها رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان، ويبدو أن وزير خارجيته أحمد داود أوغلو حملها إلى واشنطن وبحثها مع المسؤولين في الإدارة الأميركية ليتحدث بعد ذلك عن ضرورة إقامة ممرات إنسانية , ولعل هذا ما يفسر التصريحات الأميركية الأخيرة بشأن الاستعداد لتقديم المساعدات الإنسانية مستبعدة التدخل العسكري، بينما كانت التصريحات التركية حذرة في هذا المجال وفي أحيان كثيرة ملغمة، ولاسيما عند الحديث عن إجراءات على الأرض من نوع الحديث عن إقامة منطقة أمنية عازلة أو حتى القيام بعملية عسكرية محدودة شرط وجود موافقة أميركية.

عند النظر إلى التصعيد التركي الجديد وأبعاده لابد من التوقف عند المعطيات التالية:(أردوغان ، 2012)

1- إن التحرك التركي الجديد هو محاولة لإعطاء قوة دفع للموقف الدولي بعد الفيتو الروسي الصيني في مجلس الأمن،وما لهذا الفيتو من تداعيات على الحراك الإقليمي(أردوغان ، 2012) .

2- إن التصعيد التركي يتزامن مع آخر عربي بالتحديد خليجي كما هو حال المبادرة السعودية، من أجل موقف عربي عبر الجامعة العربية يذهب من جديد بالأزمة إلى مجلس الأمن الدولي أو حتى الجمعية العامة للأمم المتحدة، المتحدة وإصدار مجموعة من القرارات وفرض عقوبات جديدة وتراكم للمواقف السياسية بغية فرض إجراءات من خارج المجلس(أردوغان ، 2012).

3- إن المبادرة التركية الجديدة تكشف عن تنافس محموم خفي مع الموقف الفرنسي على شكل الظهور بمظهر اللاعب المؤثر في الأحداث الجارية في المنطقة العربية وتحديدا سورية في هذه المرحلة، وقد كان التنافس التركي الفرنسي على النفط الليبي واضحاً ومكشوفاً إلى درجة كبيرة (أردوغان ، 2012) .

4- إن التحرك التركي يكشف عن فشل سياسة التهديد والوعيد والحديث عن الفرص النهائية والإنذارات، وفي ظل الانخراط التركي في الأزمة السورية والوصول إلى القطيعة مع النظام في سورية فإن الموقف التركي في حيرة كبيرة , وأمام هذا الواقع لا يستبعد أن تذهب تركيا إلى حد الانخراط في سيناريوهات عسكرية تعد في الخفاء والكواليس، ولاسيما في ظل تصاعد لهجة بعض الأطراف الإقليمية المطالبة بتسليح المعارضة السورية(أردوغان ، 2012) .

5- إن تركيا، وفي حيرتها حيال الأزمة السورية، تدرك أن مركز القرار موجود في واشنطن، وعليه جاءت زيارة أوغلو الأخيرة إلى البيت الأبيض لاستطلاع الموقف الأميركي وربما الحث على التصعيد بعد كل ما جرى , وهنا لحكومة أردوغان حسابات داخلية تتعلق بفقدانه المصداقية وتزايد نقمة الداخل عليه بسبب موقف حكومته من الأزمة السورية(أردوغان ، 2012) .

(المبادرة التركية) قد تترجم تحركاً فعلياً على الأرض في المناطق الحدودية مع السورية على شكل لفت الانتباه إلى الأوضاع الإنسانية لشد المزيد من الانتباه الدولي على أمل دفع الأمور نحو المزيد من التصعيد في المرحلة المقبلة. وهذه المبادرة تلتقي مع الجهود الفرنسية لتشكيل مجموعة أصدقاء سورية،وكذلك مع المبادرات المتواصلة لدول الخليج التي تتجه إلى الاعتراف بالمجلس الوطني السوري

المطالب بتغيير النظام , وعليه يمكن القول إن مشهد الأزمة السورية يشير إلى حالة من التنافس الشديد بين تركيا من جهة ودول الخليج من جهة ثانية، وفرنسا – أوروبا من جهة ثالثة،على شكل كيفية دفع الأمور باتجاه تغيير النظام السوري، سواء بفعل عوامل الداخل أو الخارج على أمل حجز الدور والنفوذ في المنطقة بعد تغيير النظام (جامعة الدول العربية، 2012) .

دون شك، وصلت الأزمة السورية إلى مرحلة مصيرية حساسة، تبدو معها كل الخيارات مفتوحة،ومع وصولها إلى هذه المرحلة فأنها أفرزت اصطفافا محليا وإقليميا ودوليا لدرجة أن الجميع بات معنيا بهذه الأزمة، كل طرف لحساباته ومصالحه ومخاوفه , بمعنى أخر خرجت الأزمة من بعدها المحلي إلى الإقليمي والدولي , وهذا أمر يحمل في مضمونه إمكانية الحل السياسي كمخرج أو تسوية بإبعاد إقليمية ودولية، وفي الوقت نفسه احتمال الصدام وإمكانية تحوله إلى مواجهة مفتوحة، لتبقى الأزمة السورية تعيش على وقع الانقسام والاصطفافين الجاريين، فيما ينتظر الداخل مسار تطور الأمور في الخارج. لتبقى الأزمة متقدة ومفتوحة على الاتجاهات(جامعة الدول العربية، 2012) .

إن هذه الأزمة أعادت العلاقة التركية مع كل من سورية وإيران والعراق إلى حالة ما قبل عقد من الزمن، أي السلبية بدلاً من الإيجابية، التوتر بدلا من التكامل، صفر الثقة بدلا من صفر المشكلات،عمق المشكلات بدلا من العمق الاستراتيجي، وضع الحالة السنية في مواجهة الحالة الشيعية خاصة بعد تصريحات وزير الخارجية احمد داود أوغلو عقب زيارته الأخيرة لطهران وحديثه عن أفول عهد (الإحياء الشيعي) وبداية عهد (الإحياء السني).. والسبب معروف وهو الانقلاب التركي على النظريات التي طرحها منظرو حزب العدالة والتنمية الحاكم على شكل التنصل من نظرية تصفير المشكلات والعمق الاستراتيجي لصالح الارتباط الاستراتيجي بالغرب، والقيام بدور وظيفي في الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة. وما نشر الدروع الصاروخية على أراضيها إلا تأكيد على هذا الأمر، بما يعني تعميق الأزمات مع

دول الجوار الجغرافي لصالح سياسات غربية تتجاوز حسابات السياسة التركية نفسها(جامعة الدول العربية، 2012) .

إن الهجوم الأمريكي الناعم على المنطقة من بوابة (الثورات العربية) أدى إلى إعادة أجواء الحرب الباردة إلى العلاقات الدولية، فالأساطيل الروسية تسابقت مع الأمريكية على الإبحار إلى المتوسط مؤخرا، كما أن نشر الدروع الصاروخية على الأراضي التركية وتشغيلها دفع بروسيا بوتين – ميدفيدف إلى التهديد بالانسحاب من معاهدة الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل (ستارت 1 و2) والتهديد بنشر صواريخ نووية في منطقة كالينينغراد والذي يعني وضع أوروبا تحت رحمة الصواريخ الروسية. وعلى مستوى المحافل الدولية، أي مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد تحولت هذه المجالس إلى ساحات صراع ساخنة بين روسيا والصين من جهة والدول الغربية من جهة ثانية. وبين المعسكريين ثمة اصطفافات سياسية تبعا لمواقف الدول من الأزمة السورية على شكل حرب باردة جديدة تنذر بالاشتباك السياسي الذي قد يتحول إلى صدام على الأرض في لحظة من لحظات الأزمة (جامعة الدول العربية، 2012).

3.3.5 الموقف الإيراني

قال المتحدث باسم وزارة الخارجية رامين مهمان برست في 12 نيسان 2011 إن المظاهرات المناهضة للحكومة في سوريا تجيء في إطار مؤامرة غربية لزعزعة حكومة تؤيد المقاومة , وحذرت إيران من أي تدخل عسكري خارجي في سوريا معتبرة التطورات في سوريا هي قضية داخلية. وقد نفى مسؤولون إيرانيون (كما فعلت سوريا) الاتهامات التي وجهتها الولايات المتحدة وبريطانيا عن وجود "معلومات مؤكدة على أن إيران تساعد سوريا في قمع الاحتجاجات، من بينها قطع الاتصالات". وقد قال مسؤولون أمريكيون إن المساعدة الإيرانية لسوريا تتضمن معدات لتفريق المتظاهرين ومعدات ونصائح فنية لمراقبة البريد الإلكتروني وحجبه، وكذلك الهواتف الخلوية والرسائل النصية والإنترنت (السمري، 2012) .

4.3.5 الموقف الإسرائيلي

أحتج وزير الخارجية الإسرائيلي أفيغدور ليبرمان على عدم تدخل المجتمع الدولي في سوريا قائلا "لا يمكن تبرير القمع الممارس ضد المظاهرات في سورية واليمن وليبيا وفي أي مكان آخر، ورغم ذلك فإن هذا لا يثير تساؤلات حول سبب تدخل المجتمع الدولي في ليبيا ولكنه لا يتدخل في سورية وإيران". ثم طالب ليبرمان الرئيس السوري بالاستقالة من منصبه بأسرع ما يمكن مشيرا إلى أن ما يحدث هناك من انتهاكات لحقوق الإنسان أمر غير مقبول على الإطلاق.

وأخيراً تدخلت إسرائيل بقوة عسكرية خلالها مراكز أمنية وعسكرية وتكنولوجية في سوريا (السمري، 2012).

4.5 موقف الدول العربية من الأزمة السورية

الجانب العربي وخاصة دول مجلس التعاون الخليجي يرى مصلحة كبرى في انهيار نظام الأسد واستبداله بنظام تهيمن عليه السُّنة في البلاد، وبذلك يتم كسر الحلقة الشيعية في المنطقة وتقليم أظافر النفوذ الإيراني المتنامي الذي يطمح في غطاء نووي له، لذلك فإن جولة أردوغان الآسيوية التي اشتملت على زيارة الصين والسعودية قد ركزت على تسريع الضغط الدبلوماسي على نظام الأسد من أجل وقف مذابحه، وبناء جبهة قوية أمام حلفاء سورية شرقاً وغرباً، كما أن تلويح كل من السعودية وقطر بدعم الجيش السوري الحر بالسلاح يُعدُّ عاملاً أساسياً في عكس سير المعارك في سورية، ويمكن أن يجبر الأسد في النهاية على وقف مجازره بحقِّ العُزّل من المدنيين، على الرغم مما يحمله ذلك من مخاطر مثل شرعنة اتخاذ الأسد لوسائل عسكرية، ووصف ما يحدث بأنه مؤامرة خارجية على بلاده، ومن ثم استعمال القوة المفرطة ضد المدنيين، إلا أن تلك الخطوة من نظام الأسد ستعطي شرعية أيضاً للتدخل العسكري الشامل وفرض مناطق حظر طيران وإنشاء ممرات آمنة للمدنيين في الداخل، ويمكن أن يدخل الصراع في المرحلة الثانية من اللعبة , وهنا

فإن الوضع في سورية، قد دخل المرحلة الأخيرة من لعبة عضِّ الأصابع، فنظام الأسد لن يكفَّ يده عن المدنيين إلا في حال رؤيته لخطوات ملموسة لإنهاء سيطرته على البلاد، والتي سيترتب عليها إنهاء حكمه وتدمير جيشه وتقديم الأسد وأقطاب حكمه إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم حرب، أو تصفيته جسدياً واستهداف مقراته بضربات جوية، مع فتح الممرات الآمنة لخروج المدنيين من كافة أنحاء الدولة السورية؛ للنجاة بأنفسهم من آلة القمع الجهنمية لنظام بشار، أو الخيار الآخر، وهو الوسائل السلمية ووقف مذابحه والبدء في تنفيذ خطة كوفي عنان مرغماً في النهاية، فقد بدأت تظهر مؤشرات تصدع كتائب بشار الأسد مع زيادة أثر الضغط الاقتصادي عليه وعلى نظامه. وأشارت تقارير إلى أن قواته لم تعدْ فاعلة في الكثير من المناطق، وأن استغلال تركيا لنقض سورية لاتفاق أضنة ومن ثم البدء في توجيه ضربات انتقائية لمعاقل النظام السوري يمكن أن تمثل بداية النهاية لحكم عائلة الأسد.

يمكن القول إن الأزمة السورية في أحداثها اليومية ومسارها السياسي والأمني وتفاعلاتها الإقليمية والدولية وما أنتجتها خلال عام من انطلاقتها، أدت إلى حالة من الفرز والاصطفاف على الساحتين الإقليمية والدولية، ولعل مرد ذلك هو أن سورية بموقعها الجيو سياسي وما تمثلها من علاقات وسياسات، لها علاقة بالملفات والقضايا الساخنة في الشرق الأوسط والخليج، تشكل مركزا للتوازن في العلاقات الإقليمية والدولية بما تعنى هذه العلاقات من شبكة المصالح والصراع الجاري على المنطقة والعالم.

1.4.5 الموقف الأردني على المستوى الشعبي، ظهر انقسام واضح في الشارع الأردني تجاه الثورة السورية، تجلى في المظاهرات المعارضة وتلك المؤيدة أمام السفارة السورية بعمّان. أما الحكومة الأردنية، فقد أعلنت عن عدم نيتها سحب سفيرها من دمشق، معربة في الوقت ذاته عن قلقها إزاء ما يجري في سوريا، ودعمها للسوريين النازحين للأردن. من جهته، دعا العاهل الأردني جلالة الملك عبد الله

الثاني في أول رد فعل رسمي من حاكم عربي على الأحداث في سوريا، نظيره السوري للتنحي في مقابلة تلفزيونية على قناة البي بي سي. في تموز 2012 أقام الأردن أول مخيم للاجئين السوريين وهو مخيم الزعتري بالقرب من مدينة المفرق الشمالية القريبة من الحدود السورية، ويضم ما نسبته 10% من السوريين في الأردن، الذين فاق عددهم 200,000 سوري في ايلول 2012، وتجاوز هذا العدد مع الأيام. (الأهرام الرقمي، 2012) .

2.4.5 الموقف التونسي قال الرئيس التونسي المنصف المرزوقي إن "الثورة السورية تطيّفت وتسلحت وتشرذمت"، إلا أنه شدد على سلمية الثورة السورية وتوحيد صفوفها، حتى إسقاط النظام , يشار إلى أن تونس استقبلت عدداً كبيراً من المعارضين السوريين، كما استضافت مؤتمر أصدقاء سوريا في يوم 4 شباط 2012 قامت رئاسة الجمهورية التونسية وحكومة حمادي الجبالي (2011) بتقديم بيان لطرد سفير سوريا في تونس وقد قامت جموع من التونسيين بالذهاب إلى سفارة سوريا في تونس واقتحامها والتظاهر أمامها , وقد أمهلت تونس البعثة الدبلوماسية 10 أيام للرجوع إلى سوريا وقد آستدعت تونس بعثتها الدبلوماسية أيضاً من سوريا على خلفية أحداث مجزرة الخالدية.و قد قطعت تونس جميع علاقاتها مع سوريا وسحبت اعترافها بالنظام الحالي(أردوغان، 2012) .

3.4.5 الموقف الجزائري امتدح وزير الخارجية الجزائري مراد مدلسي موقف الحكومة السورية من الأزمة مؤكدا أنها اتخذت خطوات لنزع فتيلها كسحب الأسلحة الثقيلة من المدن(أردوغان، 2012) .

4.4.5 الموقف السعودي طالب العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز النظام السوري بالتوقف عن إراقة الدماء في سوريا , واستدعى السفير السعودي من دمشق. كما لعبت السعودية دورا في استصدار قرار غير ملزم من الأمم المتحدة

صوت عليه الأعضاء في اب 2012 يدين النظام السوري في قمعه للمطالب الشعبية. كما استدعت المملكة العربية السعودية سفيرها في دمشق للتشاور حول الأحداث الجارية في سورية.. وطالب العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز القيادة السورية بوقف آلة القتل وإراقة الدماء (أردوغان، 2012) .

5.4.5 الموقف السوداني منذ اندلاع الأحداث السورية تبدل الموقف السوداني من رؤية ما يحدث "مؤامرة دولية"، إلى داعم لحق الشعب في التغيير. إلا أن الحكومة السودانية تؤكد حرصها على الوضع السوري، وعدم نيتها تقديم دعم عسكري للمعارضة على غرار ما فعلته في ليبيا.(أردوغان، 2012) .

6.4.5 الموقف العراقي قال رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن سوريا دولة محورية في المنطقة، وأن الحكومة العراقية لا تؤيد تغيير النظام في سوريا، لأن المجهول سيؤثر على أمن العراق والمنطقة , من جهة أخرى، أبدى العراق استعداده للوساطة بين النظام والمعارضة السورية (شافيز، 2012) .

7.4.5 الموقف الفلسطيني أعلنت القيادة الفلسطينية في رام الله، أن الشأن السوري هو شأن داخلي، ولن يتدخل الفلسطينيون لصالح أية جهة فيه. أما بالنسبة لحركة حماس، فقد نفى رئيس المكتب السياسي فيها خالد مشعل مغادرة الحركة من دمشق، إلا أنه غادرها بعد ذلك للاستقرار في قطر (شافيز، 2012) .

8.4.5 الموقف القطري تحول الموقف القطري بشكل كبير في الأزمة السورية من حليف للنظام إلى متذبذب تطور حتى وصلت الأمور إلى مطالبة الحكومة القطرية بإسقاط النظام وإدخال الأسلحة إلى سوريا وإنشاء مناطق عازلة وممرات إنسانية للاجئين السوريين. كما قادت قطر حملة في جامعة الدول العربية للذهاب إلى

مجلس الأمن وشجعت التدخل في سوريا عسكرياً. وموّلت الكثير من نشاطات المعارضة السورية (شافيز، 2012) .

9.4.5 الموقف اللبناني رفضت لبنان في 26 نيسان صدور أي بيان عن مجلس الأمن حول أحداث سوريا، إلا أن هناك تيارين في البلاد سياسيا وشعبيا، أحدهما وقف إلى جانب النظام، والآخر ضده , وهذا يفسر عدم حياد لبنان تجاه الصراع في سوريا. بالرغم من أن الموقف اللبناني بمصطلح النأي بالنفس (شافيز، 2012) .

10.4.5 الموقف الليبي أعلن المجلس الانتقالي الليبي في تشرين الاول 2011، عن اعترافه بالمجلس الوطني السوري كممثل شرعي للشعب السوري، حيث كانت ليبيا أول دولة في العالم تعترف به، بسبب علاقة النظام السوري بالنظام الليبي السابق، ودعمه له أثناء ثورة 17 شباط (شافيز، 2012) .

11.4.5 الموقف المصري على المستوى الرسمي، قامت الحكومة المصرية باستدعاء السفير المصري من دمشق يوم الأحد الموافق19 شباط 2012 كما اصدر مجلس الشعب المصري (البرلمان المصري) قراراً بقطع العلاقات مع نظيره السوري، كما طالب الحكومة بدعم اللاجئين السوريين في دول جوار سوريا وأيضا السوريين الموجودين بمصر. أما على المستوى الشعبي، فشهدت القاهرة عدة مظاهرات دعما للثورة السورية، كما حدث في ميدان التحرير، وشهدت مساجد مصر صلاة فجر مليونيه في فجر الجمعة الموافق 16 آذار 2012 لدعم الثورة السورية.(شافيز، 2012) .

5.5 الولايات المتحدة وفاعلية الدور الروسي

وقد عُدّت المواجهة بين روسيا والغرب بسبب الملف الأوكراني بمنزلة العامل الحاسم وراء قرار موسكو تدشين استراتيجية جديدة للسياسة الخارجية ,تقوم على التوجه شرقاً ، وتنشط علاقاتها بالدول غير الغربية عامة ، وقد قدرت موسكو ان تطوير علاقاتها بدول المنطقة يمكن ان يساعدها في تجنب العزلة الدولية ، وتعويض التداعيات السلبية للعقوبات الأمريكية والأوروبية عليها , وفي هذا السياق ، يعتقد الكرملين أيضاً في أن بإمكانة جذب دول أخرى صديقة في المنطقة – مثل ايران ومصر – وقد تحققت نجاحات في هذا الإطار ، أهمها توقيع عقد إنشاء أول محطة للطاقة النووية لتوليد الكهرباء في مصر في 19 تشرين الثاني 2015 ، بما يتضمنة ذلك من مكاسب جيواستراتيجية واقتصادية كبيرة لروسيا في المنطقة (henry kaissinger, 2015) .

ومما لا شك فيه ان أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق الاوسط ثم تراجعها عن مشكلات المنطقة ، والتركيز على منطقة آسيا والمحيط الهادى التي تضطلع دولها – خاصة الصين – بدور متزايد في قيادة النمو الإقتصادي العالمي ، هما عاملان جعلا من مهمة روسيا في تحقيق بعض المكاسب في الشرق الأوسط سهلة ، خاصة في سوريا التي كشفت أزمتها عن تخبط أمريكي واضح ، وفشل في تبني إستراتيجية للحل ، مما أتاح الفرصة لموسكو ليس فقط للتدخل عسكرياً ، بما يحملة ذلك من تحد غير مسبوق للسياسة الأمريكية في المنطقة ، على حد قول كيسنجر (henry kaissinger, 2015) ، بل وأيضاً قيادة العملية السياسية ، والنجاح في جميع الأضداد (السعودية وايران) حول مائدة واحدة في مؤتمر فيينا في تشرين الثاني 2015 .

وفي هذا الصدد عادة ما يلقى بوتين ووزير خارجيتة بالمسئولية عن حالة الفوضى وعدم الإستقرار ، في كل من سوريا ، وليبيا ، والعراق ، على عاتق واشنطن ، مشيرين الى انها وراء إنشاء القاعدة وإرهابيي الدولة الإسلامية من خلال دعم مجاهدي افغانستان ضد الإتحاد السوفيتي السابق في الثمانينات ، وغزو العراق

عام 2003 , بل ان بوتين ذهب الى حد وصف الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي بالصليبيين الجدد " the new cru – " saders " بسبب خروج حلف شمال الأطلنطي عن الولاية التي تحددت له بموجب قرار مجلس الأمن 1973 عندما تدخل في ليبيا عام 2011 (حجازين، 2015) .

وفي التقدير فإن أخطاء السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط , والتراجع الأمريكي عن مشكلاته لا يعنيان عن الساحة الشرق اوسطية قد باتت ممهدة لدور روسي متصاعد في المنطقة ، رغم ما حققته موسكو من نجاحات في الملف السوري ، حيث تظل في حاجة لتعاون واشنطن للتوصل الى ، ذلك ان فاعلية الدور الروسي في المنطقة تظل مرهونة بعدد من المحددات التي تؤثر في فرص صعوده ، أهمها ما يأتي حل (Dmitri, 2015) :

– على خلاف منطقة شرق أوروبا التي تشهد – منذ الأزمة الأوكرانية – مرحلة من المواجهة الجيوسياسية الشرسة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، لا تزال موسكو وواشنطن تتشاركان بعض المصالح في منطقة الشرق الأوسط ، سواء فيم يتعلق بمكافحة الإرهاب او منع الإنتشار النووي ، وبالرغم من وضوح تنافس الدورين الأمريكي والروسي في المنطقة ، فأنه تنافس اقل حده بالمقارنة بفترة الحرب الباردة كما ان مجال هذا التنافس اقتصادي في الاساس , ولم يظهر الدور الروسي في المنطقة بوضوح الا في نهاية عام 2010 مع ثورات الربيع العربي ، حيث بدت موسكو مشاركاً نشطاً في السياسات الأقليمية(Dmitri, 2015) .

وفي هذا السياق ، أدت الأزمة الأوكرانية الى قيام روسيا ، بجانب علاقاتها الوثيقة بإيران ، بالإستثمار كثيراً في سوريا دعماً لنظام الأسد ، وحفاظاً على مصالحها الجيوسياسية والإقتصادية فيها ، وكذلك التوجه بقوة صوب مصر وتركيا . ورغم تباين مواقف موسكو وأنقره ازاء الربيع العربي وحول سوريا ، فقد أظهر البلدان قدرة على إحتواء تداعيات حادث إسقاط الطائرة الروسية في 24 تشرين الثاني 2015 ، حفاظاً على مصالحهما الضخمة المتبادلة , كذلك ، لا ينبغي تجاهل حقيقة ان هناك حرصاً روسياً واضحاً على علاقات أقوى بالمملكة العربية السعودية ، ودول

الخليج العربي الأخرى ، بجانب نجاحها في الإحتفاظ بعلاقات الخاصة بإسرائيل (السيد , 2015) .

يظل الإرهاب والتطرف الديني في المنطقة ، خاصة مع إستمرار الأزمات في كل من سوريا ، وليبيا ، والعراق ، عاملاً مهما للغاية لإستمرار الدور الروسي في الشرق الأوسط والسعي الى تفعيلة . بل ان هذا العامل هو المحدد الاهم لإستراتيجية سياسة روسيا الخارجية في المنطقة ، بحسبان ان الإرهاب والتطرق الديني هما احد اهم المخاطر الخارجية المهددة للأمن القومي الروسي (السيد , 2015) شمال القوقاز الروسي ، بل وأيضاً بجوار روسيا المباشر ، مثل بعض جمهوريات آسيا الوسطى ، تركيا(بن عاشور، 2016).

وكما سبقت الإشارة ، تنظر كل من روسيا والولايات المتحدة الى الإرهاب والتطرف الديني في الشرق الأوسط كتهديد مشترك لكلتيهما ، وان عدم تعاونهما في هذا الشأن لن تستفيد منه سوى المنظمات الإرهابية والمتطرفة . وقد تجلت هذه المرونة في تماهى الموقف الأمريكي مع الدور الروسي في الملف السوري , اذ يلاحظ هنا تفهم أمريكي لهذا الدور ، وللهدف الأساسي للتدخل العسكري الروسي ، ممثلاً في تجنب تهديد الإرهاب " الإسلامي السني " للمناطق الإسلامية جنوب روسيا ، وبالتالي فهو " تهديد " جيوسياسي وليس أيديولوجيا (henry kaissinger 2015) .

كذلك ، نجحت موسكو في إقناع واشنطن بأولوية مسألة مكافحة الإرهاب على مسألة مصير الأسد ، رغم إعتراض السعودية وتركيا اللتين قدمتا دائماً مسألة الإطاحة بالأسد خاصتاً بعد العمليات الإرهابية التي جرت في باريس في 13 تشرين الثاني2015 ، والتي سعت موسكو الى إستثمارها لحث الغرب على رفع عقوباته الإقتصادية والمالية عنها ، مقابل دور فاعل في حرب " داعش " ، وهو ما لا يبدو ان الغرب مستعد له الان (Kenneth , 2015) .

كما تظل إيران وسياستها الأقليمية – ما بعد الصفقة النووية – عاملاً مشتركاً في رسم ملامح الدورين الروسي والأمريكي في الشرق الأوسط وفي هذا الصدد يمكن

تاكيد بان لروسيا والولايات المتحدة معاً دوراً حاسماً في مراقبة تنفيذ إيران لتعهداتها بموجب الصفقة , وكما راينا ، فقد كانت روسيا شريكاً يعتمد علية في المفاوضات التي قادت اليها . اما بالنسبة للولايات المتحدة ، فتشير تقديرات أمريكية الى ان قيام إيران بتغيير سلوكها في الشرق الأوسط – سواء لمصلحة إستقرار المنطقة ، او لعدم إستقرارها – سيتوقف على سياسات الولايات المتحدة فيها , فإذا ما إستخدمت واشنطن الصفقة النووية كحجة للمزيد من التراجع عن مشكلات المنطقة ، وغسل يدها منها ، فإنه من المرجح ان تتجه اهداف وسياسات إيران لمزيد من التوسع والعدوانية ، إعتقاداً منها بأن الولايات المتحدة لا تملك الإرادة او القدرة على وقفها (بن علوي، 2016).

اما اذا تعاملت واشنطن بجدية مع ما تضمنته الصفقة من إلتزامات ، من خلال تفعيل إنخراطها في المنطقة ، والتصرف بحسم عن طريق تقديم ضمانات حقيقية لحلفائها في الخليج ، وحماية مصالحهم القومية ، ومقاومة التمدد الإيراني في المناطق الأخرى ، خاصة في سوريا ، فإن ذلك سيدفع إيران الى التراجع عن سياساتها التوسعية ، وإجبارها على إحترام جيرانها (Kenneth , 2015) .

وعلى الجانب الروسي ، وبالرغم من إرث الشكوك المتبادلة وعدم الثقة بين إيران وروسيا ، خاصة ان هذه الأخيرة تتوجس من إمكانية ان يقود الإتفاق النووي الى تحسين علاقات طهران بالغرب المتقدم تكنولوجيا ، وهو ما حدث بالفعل ، حيث تتوالى وفود الصين ، وفرنسا ، وألمانيا ، والمملكة المتحدة على طهران ، في سباق محموم للحصول على نصيب من " المكاسب " الإيرانية وتعويض خسائرها ، جراء إلتزاماتها بالعقوبات لسنوات ، فإن موسكو ستظل حريصة على الإبقاء على العلاقاتها الخاصة بطهران ، دون ان يصل الأمر الى حد التوجه نحو تكوين تحالف إستراتيجي او عسكري شامل معها ، حيث لا يزال ذلك خارج إهتمام موسكو لما له من إنعكاسات سلبية على علاقاتها بكل من إسرائيل ، ودول مجلس التعاون الخليجي ، التي بدات تتجه نحوا تطوير علاقاتها مع روسيا (زيارات ولي ولي العهد السعودي لموسكو مرتين ، وولي العهد الإماراتي ، وأمير الكويت ، وزيارات وزارية

عديدة خلال النصف الثاني من عام 2015) ، مع تراجع الدور الأمريكي وشكوكها في امكانية تغير السلوك الايراني في المنطقة (السيد , 2015) .

وفي تقديري انه يظل من الممكن , وكما كان الحال في الماضي , ان تقوم روسيا بالتضحية ببعض مكاسبها في ايران , مقابل تحسين علاقاتها بالولايات المتحدة الامريكيه سواء برفع العقوبات عنها ، او بتخفيف الضغوط عليها في منطقة شرق أوروبا (الملف الأوكراني) ، علماً بأن تعزيز العلاقات مع الغرب كان دائماً وسيظل اولوية لموسكو (السيد , 2015) .

ارتباطاً بما تقدم ، من المهم الإشارة الى انه كثيراً ما وصف بوتين ووزير خارجيته توجه روسيا نحو توسيع روابطها مع الدول غير الغربية – بما فيها دول منطقة الشرق الوسط – بأنه توجه مكمل لروابط روسيا مع الغرب (بوتين) ، وان تعزيز التعاون مع آسيا عامة ، والصين خاصة ، يجب عدم النظر اليه كرد فعل على تراجع علاقات روسيا بالولايات المتحدة وأوروبا ، وانما في إطار إستراتيجية طويلة المدى تستهدف أيضاً تنمية المناطق الشرقية من روسيا , وبالرغم من إنتقاد بوتين الشديد للولايات المتحدة وحلفائها ، فإنه يظل حريصاً دائماً على توجيه رسالة مفادها الى التوجه الروسي الجديد هو توجه محسوب ، وإنه لن يذهب الى حد تهديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ، أو إدارة ظهر روسيا لهما ، خاصة في الملفات التي تحتاج فيها واشنطن الى تعاون موسكو . وفي هذا السياق ، يقدر بعض الخبراء الروس – بحق – ان سلوك موسكو في منطقة الشرق الأوسط يظل دفاعياً في المقام الأول ، وإنه نادراً ما سعت روسيا الى استخدام ورقة الشرق الأوسط ضد الغرب . وفي معظم الحالات، تكون أولويتها حماية مصالحها الإقتصادية ، والسعي الى الإحتفاظ بروابط غير مقيدة مع دول المنطقة (حجازين، 2015) .

أخيراً يظل مدى فاعلية دور روسيا في الشرق الأوسط – بما يتضمنة ذلك من أعباء ومسؤوليات – مرهوناً بالقدر الذي تسمح به مواردها ، لا سيما مدى قدرتها على إدارة حصار الغرب لها ، والتغلب على تداعيات العقوبات الإقتصادية والمالية المفروضة عليها ومدى نجاحها في تحديث إقتصادها.

6.5 تطور العلاقات الروسية الأمريكية بعد العام 2014 تجاه الأزمة السورية:

ونلاحظ أن العلاقات الامريكية الروسية الامريكية ظهرت في العديد من المواقف فالاوروبيين يعترفون علنا بان التدخل الروسي غير من مجري الصراع في سوريا فوزيرة خارجية الاتحاد الاوروبي صرحت بان التدخل الروسي بالتأكيد غير من قواعد اللعبة حيث قام الروس بفرض انفسهم كلاعب رئيسي لا يجوز باي شكل من الاشكال تجاوز مصالحه ،فالأوروبيين قد توصلوا الي قناعة تامة بان محاربة تنظيم داعش الارهابي يتطلب خضورا عسكريا علي الاراضي السورية علي عكس التوجهات الامريكية التي ترفض اي حضور او تدخل عسكري في سوريا (الحناوي،2015، ص3).

ونظرا لعدم قدرة الدول الاوروبية علي القيام بعمليات عسكرية برية خارج حدودها بدون غطاء امريكي فقد وجدت التدخل السوري فرصة لا تعوض لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش الارهابي وهذا ما اعلنته المستشارة الالمانية"انجيلا ميركل" في تشرين الاول ٢٠١٥ ان الحرب المستمرة في سوريا يمكن انهاؤها فقط بمساعدة روسيا (سليم،2015، ص5).

ويمكن ان نشير الي استراتيجية اوباما والتي يطلق عليها "الاستراتيجية الاوسطية" فالتغاضي الامريكي عن التوغل الروسي في سوريا لا يدل علي تراجع الولايات المتحدة الامريكية امام طموحات بوتين في المنطقة ،ولا دليل علي التردد الاميركي ايضا وانما هو دلالة جديدة علي تمسك اوباما باستراتيجيته لتحقيق اهداف بلاده دون توريط جيشه باي حروب جديدة او اي انخراط مباشر في صراعات الشرق الاوسط وذلك بالاعتماد علي الوكلاء الاقليميين في ادارة الصراعات بالمنطقة العربية وضرب الاعداء والخصوم ببعضهم البعض فيمكن ان نشير الي ثلاثة اهداف التي يرغب اوباما في تحقيقها من وراء التدخل العسكري الروسي في سوريا كالاتي: (نصار،2015، ص55) .

محاربـة التنظيمـات التـي صـنفتها الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بالجماعـات الارهابية ولكن محاربتها بأموال وطائرات روسية دون ان تتكلف واشنطن اية تكاليف اقتصادية او بشرية والاهم من ذلك ما تتعرض له موسكو من خسائر اخلاقية حيث ستتحول روسيا الي عدو لغالبية الشعوب العربية(نصار،2015، ص55) .

تواجد دولة عاقلة الي حدا ما تتفاوض مع الغرب وحلفاءه نيابة عن الاسد الذي فقد شرعيته كنظام سياسي يمكن التفاوض معه حيث بعد التدخل الروسي اصبح نظام الاسد رهينة لموسكو وخيارات الكرملين ، والتخفيف من نفوذ ايران في سوريا اذ يمثل تدخل روسيا انها حليفا اول للنظام وفاعلا اساسيا للصراع اذ اصبح الدعم الروسي للنظام يتعدى الدعم الايراني(نصار،2015، ص55).

دوافـع واهـداف التـدخل العسـكري الروسـي فـي مـا اذا نظرنـا الـي الموقـف الامريكي من التدخل الروسي في سوريا:

فمنذ تفجر الازمة السورية في اذار ٢٠١١ لم تكن واشنطن حريصة علي فرض تسوية سياسية سريعة بل كانت الازمة فرصة سانحة لواشنطن للعمل علي اشراف الاطراف الداخلية والاقليمية عسكريا وتعميق تناقضاتها السياسية ،فالإدارة الامريكية كانت تشجع من البداية تسليح قوي المعارضة السورية دون حدوث اي تورط عسكري مباشر من جهة وايجاد حلول سياسية وامنية من جهة اخري واتضح هذا عندما دعت وزير الخارجية الامريكية " هيلاري كلينتون" اطراف المعارضة الي عدم ترك السلاح او تسليمه (نصار،2015، ص55).

ولكن بعد اربع سنوات بعد ان اتضح فشل المواجهة العسكرية حيث فشلت الحكومة السورية في انهاء الازمةوفي نفس الوقت لم تنجح بعض قوي المعارضة التي فضلت عسكرة الحراك الشعبي ولكنها لم تتمكن من اسقاط النظام ولكن خيارها ادي الي تصعيد العنف وفتح ابواب سوريا علي مصر مما جعلها عرضة للجماعات الارهابية المسلحة المتطرفة كتنظيم القاعدة وداعش ، فالدبلوماسية الامريكية اكدت علي اولوية المسار السياسي فجاء تصريح وزير الخارجية الامريكي " جون كيري"

في ابريل ٢٠١٥ علي ان الحل في سوريا يتطلب في نهاية المطاف التفاوض مع الرئيس بشار الاسد (سليم،2015، ص67).

7.5 تأثير أحداث فرنسا في تغير الموقف في سوريا برمته :

وهنا يجب ان نلاحظ ان الاحداث الاخيرة في فرنسا غيرت الموقف برمته وتغير من مفاهيم ومعتقدات كانت مطروحة في ظروف مختلفة ولتثبت للمجتمع الدولي صعوبة تطويع هذه التنظيمات الارهابية او استغلالها لان اهدافها ثابتة وخطرها قائم علي الجميع مع بيانها علي ان الحرب الداخلية علي الارهاب لا تقل اهمية عن الحرب الخارجية ولتفرض ضرورة تغير كافة السيناريوهات المطروحة لمواجهة التدخل الروسي في سوريا ويظهر ذلك في التطورات التالية (عبد العزيز،2015، ص44):

طغت الاحداث الارهابية في فرنسا علي مسالة التدخل الروسي في سوريا مما جعل اولويات القوى الغربية تتغير من مواجهة هذا التدخل الي التنسيق المشترك والتعاون الجماعي من اجل مكافحة الارهاب في سوريا ، والتنسيق ما بين فرنسا وسوريا في اطار استخباراتي ومعلوماتي ضد تنظيم داعش وذلك لمشاركتهما في المعاناة من ارهاب ذلك التنظيم(عبد العزيز،2015، ص44).

استجابة مؤتمر فيينا لضرورة التوافق العام حول خارطة الطريق خاصة في ظل المناخ الدولي الذي فرضته احداث باريس مع استبعاد الموضوعات الخلافي. مثل تنحي القيادة السياسية ، وتكثيف العمليات العسكرية الروسية والفرنسية والامريكية والبريطانية عن طريق الغارات الجوية والصواريخ بعيدة المدى علي مدينة الرقة التي يتخذها تنظيم داعش كعاصمة له(عبد العزيز،2015، ص44).

موافقة الغرب علي اقتراح روسيا بضرورة انشاء تحالف لقتال داعش يضم كافة القوى المعنية ذات المصلحة ،وهو الامر الذي يعد ليس فقط اعتراف دولي بالتواجد العسكري الروسي في سوريا وانما قبولا ضمنيا من قبل الغرب بمشاركة

روسيا في هذا التحالف خاصة وان قواته البرية موجودة بالفعل علي ساحة القتال(عبد العزيز،2015، ص44) .

ولكن هنا نتساءل هل التدخل الروسي يخدم سوريا؟ وهل هذا التدخل الروسي دليل علي ضعف الموقف الامريكي في حل الازمة ام انها ترغب في استدراك موسكو للتورط في الازمة؟

فالتدخل العسكري الروسي في سوريا لم يأتي نتيجة ضعف الولايات المتحدة الأمريكية وانما ربما بسبب خطأ تكتيكي امريكي حيث عدد كبير من المفكرين يرجحوا ان واشنطن تسعي من خلال موقفها الغير حاسم والفضفاض الي خلط الاوراق بانتظار متغيرات جديدة تقع علي الارض السورية(عبد العزيز،2015، ص44).

8.5 المباحثات الامريكية الروسية حول الازمة السورية :

تم عقد اجتماعا ما بين الرئيسين الامريكي ونظيره الروسي واتفقا علي اجراء مناقشات لجيشين البلدين بشان العمليات من المحتمل حدوثها في سوريا ولكنهما اختلفا بشان مستقبل الاسد ،فبعد اقل من شهرين من بدء تطبيق نظام وقف اطلاق النار في سوريا يوم 27 شباط 2016 تم التوصل الي اتفاق ما بين روسيا والولايات المتحدة الامريكية حول تفاهم كلا من البلدين عن بدء تطبيق وسريان القرار النهائي بوقف اطلاق النار فينظر الي حالة وقف اطلاق النار التي تم الاتفاق عليها هي بمثابة خطوة نحو الامام لتحسين العلاقات الروسية الامريكية ،فلابد من الاشارة الي التنسيق القائم ما بين القوات المسلحة الروسية والامريكية بشان وقف اطلاق النار ضد المجموعات الغير ارهابية وهذا ما صدر عن البنتاغون في ١٨ شباط لوزارة الدفاع الروسية(محمود، 2016، ص10).

فالدلائل تشير للي حقيقة ان كلا من القوتين العظميتين لا ترغب بعودة الحرب الباردة من جديد وانما الي ضرورة التنسيق والتعاون بينهما بشان كافة

المسائل محل الخلاف ولاشك ان هناك توافقا ضمنيا ما بين الولايات المتحدة الامريكية وروسيا تجاه الازمة السورية.

المفاوضات الاخيرة (محمود، 2016، ص13):

فقد اكد المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات فالانتهاكات والاعمال العدائية التي يرتكبها الايرانيون والروس والنظام السوري والميليشيات المسلحة فهذا اختراق تام للهدنة المقرر تنفيذها والالتزام بها ولكن هذه الخروقات ستمنع اي عملية سياسية كما تم تسجيل عدد الخروقات من قبل النظام وحلفاؤه في مختلف المناطق السورية حيث استمرت مروحيات النظام في استهداف المناطق الاهلة بالسكان لشن غارات بالبراميل المتفجرة فقد تم انتهاك ما يقرب من 26 منطقة تابعة للمعارضة المعتدلة من قبل النظام السوري التي راح ضحيتها مئات الجرحى والقتلى.

9.5 الخاتمة

تبين أن العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإن ظن البعض أنها متباعدة، إلا أن المصالح مشتركة بين الدولتين، ويوجد تقارب بينهما، وتبين من خلال الدراسة أن هناك تنسيق كبير بين الدولتين فيما يتعلق بالوضع في سوريا لتحقيق مصلحة كلتا الدولتين. كما تبين أن ذلك ما هو إلا اعلام مضلل فالعلاقات بين الدولتين موجودة على أرض الواقع، وتبين أن نقاط الاتفاق هي: فبالنسبة لسوريا فتمثلت في اتفاق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على إيجاد تنسيق عسكري بين الدولتين تجاه الوضع في سوريا، ومحاولة لإيجاد حل سلمي لما يحدث من أحداث في سوريا، كما اتفقت الدولتان على شن حرب ضد داعش وهو موضوع كان محط اتفاق بينهما أحياناً، واختلاف في أحيان أخرى،

وبالنسبة لموقف الدولتين من منظمة الأمم المتحدة فكان ثمة اتفاق بينهما على تطوير عمل هذه المنظمة، وضرورة احترام جميع الأطراف لما يصدر عنها من

قوانين ومبادئ وضرورة التشديد على الحفاظ على مصداقية وشرعية هذه المنظمة في ظل العلاقات الدولية التي تجمع بين كافة الدول.

وكانت نقاط الاختلاف بين الدولتين متعددة، فبالنسبة لموقفهما من سوريا فكان الخلاف واضحاً حول مستقبل الرئيس السوري بشار الأسد، وكيفية التنسيق معه لحرب داعش، كما كان الخلاف بينهما في أن داعش كانت من صنع ورعاية دولة ما، وأنه ملأ الفراغ في الكيانات السياسية في العديد من الدول، في آسيا وإفريقيا، كما وجهت روسيا الاتهام للولايات المتحدة الأمريكية بأنها المستفيد الأول من حرب العراق، وأنه لا يجوز بأي حال أن يتم حل المشكلة السورية من خلال التدخل الأجنبي، وكان من نقاط الاختلاف تشديد الولايات المتحدة الأمريكية على بقاء الرئيس السوري في سلطته، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية زودت فصائل المعارضة بالسلاح والتدريب، أما بالنسبة لروسيا فكانت تمد الجيش النظامي بالأسلحة، الأمر الذي أوجد تناقضاً بين البلدين، ودليل ذلك أن روسيا قامت بقصف داعش وجماعات إسلامية أخرى تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية بطلب من حكومة بشار الأسد، كما أن الدولتين اختلفتا في مجال المساعدات المقدمة لسكان سوريا، حسب تصريحات المسؤولين في كلتا الدولتين حيث تبين من خلال هذه التصريحات أن ما قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال كان أكثر من الذي قدمته روسيا مع عدم التأكد من صحة هذه التصريحات، حيث أن واقع الحال يشير إلى أن الشعب السوري لم يستفد مما صرح بأنه مساعدات قدمت له من كلتا الدولتين .

أما بالنسبة لموقفهما من منظمة الأمم المتحدة، فكان الاختلاف ظاهراً باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت أن عمل هذه المنظمة لم يكن ضمن التطلعات للعديد من الدول بينما ذهبت روسيا إلى أن وجود الأمم المتحدة يشكل محوراً لحل الكثير من القضايا والمشكلات العالقة في دول العالم خاصة في ظل وجود القطبية الأحادية التي تسعى بكل جهد لتعطيل مساعي هذه المنظمة في حل المشكلات.

كما كان من نقاط الاختلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا هو الآلية التي يمكن من خلالها وقف إطلاق النار في سوريا، حيث أن كلتا الدولتين تصرحان بأنه تم الاتفاق على وقف إطلاق النار بينما واقع الحال يشير إلى أن الدولتين تقومان بهجمات ضد الكثير من المواقع السورية وفق الاستراتيجية العسكرية لكلتا الدولتين مما يشير إلى طبيعة التنافس بين الدولتين تجاه الأزمة السورية حيث تسعى كل منهما للحصول على أكبر قدر من الفوائد من هذه الأزمة، بما يحقق مفهوم القوة الذي تسعى كلتا الدولتين لامتلاكه وتحقيقه على أرض الواقع في سوريا.

وتبين أنه لا يزال التنافس قائما بين الولايات المتحدة وروسيا حتى اللحظة الراهنة، وإن تفاوتت حدة التنافس من وقت لآخر. وقد ظهرت ملامح هذا التنافس بصورة جلية فى القضيتين السورية والإيرانية، وتباينت تفسيراتهما للقضية. فمثلاً، رفضت روسيا توجيه ضربة عسكرية أمريكية وإسرائيلية لسوريا وإيران – على الترتيب– بسبب أن كلتا الدولتين تمثل مناطق نفوذ لها، ولعلاقتها الاستراتيجية مع النظم القائمة.

وتبين أنه ومن الجدير بالذكر أن روسيا استعادة دورها على المسرح الدولي منذ أزمة أوسيتيا الجنوبية، ولكن في ظل الإمكانيات المتاحة وفي ظل التغيرات العالمية الجديدة، رغبة منها فى الوصول إلى عالم متعدد الأقطاب، وذلك بعد انفراد الولايات المتحدة بالعالم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي. وفى هذا السياق، تأتى أهمية المقالة التى صدرت عن مركز كارنيجى للسلام الدولى، التي شارك فى كتابتها ديمترى ترينين، وأندروا ويس، بعنوان "التعامل مع الطبيعة الجديدة فى العلاقات الأمريكية– الروسية". وقد سلط الكاتبان الضوء على مجالات التعاون الأمريكى– الروسى المتوقعة، خلال عام 2014، بالتركيز على القضيتين السورية والإيرانية، وقد أشارت المقالة إلى أنه كانت هناك تطلعات وآمال بحدوث تطور كبير فى العلاقات الأمريكية – الروسية خلال عام 2013، حيث كانت كل المؤشرات والدلائل تنذر بذلك فى خطوة جديدة لإعادة العلاقات بين واشنطن وموسكو، خاصة بعد إعادة انتخاب باراك أوباما لفترة ثانية كرئيس للولايات المتحدة الأمريكية، وسعى فلاديمير

بوتين – الذى حظى بدعم الكرملين له – لوضع بداية جديدة مع نظيره فى البيت الأبيض.

كما أضحت البيئة العالمية غير مواتية لتحقيق الولايات المتحدة لمصالحها الحيوية، كذلك الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتي، نتيجة استياء الرأي العام العالمي من السياسات الأمريكية المتعارضة مع القيم الراسخة التي طالما روجت لها الولايات المتحدة كثوابت لسياستها على الصعيد الخارجي مثل الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والتعددية واحترام الآخر، ويستدل على ذلك ان الولايات المتحدة الأمريكية بدأت تشن حملة على الدول التي تدافع عن مصالحها وشعوبها وتصفها بالإرهاب، فجميع الثوار الوطنيين هم إرهابيون بنظر الولايات المتحدة الأمريكية، وجميع الشعوب التي تدافع عن نفسها إرهابية, أما احتلال العراق، وقتل الملايين بالطبع ليس إرهاباً إنما هو الديمقراطية على الطريقة الأمريكية.

ويجب ان يتم صياغة مفهوم جديد للعلاقات الأميركية الروسية بما يخدم تسوية القضايا الخلافية" بين البلدين. حيث ان العلاقات بين موسكو وواشنطن في الوقت الراهن "تكاد تكون في أسوأ أحوالها منذ انتهاء الحرب الباردة.

الثقة المتبادلة بين البلدين قد تبددت، فيما حلت المجابهات محل التعاون الثنائي مشيراً إلى أن الكثير من المراقبين في البلدين يجمعون على أن حربا باردة جديدة قد اندلعت بين الولايات المتحدة وروسيا.

أن الخطر الرئيس لا يكمن في العودة إلى المجابهات العسكرية ، بقدر ما يكمن في ترسيخ صحة النبوءة التي تتحقق بشكل تلقائي وتنذر بتدهور العلاقات لا محالة بين البلدين.

ان مصالح البلدين الآجلة تتطلب منظومة عالمية تتحول فيها الهزات الحالية والتغيرات، لتفرز توازناً جديداً يكون أكثر تعددية وذو نطاق عالمي أوسع, ولا يمكن لأي دولة مهما عظمت قوتها أن تتغلب على فراغ السلطة المتزايد، والمواجهة على هذا الصعيد تتطلب التنسيق بين الولايات المتحدة وروسيا وغيرهما من الدول الكبرى.

ان الأزمة السورية، في ظل تكون عالم متعدد الأقطاب, يجب ان ينظر إلى روسيا كعنصر رئيسي في أي توازن عالمي جديد، على اعتبارها الخطر الوحيد الذي يتهدد الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد تجلى في الشان السوري عجز الجهات المحلية والإقليمية عن إيجاد الحلول، في حين يمكن من خلال تنسيق الجهود الروسية والأميركية أن توجد، وبالتنسيق مع الدول الكبرى الأخرى، هيكلية لصياغة الحلول السلمية في الشرق الأوسط .

أصبحت روسيا من القوى الكبرى الفاعله فى النظام الدولى. وعلى الجانب الآخر نجد البعض يعتقد أن الولايات المتحدة الأمريكية ستظل القوة الفاعلة فى النظام الدولى الذى لا يزال فى طور التشكيل، وأنها قادرة على استعادة نفوذها وسيطرتها من جديد على النظام الدولى بعد تجاوزها أزمتها الاقتصادية التى تمر بها، وتأثيرها على دورها القيادى. وفى حال تعافي الولايات المتحدة الأمريكية من أزمتها الاقتصادية، فإنها ستضمن دوراً فاعلاً على المستوى العالمى، خاصة فى ظل عدم تمتع النموذج الروسى بالجاذبية لدى الدول الأخرى.

وفى ظل إعادة الولايات المتحدة الأمريكية من ناحية أخرى لترتيب أوراقها للتعامل مع الدول الكبرى الصاعده، فإنها لا يجب ان تغفل دور الفاعلين من غير الدولة من شركات متعددة الجنسية والجماعات والميليشيات المسلحة، والتى سيتزايد دورها بعيداً عن سيطرة حكومات الدول القومية. فلذلك سيرتبط مستقبل ومكانة الولايات المتحدة الأمريكية ودورها الفاعل عالمياً بمدى قدرتها على التعامل مع هذه المستجدات التى تطرح نفسها على الساحة الدولية.

إن السياسة الخارجية الأمريكية أخفقت فى تعاملها مع الأزمة السورية، حيث لا تزال سوريا تعيش حالة من عدم الاستقرار، بجانب تزايد نشاط الجماعات الإرهابية والمتطرفة والتى لم يعد يقتصر تهديدها على سوريا والدول المجاوره لها، بل يمتد ليشمل الأمن والمصلحة الأمريكية أيضاً. على الرغم من أن مكافحة الأرهاب يعد من القضايا الأولية الموضوعه على أجندة العمل الأمريكى. وعلى الجانب الآخر تزايد

دور القوى الكبرى المنافسة للولايات المتحدة الأمريكية التى بدأت تنشط فى المنطقة على حساب تراجع الدور والنفوذ الأمريكى.

وكادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تخسر مصداقيتها أمام العالم بعد تهديدها للرئيس السوري بأن استخدامه للسلاح الكيماوى سيعرضه لضربه عسكرية أمريكية، وعلى الرغم من هذا التهديد استخدم الرئيس الأسد السلاح الكيماوى فى الغوطه، وأصبحت مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ تهديدها فى مأزق لولا تدخل روسيا وطرح مبادرتها لنزع السلاح الكيماوى.

كما أن الولايات المتحدة الأمريكية فشلت فى لعب دور قيادى فى إنهاء المجازر فى سوريا، وهذا يدفع كلاً من المعارضة السياسية والرئيس السوري فى التمادى فى العنف، واسقاط المزيد من الضحايا الأبرياء، طالما لا يوجد من يقف فى وجه آلة القتل ويوقع على الأطراف جزاءات ويعرضهم لمحاكمات دولية بسبب ما ارتكبوه من مجازر فى حق الشعب السورى.

ويلاحظ من مختلف الاحتمالات السابقة أن الشعب السورى ستسحب منه إرادة القرار لصالح أطراف التحالفات والقوى الكبرى المؤثرة التى تسعى لحماية مصالحها.

أما بالنسبة للدور الروسي فيمكن أن نوجزه كما يلي:

1- قامت روسيا بدور بارز في الحرب على داعش من خلال الضربات الجوية والتي شدد الجانب الروسي فيها على ضرورة تعاون الأطراف الدولية للقضاء على هذا التنظيم، مع ضرورة التنسيق بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والذي لا يمكن أي حال أن يصل إلى المستوى المطلوب في ظل التغيرات الإقليمية والدولية.

2- التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الحد الأدنى من المصلحة في ظل إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على دعم الرئيس السوري بشار الأسد، ودعم الجماعات الإسلامية المتطرفة.

3- قيام روسيا بدور بارز في القضاء على داعش يعمل على إيجاد ما يسمى بتوازن القوى بحيث يمكن من إقناع الطرف الأميركي بضرورة القبول بمرحلة انتقالية ووجود الرئيس السوري بشار الأسد.

4- معارضة روسيا للتوجهات الأمريكية التي تقوم على دعم الإرهاب من خلال دعم داعش والعديد من الجماعات الإسلامية الأمر الذي يزيد من الصراعات في المنطقة ويزيد من تغلغل داعش في العديد من الدول بسبب الخبرة التي اكتسبها من خلال الأزمة السورية.

5- إن الوجود الروسي في سوريا سيكون عاملاً مؤثراً على مشاعر المسلمين الأمر الذي سيدفع العديد من الأفراد للانخراط في المنظمات الإرهابية المتطرفة للدفاع عن الشعب السوري، الأمر الذي يقوّض دور الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع العالم لمحاربة هذه الجماعات المتطرفة وإيجاد تطمينات لدى دول الشرق الأوسط من المصالح التي تسعى روسيا لتحقيقها من خلال تقويض الأمن والاستقرار في سوريا.

6- إن شن روسيا الحرب على سوريا سيؤجج الخلافات والصراعات في منطقة الشرق الأوسط ، الأمر الذي يمكن أن يكون مبرراً لجعل المنطقة العربية مسرحاً لهذه الصراعات، ويجعلها عرضة للتقسيم من جديد بين المصالح الأمريكية والمصالح الروسية.

7- تجد روسيا أن الولايات المتحدة الأميركية قد اهتزت صورتها أمام الرأي العام العالمي، حيث أنها تتعامل بمعايير مزدوجة مع العديد من الأطراف سعياً لتحقيق مصالحها، خاصة فيما يتعلق بالأزمة السورية، ومثال ذلك وجهة النظر الأمريكية تجاه بقاء بشار الأسد، أو مواجهة عسكرية مع روسيا.

8- إن الهيمنة الروسية لا تقف عند حد الأزمة السورية والسيطرة على سوريا، بل تطمح روسيا من خلالها للسيطرة على كامل أوروبا، وقد ظهر ذلك جلياً في تصريح "الكسندر دوجين" أحد المقربين من بوتي ، حيث قال إن "أوروبا لا تمنحنا من التكنولوجيا المتقدمة سوى الفتات، وكأن روسيا كلب تلقى له أوروبا بين الحين

والآخر بـ"عظمة", وإذا قمنا باحتلال أوروبا، واستعادة روسيا القيصرية، فسنحصل على التكنولوجيا بالكامل، خاصة أن الاتحاد الأوروبي يتفكك...."

9- إن التدخل الروسي في سوريا زاد من التعقيدات في المنطقة ذلك أن روسيا وجدت نفسها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، والعديد من الدول مما دفع الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد حلف للوقوف في وجه التطلعات الروسية لوقف مساعيها، وكان خير دليل على ذلك إسقاط الطائرة الروسية في ظل الأزمة السورية.

10- في ظل ما تشهده سوريا من نزاع مسلح بين المعارضة والنظام السوري من مختلف الأويديولوجيات، فقد برزت خلافات وتناقضات المواقف الروسية الأمريكية تجاه الأزمة السورية ونتج ذلك بسبب تصادم الأهداف الاستراتيجية والمصالح بين الطرفين، وقد ظهر هذا التنافس جلياً من خلال موقف كل منهما (روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية) الداعم لأحد أطراف النزاع السوري.

11- منظور روسيا للأزمة السورية، والموقف الأمريكي كتهديد لمصالحها، فهي تدرك أن إسقاط حليفها (النظام السوري) ووجود بديل له سيعيد رسم الخارطة السياسية لسوريا، بما يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية ويؤدي إلى إخراج روسيا، لذلك سارعت لتقديم كل أشكال الدعم للنظام السوري لدرجة استخدامها لحق النقض الفيتو أربع مرات من مجلس الأمن لمنع صدور قرارات ضد نظام الرئيس السوري بشار الأسد، وذلك لرغبة روسيا في عدم التراجع عن دعم النظام السوري للمكانة الجيواستراتيجية التي تحظى بها سوريا في قلب الشرق الأوسط.

12- إن التنافس الحادث بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية هو في حقيقته امتداد لتنافس أشمل حول منطقة الشرق الأوسط ككل، وذلك لتمتع سوريا بمكانة على العديد من الصعد ليس الجيوبولوتيكية فقط بل على الصعيد الاقتصادي فهي تمتلك إمكانات كالطاقة ضمن حوض المشرق وهذا يجعلها محل الأهمية الكبرى لشركات الطاقة الروسية والأمريكية، وهذه الأحداث جعلت من إمكانية إيجاد الحل رهن بمدى التوافق والتقارب بين المصالح الروسية والأمريكية، لأن كل منهما على

دراية بأن انتصار أحد أطراف النزاع السوري يؤدي إلى حسم المنافسة على مستوى الشرق الأوسط كاملاً.

10.5 التوصيات:

وعليه فان الدراسة توصي بما يلي:

1. ضرورة أن تنخرط كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وسورية حالاً في حوار لإعادة تعريف المصلحة العربية في المنطقة، وأن تضع لها حدوداً لا تمس بأمن الطرف الآخر، أو أي من الأطراف العربية الأخرى، لأن مرحلة ما بعد الاحتلال الأميركي للعراق نقلت المخاطر التي تهدد الأمن العربي من "الحدود مع إسرائيل"، إلى الداخل العربي ، ولم يعد مثل هذا الحوار يحتمل أي تأجيل.
2. ضرورة تدعيم العلاقات بين الدول الثلاث، وذلك لأهمية كل منها للآخر في الجوانب الإستراتيجية.
3. ان الحاجة ملحة وضرورية لاهتمام الدول الثلاث بالجوانب الأمنية والإستراتيجية لفاعلية كل منهما في المجتمع الدولي.
4. أهمية تحقيق التوازن في التطلعات السياسية والفكر الاستراتيجي والأيدلوجي في تعامل الدول الثلاث مع بعضهما بعضاً، وفي إطار من المصالح المتبادلة التي تحقق النفع لتلك الدول.
5. ضرورة أن تتبع هذه الدراسة، دراسات أكاديمية أخرى أكثر عمقاً للحديث عن أهمية ودور كلا الدول الثلاث في النظام الدولي، والآفاق المستقبلية لوجودها في النظام الدولي.

المراجع

المراجع العربية:

ابراش, ابراهيم, (2011) الثورة في العالم العربي كنتاج لفشل الديقراطية الابوية والموجهة , متوفر عبر الرابط , http//palnation.org

ابراهيم , سعد الدين , (2012م) **عوامل قيام الثورات ا لعربية** , مجلة المستقبل العربي , العدد 299 . مصر (محرر)

إبراهيم، علي (1997). **العلاقات الدولية في وقت السلم**، دار النهضة العربية

ابو دياب , خطار , (2014) , " **الفوضى الاستراتيجية : النزاع السوري واحتمالات التفكك في المشرق العربي** " **مجلة السياسة الدولية** , عدد 195, ص ص 7 - 12 .

أبو هيف، علي صادق (1975). **القانون الدولي العام، النظريات والمبادئ، أشخاص القانون الدولي، النطاق الدولي**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

اشتي، فارس: (1998): "**النظام الدولي الجديد بين النظام والهيمنة**"، مجلة المنار، العدد56، بيروت.

الاشقر،محمد احمد(1994) **اثر المساعدات الأمريكية في السياسة الخارجية (1957-1991)**، تبصرة الرسائل :رسالة جامعية (ماجستير)- الجامعة الأردنية .

أنباء موسكو (2012)" **روسيا و الجامعة العربية تعلنان عن خطتين لحل الأزمة السورية** " 27, 2012/7/24 ، www.anbamoscow.com/russia

اهداف واشنطن في المنطقة، انظر الرابط :

الأهرام الرقمي(2012) **المبادرة العربية تجاه الأزمة السورية . المحددات و تحديات التنفيذ** " ، ، 2012/1/1 ، www.digitalahram.org.eg ، 2012/7/27 .

باكير , علي حسين , (2014م) . **الثورات المدهدة سورية واليمن نموذجا** . مجلة شؤون عربية , العدد 150 , المجلد 87 , الصفحة 56 , مصر .

بدري عيد ، محمد ،(2012)، " **ضد النظم ؟ الأدوار التدخلية للجامعة العربية في الأزمات الإقليمية** " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 187 ، كانون الثاني 2012 ، المجلد 47 ، ص 156 .

برقاوي، احمد (2014)**استراتيجية سلطة الاستبداد في مواجهة الثورة السورية** ,الطبعة الاولى , مركز دراسات الجمهورية الديقراطية.

البستنجي , مروه كامل , (2012) , **العامل الدولي على الثورات العربية ليبيا وسوريا نموذجا** , رسالة ماجستير , جامعة مؤته .

بشاره , عزمي (2011)، **تطورات الموقف الامريكي من الثورة السورية** 2011, statute .orgwww.dohain.

بن خليف، عبد الوهاب (2014). **العلاقات الأوروبية الروسية والعمق الاستراتيجي المتبادل. الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية**، جامعة بلخضر، الجزائر، 1(11)، ص ص 92-97.

بوزيدي، عبد الرزاق (2014). **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط، دراسة حالة الأزمة السورية 2010-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيبر- بسكرة، الجزائر.

بوساحية، الطاهر: (2001): "**تدخل حلف شمال الأطلسي في كوسوفا**"، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (العدد 40)، أبو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة.

بوعشة، محمد (1999) **التكامل والتنازع في العلاقات الدولية الراهنة** (دراسة المفاهيم والنظريات) ، الطبعة الأولى ، دار الجيل، بيروت.

جاد، عماد: (2002): "**التدخل الدولي بين الاعتبارات الإنسانية والأبعاد السياسية**"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.

جاسور، ناظم (2011). **تأثير الخلافات الأمريكية – الأوروبية على قضايا الأمة العربية.** مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت.

جامعة الدول العربية (2012). **قرار مجلس الجامعة بشأن التطورات الخطيرة في سوريا** "، جامعة الدول العربية، 2014/3/22 ، www.arableagueonline.org ، 2012/7/27 .

جان, يوسف, 2010\9\7, **أهم المعالم السياحية في سوريا**, متوفر عبر www.syriaexpo.t35.com .

جريدة السياسة،(2010)، إتباع إستراتيجية أمن إقليمي أمريكية تعترف بأفضليات محلية في التطويق والإحاطة، 2010/7/22م، متوفر عبر الموقع الالكتروني .www.syassah.com

الجزيرة.نت (2012) **أردوغان : فظائع ترتكب في سوريا** " ، الجزيرة.نت ، 2011/6/10 ، www.aljazeera.net ، 2012/7/26 .

الجزيرة.نت (2012) طهران : **احتجاجات سوريا مؤامرة** " ، الجزيرة.نت ، 2011/4/12 ، www.aljazeera.net ، 2012/7/26 .

الجزيرة.نت (2012)" **شافيز يؤيد الأسد و يهاجم الغرب** " ، الجزيرة.نت ، 2011/4/26 ، www.aljazeera.net ، 2012/7/26 .

الجزيرة.نت (2012)" **نصر الله يشيد بالأسد و يدعو لدعمه** " ، الجزيرة.نت ، 2011/5/25 ، www.aljazeera.net ، 2012/7/26 .

الجزيرة.نت **(2012)هل يستغني نظام سوريا عن الطوارئ ؟** " ، ، 2011/4/11 ، www.aljazeera.net، 2014/3/22.

جعفر عبد السلام، **المنظمات الدولية، دراسة فقهية وتأصيلة للنظرية العامة للتنظيم الدولي والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الإقليمية**، دار النهضة العربية، الطبعة السادسة، بدون سنة نشر. ص 250 – 251.

الجمل ، يحيى (ب.ت). **الانظمة السياسية المعاصرة** القاهرة : دار النهضة العربية.

حامد سلطان، د. عائشة راتب، د. صلاح الدين عامر، **القانون الدولي العام،** دار النهضة العربية، 1985. ص 340 – 344.

حجازين، مهران ميشيل (2015).**اوجه التدخل الامريكي في الازمة السورية 2010 –2014** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة ، الأردن.

حسن, باسم أحمد,3\7\2007, **توازن القوة خلال مراحل الأزمة المختلفة**, متوفر عبر www.aljazeera.net.

حسين عبد العزيز(2015) ،الدور الامريكي التركي بعد تدخل روسيا في سوريا ، الحياة ، ٢٠١٥/١٠/١٤

الحمداني، قحطان احمد سليمان (2003). **النظرية السياسية المعاصرة** عمان: دار مكتبة حامد .

حمود, هاني, 8\2\2007, **تصريح عبد الحليم خدام**, جريدة المستقبل اللبنانية, العدد2524.

الحموري, محمد, (2007), **المحكمة في حالة لبنان والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة, مجلة المستقبل العربي**, بيروت, العدد 339.

الحموري، محمد،(2006) ، **سوريا ومحصلة إدارة الولايات المتحدة الأمريكية لأزمتها في العراق وفي المنطقة. قراءة في الأحداث المتسارعة،** (2006/03/27م)، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: http://www.alarabalyawm.net.

حميد، هاله (2001). العلاقات الأمريكية الروسية بعد عام **2001– المسار والمستقبل،** كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ، ص ص 1–21

خالد, عبد العظيم (2005) **الصراع على النفوذ في اوراسيا** , مجلة السياسة الدولية , القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية, العدد 161.

الخزرجي، ثامر كامل (2005). **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي، عمان، الأردن.

الخطاب السنوي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين امام مجلس الدوما . 4 ديسمبر 2014 . الموقع الرسمي للكريملين على شبكة الانترنت .

خلبنيكوف الكس(2014) **لماذا تقف روسيا الى جانب سوريا؟**, مختارات من الصحف العبرية, ملحق خاص, بيروت:مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

خليل ,نبيل .(2012) **الاعلام الامريكي الموجه باللغة العربية ومدى فعاليته**

خوري, عصام, 15\9\2008, **النفط في سوريا**, الحوار المتمدن, العدد 2405, متوفر عبر www.ahewar.org .

خولي , معمر فيصل سليم , (2012م) . **تاثير الانتفاضات الشعبية في سوريا على العلاقات التركية الروسية** , مجلة شؤون عربية , العدد 150 , مجلة 65, مصر .

الدجاني , محمد ومنذر سليمان , (1993) , **النظام السياسي الاردني : اركانه ومقوماته** , مطبعة بالمينويرس , عمان , (محرر) .

الدقاق، محمد سعيد (د.ت). **الوسيط في التنظيم الدولي، النظرية العامة للتنظيم الدولي، الأمم المتحدة**، الجامعة العربية، مطبعة فولي، الإسكندرية.

الدليمي، عبدالرزاق،.) 2010 (الدعاية والإرهاب .عمان الأردن :دار جرير للنشر

دوري , غولد , (2012م). **سوريا والتاكل في مكانة الامم المتحدة** 2012/6/15, المتوفر عبر http/www.natourcenter.info

ربيع، حامد،(1986) ، **المراكز القومية في الدراسات الاستراتيجية ومستقبل الوطن العربي**، مجلة كل العرب، العدد 178 ، كانون الثاني، باريس.مصطفى،

ريبر كوارن،(2013) ، **الاذاعات الموجهة للدول النامية** – نموذج ا رديوا سوا،، مجلة اقواس، العدد الثالث صيف2013 ، انظر الرابط

ربيع، محمد: (1993): "**النظام العالمي الجديد: رؤية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة**"، مجلة شؤون عربية، (العدد73)، القاهرة.

ربيع، نصر(2013) , **الازمة السورية: الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية** , تقرير صادر عن المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية السورية للثقافة والمعرفة .

الرمضاني، مازن (1978). **فن التخطيط السياسي الخارجي**، مطبوعات كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد، ص ص 25–26

سامي، خالد(1997).المجتمع المدني المقومات والمعوقات، **مجلة الطريق**، مجلد 65، عدد (2).

سلامة , عبد الغني (2011م) . **الحوار المتمدن** , العدد 3583 المحور : مواضيع وابحاث سياسية .

سلطان , خالد (2009) , **الحرب الباردة ,موسوعة مقاتل الصحراء الالكترونيه** , متوفر عبر http:www.moqatel.com openshare indexf.html

سليم , محمد السيد (2007) , **التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية** , مجلة السياسة الدولية , العدد 170 , المجلد 42 , القاهرة .

سليم نصار ، بوتين يحيي امجاد الإمبراطورية الروسية ، الحياة ،٢٠١٥/١٠/٣١

سليم، محمد السيد(1998). **تحليل السياسة الخارجية**،ط2،مكتبة النهضة العربية، القاهرة، مصر ، ص19.

السيد ، عزت سعد (2015). روسيا وأمن الشرق الأوسط .. بين الإرهاب وإيران **مجلة السياسة الدولية** عدد (201) يوليو 2015 ، ص ص 110 – 115 .

الشحف، فريد: (2005): "**العلاقات الروسية – الإيرانية وأثرها على الخريطة الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي ومنطقة آسيا الوسطى والقفقاس**"، (ط1)، دار الطليعة الجديدة، دمشق.

شرودر، ريتشارد (ب.ت). **موجز نظام الحكم الامريكي**، (ب . م : وكالة الاعلام الامريكية).

شلبي , السيد امين ,(2008) **نظرات في العلاقات الدولية** , الطبعة الاولى , القاهرة , عالم الكتاب .

الشلبي، إبراهيم(1986). **التنظيم الدولي، المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة**، الدار الجامعية.

الصمد، رياض: (1983): "**العلاقات الدولية في القرن العشرين**"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.

طرابلسي , فواز , (2012م) . **الديمقراطية ثورة** , الطبعة الاولى , رياض الريس للكتب والنشر , بيروت.(محرر)

الطويل , فالح , (2011) , **العلاقات الاردنية السورية** (محرر) , السياسة الخارجية الاردنية , واقع التطلعات (الاردن ودول الجوار) , جامعة العلوم التطبيقية – عمان .

العابدين , بشير زين , (2011) , **سوريا وافاق الحركة الشعبية ومطالبها** , مجلة البيان , العدد 286 , المجلد 77 , الصفحة53 : 52 السعودية .

العابدين, بشير زين , (2012م) . **الشعب السوري يفك مؤسسات القمع**, مجلة البيان , العدد290 , السعودية .

عاشور، رامي (2016) **العلاقات الامريكية الروسية من الحرب الباردة الى صراع النفوذ والقوة** , رؤيه الاخبارية 28-4- 2016 .

عبد المنعم، سمير (1988). **البعد الأخلاقي لقانون العلاقات الدولية**، القاهرة، الطبعة الأولى .

العبدة , محمد , (2011م) . **ماذا جرى في سوريا وماذا يجري الان؟** , مجلة البيان , العدد286 , المجلد 44 الصفحة 44:47 السعودية .

عزمي بشارة (2014)" **نوعان من المراحل الانتقالية وما من نظرية**" (محاضرة قدمت في المؤتمر السنوي الثالث للعلوم الاجتماعية والانسانية , تونس 20 – 22 مارس 2014).

العساف، سوسن اسماعيل (2003) , الحرب في السلوك الخارجي الامريكي واثره على النظام الدولي , **سلسلة دراسات استراتيجيه** , مركز الدراسات الدولية , جامعة بغداد , العدد 44.

علام , رابحه سيق , (2011) , **السيناريوهات الاسوء للازمة في سوريا** "محرر" مجلة السياسة الدولية , العدد 184 , المجلد 46 , الصفحة 38 القاهرة .

العلايا، علاء محمد (2009). **السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 1990–2008**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

علوي، لطفي، (2003). السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، ص14.

علوى، مصطفى (2013)" الصراع الدولى وحدود تراجع النفوذ الأمريكى فى الشرق الأوسط"، (**ملحق مجلة السياسة الدولية**: العدد 194، أكتوبر، 2013) ص ص 23– 28.

علي, حسين حيدر (2013) **سياسة الولايات المتحدة الامريكية ومستقبل النظام الدولي** عمان : دار الكتاب العلمية للطباعة والنشر .

العناني، إبراهيم (1990). **المنظمات الدولية**، دار الثقافة العربية.

عيدروس، محمد حسن (2002). **التطورات السياسية في الإمارات العربية** ، دبي ، الطبعة الأولى، ص ص 498–500.

غريب، ادمون(2000) ، **الاعلام الامريكي والعرب**، المستقبل العربي، العدد . 260

الغزالـي، أسـامة حـرب، (2003)، **الطريــق الــى الحــرب**، ط1، القـاهرة، المكتـب المصري الحديث.

الغزاوي، عبـاس، (2005) **موسـوعة تـاريخ العـراق بـين احتلالـين**، بيـروت، الـدار العربية للموسوعات.

الغنيمي، محمد طلعت (1974). **في التنظيم الدولي، منشأة المعارف**، الإسكندرية.

فارس، تيسير (2003) **العلاقات الأردنية الكويتية، واقعها ومستقبلها**، دار الوراقين، عمان، الأردن.

فتحـي، ممـدوح أنـيس: (1997): "**إجـراءات عمليـة توسـيع حلـف شـمال الأطلسـي**"، السياسة الدولية، القاهرة، (العدد129).

فهمي، عبد القادر: (1995): "**النظام السياسي الدولي: دراسة في الأصول النظريـة والخصائص المعاصرة**"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

القطاطشة , محمد حمد (2010) **اشكالية العلاقـة بـين الاصـلاح السياسـي والامـن القومي** , حوليات آداب عين الشمس , المجلد 38 , مصر . (محرر) .

كامل، ممدوح شوقي مصطفى (1985). **الأمـن القـومي والأمـن الجمـاعي الـدولي**، دار النهضة العربية.

كوسانتش، غريغوري (2015) . **العلاقـات السياسـية الروسـية السـعودية المعاصـرة: رؤية روسية**، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الدوحة، قطر.

كيسنجر، نهري (2016). **العلاقات الروسية الامريكية تمر باسوء مراحلها** الجمعة (5 شباط/فبراير 2016) 14:09السبيل , بترا

اللباد، مصطفى (2015) روسيا تقلب الموازين في سوريا والمنطقة، مقال منشور فـي جريـدة السـفير بتـاريخ 2015-09-21 علـى الصـفحة رقـم 15 – قضـايا وآراء الموقع الإلكتروني: http://assafir.com/Article/1/446177

لبنى عبدالله محمد علي يسن عبدالله , **السياسة الخارجيةالامريكية تجاه الازمة السورية** منذ 2011–2014 جامعة القاهرة.

محافظة , علي (2005) **المتغيرات الدولية والادوار الاقليمية الجديدة** , الطبعة الاولى , عمان , المؤسسة العربية للدراسات والنشر .

محمد السيد سليم ،" لماذا تعارض امريكا الدور الروسي في سوريا "، **الاهرام** ٢٠١٥/١٠/١٥

محمود، دلال (2016) **أثر العلاقات الامريكية الروسية علي السياسة الخارجية الروسية تجاه الازمة السورية " 2009–2016"**، المركز الديموقراطي العربي، بيروت

محي الدين, مفيد, (2006), **سورية: ويستمر الصراع على الشرق الأوسط الكبير**, دمشق, دار الفكر.

مسعود الحناوي (2015)،" سوريا ومقدمات الحرب العالمية "، **الاهرام** ٢٠١٥/١٠/١٦

المشاقبة، خالد (2002). **مؤسسات وأجهزة الدبلوماسية العُمانية** "**واقع ومتطلعات**"، أعمال **المؤتمر العلمي الرابع**، علاقات عمان الخارجية في القرن العشرين، منشورات جامعة آل البيت، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

مصطفى سلامة حسين، **ازدواجية المعاملة في القانون الدولي العام**، دار النهضة العربية، 1987. ص 160 – 169.

مقلد، اسماعيل صبري (1991), **العلاقات السياسية الدولية**، دراسة في الأصول والنظريات، المكتبة الأكاديمية.

مقيبل، طاهر بن علي (2010). **أثر المحددات الجغرافية والتاريخية والاقتصادية في السياسة الخارجية العُمانية (1970–2008)**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ميكافيللي , نيقولا , (1988) **الامير** , ريب خيري حماد , تعقيب فاروق سعد , دار الافاق الجديده , منشورات مكتبة التحرير , بغداد .

نجيم , محمد (2011) الثورات العربية مالها وما عليها , صحيفة الاتحاد , متوفر عبر الرابط **http://www allittihad . com.**

نعمة ، كاظم هاشم (1979) **العلاقات الدولية** ، الجزء الأول ، جامعة بغداد، بغداد.

نعمة، كاظم هاشم وآخرون: (1994): "**النظام الدولي الجديد آراء ومواقف**"، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

النور , ناجي عبد واخرون , (2011 م) الربيع **العربي الى اين ؟ آفق جديدة للتغير الديمقراطي** , الطبعة الاولى , مركز دراسات الوحدة العربية , الصفحة 156 بيروت .

هربرت، شيلر(1999) ، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة :عبدالسلام رضوان، الكويت، عالم التوزيع..

الهزايمة، محمد (1999). تخطيط السياسة الخارجية المصرية، **مجلة السياسة الدولية**، أكتوبر 1999.

هلال , علي الدين , (1978م) . **الازمة في النظام السياسي اللبناني** , معهد الدراسات والبحوث العربية , الطبعة الاولى , بيروت . (محرر) .

الهلالات، صالح (2011). **الأيديولوجيا والسياسة الخارجية: السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 دراسة حالة(العراق وفلسطين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

يحي , احمد حسين (2014). **هل يقود الانقسام الدولي حول الازمة السورية لحرب عالمية ثالثة**,http:mod,gov.sd .

يوسف، أروى (2010). **العلاقات الروسية الإيرانية بعد انتهاء الحرب الباردة**.رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.

المراجع الأجنبية:

Carison, Darren K (2003). **Action or Isolation: Americans Ponder U.S. Role**. Gallup Poll Social Series World Affairs. John Willy & Son, New York.

Shevtsov(2007) lilea, Russia -- **lost in transition** :the yeltsin and putin legacies , Carnegie endowment, Holl Book, London

المعلومات الشخصية

الاسم الرباعي	حماد محمد حماد الخزاعلة
الجنسية	اردني
مكان و تاريخ الميلاد	المفرق/ رحاب بني حسن 1 \ 12 \ 1967
الهاتف الاردني	0772222462
الحالة الاجتماعية	متزوج
العنوان	رحاب بني حسن المفرق
البريد الالكتروني	khazala2006@yahoo.com